حاشية اللقاني على تصريف العزى للسعد التفتازاني
تأليف محمد اللقاني، ناصر الدين، ابي عبد الله
- ٩٥٨هـ. بخط عبد الحميد زاده سنة ١٣٢٦هـ.
١٠٤ق ١٩س ٢٠،٥×١٣سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.
معجم المؤلفين ١١: ١٦٧، الازهرية ٤: ٧٢

١- الوضع والصرف. اللغة العربية أ- اللقاني،
محمد، ناصر الدين- ٩٥٨هـ ب- الناسخ ج- تاريخ
النسخ د- حاشية اللقاني على شرح السعد التفتازاني
على التصريف العزى..


11.



هذه
حاشية مهمة محرره وعلامة
محرره الناصر اللقاني على
تصريف العزي للسعد
الدين التفتازاني
رحمهم الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول
الله فهذه حواش كتبتها على مواضع من شرح تصريف
العزي للعلامة التفتازاني قدس سرهما ارجو ان يعم الطالبين
انه هو المأمول ومحقق كل مسؤول اذ اروى
زهر المراد منه تشبيه الكلام باصناف رياض
مختلفة الانواع تشبيها مضمرا في النفس وهو استعارة
بالكناية واثبات الرياض للمشبه استعارة تخييلية
وذكر الروى والزهر والاكمام ترشيح ويمكن انه اراد
باروى ابهج وانظر وزهر الالفاظ المستحسنة و
بالاكمام الافواه فتكون هذه الالفاظ استعارة
تحقيقية ولا ينافيها ذكر الكلام اذ هو خارج
عن المشبهات وابهى حبر يجري التقرير ان المذكور
ان ينافيه فالاول ان يكون شبه البنان بالباء
الموحدة ثم المثناة التحتية بانسان عامل ذي اعضاء واثبات
البنان وهي اطراف الانامل تخييلية وما عداها ترشيح
والثاني بان يكون المراد بالحبر السطور وبالحياكة
الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبنان حقيقتها
واضافتها الى البيان لحصوله بها وعلى التقديرين

والاخبار

اعلم ان الاستعارة في اللغة اعارة شيء لشيء وفي الاصطلاح البيانيين الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة والاستعارة انما تجري اذا كان احد الطرفين محذوفا فان حذف المشبه فالاستعارة تحقيقية والا فمكنية تقرير

زهر المنطق الفصيح المعرب عما في الضماير لانه حذف المشبه وذكر المشبه به

فالاخبار عن ابهى حبر بحمد الله مشكل اذ شرط صحة
الحمل صدق الخبر على المبتدا وابهى خبر لا يصدق
عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال يغتفر
في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال حمد الله
ان قلت قصد من قوله اذ اروى الى اخره بداية هذا
الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك
وهذا ليس بحمد لعدم ان يكون حمدا غير مبدو به بل
هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت
حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره
فالثناء على حمده ثناء عليه فهو حمد له الواتر
التابع مع تراخ اخذا من الوتر كذا قالوا والنعماء
بالمد الانعام واضافته تفيد العموم فلذا صح اضافة
الواتر اليه ويصح كونه اسم جمع للنعمة او للانعام
كالطرفاء والوافر الكاملة والظاهرة
البينة الواضحة لكل احد لتناهيها في العظم والكمال
او اليقين كونها نعمة لعدم وجوبها عليه تعالى
اخذا من وفر اللازم اي كمل لا من وفره اي كمله
كما في جزاء موفورا والترادف التتابع والالاء
النعم بمعنى الانعامات جمع الى بالفتح وتكسر

كما في ركعتي الطواف فانه يجوز ان التبعية الخ وان لم يجوز استقلالا

اي في قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو ابتر

فضل الامر

قرنا والقبل الى الغير انسان لعدم الافتقار به

المتوافرة التى بينها مقابلة فى الوفر اى الكثرة فى العدد و
المتظاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا اى نصره
او من ظهر اذا غلب ووصفا النعم الظاهرة الوافرة
فى دوائها بالتواتر دون التعاقب الذى وصف به
مطلق الالاء التى لا يخلو عنها الانسان وقتا ما
لانها لا تنكر كثرة هذه التى هى متوافرة فى اعدادها
متظاهرة فيه ايضا على انجيه يجوز ان يكون
صلة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف
افراد مشاركا له فى الاخبارية عن ان اروى وان تكون
خبرا عن الصلاة فالجملة منهما معطوفة على جملة ان
اروى عطف الجمل وفى هذا الثانى عطف الانشاء على
الخبر وفيه خلاف جراثيم جمع جرثوم وهو الاصل
والانام الخلق وقيل الجن والانس والاعلام جمع
علم وهو الجبل فهو تشبيه بحذف الاداة والازمة جمع زمام
وهو عنان الدابة مقاصد بامساك عنانها وبعد
ظرف مبنى على الضم لانفراده الى لفظ المضاف اليه
لنية معناه دونه كما قال الرضى والعامل المقدر
بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذ الاصل
مهما يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما

مبتدا والاسمية لازمة له ويكون شرطا والفاء لازمة له
غالبا ونابت عنها اما التزمها لصوق الاسم والفاء اقامة
للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فى الجملة قال
الشارح فى المختصر والمطول فيقول الفقير مسعود بن
عمر فيه ابهام وهو الجمع بين متضادين اى بين معنيين
اى متقابلين فى الجملة القاضى نعت عمر التفتازانى
نعت لاحد المتضايفين بيض الله غرة احواله جمع حال
وهى هيئة فى النفس غير راسخة فان رسخت فملكة
والغرة لغة بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ففيه
استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها
مضمرا فى النفس على راى واستعارة تخييلية وهى اثبات
الغرة للمشبه وذكر البياض ترشيح او اراد باول
احواله فيبيض استعارة تحقيقية اى بهج ورق
اغصان آماله فيه استعارة بالكناية اى تشبيه
الامال جمع امل وهو الرجاء بالاشجار واستعارة
تخييلية وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما
تشعب من الشجرة للمشبه واثبات الورق ترشيح لما
رايت اى علمت مختصر التصريف اى القواعد
اللاتى ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص

أو في الطريقة الجارية **الذي صنفه** اي جعله اصنافا
واجمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وبعض الاعراض **الامام** هو من امه اى صار امامه
اى قدامه **الفاضل** من فضله كنصره
اى غلبه في الفضل او من فضل كدخل اى صارت له فضيلة
وهي المزية لا من حيث يتأدى منها اثر الى الغير بخلاف
الفاضلة فانها المزية من حيث يتأدى منها ما ذكر
العالم الكامل وما بعد الامام نعت له وكذا
قدوة بالضم وقد تكسر وهي في الاصل اسم مصدر
بمعنى الاقتداء الاتباع وصف به الامام مبالغة اى
مقتدى **المحققين** جمع محقق من التحقيق وهو اثبات
الشيء بدليله **عز الملة والدين** وهما متحدان بالذات
وهو وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير لهم بالذات وهي باعتبار انه طريق
للسلوك مجتمع عليها ملة وهي لغة الطريق
المحبوب وباعتبار انه يطاع دين وهو لغة الطاعة
والعز لغة الغلبة فهو مصدر وصف الامام
به مبالغة اى معزهما او سمي به وما اضيف
هو اليه الامام فهو مبدل منه على هذا **الزنجاني**

رحمه

رحمه جملة خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها الدعاء
له بالرحمة من الله اى ايصال البر اليه **مختصرا** مفعول
ثاني لرأيت وهو في الاصل خبر للمبتدأ الذي هو المفعول
اول صح الاخبار به وصفه بقوله **ينطوي** من الطي
وهو عطف بعض الشيء على بعض فهو استعارة
تحقيقية بمعنى يشتمل **على مباحث** وهو جمع لغة
امكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث
اى يتفرع عنه واما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب
ومن حيث انه يسئل عنه فمسألة فاختلاف العبارة
لاختلاف الاعتبارات **شريفة** من شرف اذا
ارتفع والمراد ارتفاع رتبتها لفرط الاحتياج
اليها فهو مجاز مرسل **ويحتوي على قواعد** جمع
قاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها احكام
جزئيات موضوعها **لطيفة** وهو من اللطافة وهي
في الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا اى
لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد دقيقة
لا يهتدي اليها الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل والافراد
والتأنيث في كل من شريفة ولطيفة مع كونه
وصفا للجمع سائغ في جميع ما لا يعقل **سخلى**

ان اشرحه فاعل سنح لنا وبه بشرحه على حذف مضاف
اى ظهر لى عزم ان اشرحه اذ الفضل الموجود كالسنوح
اى الظهور يستحيل وجوده من فاعل معدوم وقت وجود
الفعل كالشرح وقد صرحوا بنظيره فى قوله تعالى
وانى ليحزننى ان تذهبوا به وعندى ان هذا التقدير غير
ضرورى لان الشىء له وجود فى الذهن كما له وجود
فى العين والفعل المسند هنا وفى الاية يصح اسناده
الى الذهنى كالعينى فتامل شرحا بذلك من
الذل بالكسر وهو السهولة والانقياد من اللفظ
اى من جنس لفظ المختصر فال عوض عن الضمير المضاف
اليه او الضمير مقدر اى اللفظ الكائن
فيه صعابه جمع صعب وهو الابى عن الانقياد
وفيه استعارة تخييلية واثبات الصعاب له وتعلق
كل من قوله من اللفظ وصعابه بذلل زيادة فى اللفظ
لو بط كما نصوا عليه فى قوله تعالى اقترب
للناس حسابهم ويكشف اى الشرح عن وجه
المعانى نقابه وهو ما تستر به المراة وجهها
وفيه استعارة بالكناية وهو تشبيه وجه
المعانى بالشىء المحجب تحت النقاب واستعارة

تخييلية

تخييلية وهو اثبات النقاب للوجه وذكر الوجه ايهام
اى تورية او تشبيه المعانى بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر
النقاب ترشيح قال الشارح نحوها فى قول التلخيص
ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القران استارها
والربط هنا كالربط فيما قبله فى المبالغة والضمير
فى صعابه للفظ وفى نقابه للوجه ويستكشف اى
يطلب ان يكشف او يبالغ فى كشفه مكنون
من كنه ستره سترا معنويا او من الستر الحسى
فاكنه كما فى تكن صدورهم غوامضه جمع
غامض من غمض اذا خفى او انطبق فمراده يطلب
ان تتجلى مشكلاته خفياته او يتجلى معانى الفاظه
التى هى لكونها قوالبها كالمنطبقة عليها ويستخرج
اى يطلب الخروج او يخرج سر هو فى الاصل
ضد الجهر والمراد به الحكمة لا يهتدى اليها
الا بامعان التامل كالسر الذى لا يهتدى به الا
بمزيد الاصغاء فهو استعارة تحقيقية ه
حلوه اى سهله الذى هو لميل الطبع اليه كالحلو
وحامضه اى صعبه الذى هو لنفرة الطبع

عنه كالحامض فكل منها استعارة تحقيقيه
وعبر بالمكنون الذى هو المستور بحيث كسف وفى السر
الذى هو داخل فى المتكلم بيستخرج طلبا للمناسبة
فى كل منهما مضمنا حال من الفاعل اى شرحه ومن
فاعل بذلك آليه اى الى التذييل وما بعده فوائد
جمع فائدة وهو ما استفيد من كلام القوم
شريفه وزوائد جمع زائد اى معنى زائد وهو
ما استنبطه من نظرى لا من كلام غيرى اخذ من قول
صاحب التلخيص واضفت الى ذلك فوائد عثرت
فى بعض كتب القوم عليها وزوائد لم اظفر فى
كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة اليها
ووصف الفوائد بالشريفه لرفعة رتبتها
باستنادها لكلام القوم والزوائد باللطيفه
لدقتها واحتياجها الى دقيق النظر وبين الفوائد
والزوائد بقوله مما عثر عليه فكرى اى
حركة النفس فى المعقولات اما فى المحسوسات
فتخيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية
يلزمها الحرارة ووصفه بقوله الفاتر اى
الضعيف الحرارة اى القليل النفوذ فهو مجاز

مرسل ونظرى والنظر الفكر المؤدى الى علم او ظن
ولما كان النظر انما يكون لتحصيل المطالب وصفه
بقوله القاصر عن بلوغ المطالب وتعلق بقوله
عثر بعون هو اسم مصدر بمعنى اعانة الله اى
اقداره ولمناسبة وصفه بقوله القادر على كل ممكن
والمرجو من الرجاء وهو اعتقاد حصول الخير وتفسيره
بطلب المحبوب تسامح ممن حال من الضمير
فى المرجو ولا يصح كون من فيه لابتداء الغاية متعلقة
بالوصف لان مبدأ الرجاء هو الشارح لا من اطلع
فيه على عثرة اى خطا بتشبيه العثرة وهو الزلة فى
الوقوع فى مكروه لا قصدا فهو استعارة تحقيقيه
وهى من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول اذ بدرا
اى يدفع بالحسنة السيئة وهى الخطا المشار اليه بقوله
عثرة او المراد يقابل بالحسنة اى بسط العذر السيئة
اى الخطا الواقع فيه فانه اى الشرح والفاء وضعت
موضع لام التعليل اذ الفاء العاطفة السببية
داخلة على المسبب اشعارا بتشبيه عما تليها اول
ما اى شئ افرغته اى صببته من فرغ اذا صب
لا من فرغ اذا خلا كفرغ الاناء او فنى كفرغ الزاد

ونشبيه الشرح المانع استعارة بالكناية واثبات
الفراغ له تخييليه على راى السكاكى وعلى راى غير
شبه سبهه تفتحه وتهذيبه فى النفس بالفراغ
فاستعار له اسمه فهو استعارة تحقيقيه تبعيه
فى قالب بفتح اللام هو ما يقلب به الشئ من صفة
الى اخرى كالطاعب لما يطبع به الترتيب فهو
فى اللغة جعل الكل شئ فى مرتبته وفى اصطلاحهم
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
واحد والترصيف من رصف بالتضعيف والمحفوظ
فيه رصف كضرب رصفا وهو ضم بعض الحجارة
الى بعض شبه به ضم بعض الكلام الى بعض فهو
استعارة تحقيقيه وتشبيه كل من الترتيب والترصيف
بالشئ المذاب استعارة بالكناية واثبات القالب
له استعارة تخييليه مختصرا بكسر الصاد حال
من الضمير فاول صحيحها منه عملها فى محل قوله
فى هذا المختصر بفتح الصاد المشار به الى الشرح
القائم مقام ضمير والاصل مختصرا فيه وانما
وضع الظاهر موضع المضمر لافادة ان الشرح
فى نفسه مختصر ايضا ولا يصح كونه حالا من التاء

فى افرغته لوقوع الفعل على الهاء العائدة على ما الواقعة
على جملة مصنفاته المقتضى حينئذ لكون افراغ المصنفات
على حالة اختصارها على ما قرأه من التصريف فى
هذا المختصر ولا يخفى فساده ما قرأته
قراءة تفهم وتحقيق فى علم التصريف وسيأتى
حده وانه هو والتصريف قد يكونان مترادفين
ومن الله قدم لافادة الاختصاص اى يقصر
عليه الاستعانة اى الاعانة المطلوبة ولا يصح
تفسيرها بطلب الاعانة كما هو مفهومها لغة
اذ يصير تقديره طلب الاعانة كائن من الله وهو
فاسد اذ الطلب من العبد فليتأمل واليه الزلفى
اى القرب منه اى تقربى اليه لا الى غيره وهو حسب
اى كافى من توكل عليه وكفى بالله حسيبا
اى كافيا فالجملة الاولى لافادة انه كاف فى تحصيل
الكفاية لا يحتاج الى ظهير فالثانية معطوفة على
الاولى فها انا اشرع اى ابتدا والفاء للتعقيب
فى الذكر بالمقصود بالذات من شرح ما تضمنه المختصر
بعون الملك بكسر اللام من الملك بضم الميم اى
الاستيلاء العام على قطر واقطار المعبود بحق

القطر طرف من الارض

فاقول الفاء لتعقيب مفصل على مجمله كتوضئنا
فغسل وجهه ويديه **لما كان** مستمرا **من**
الواجب في الشروع على بصيرة **على طالب لشيء**
من علم او غيره **ان يتصور ذلك الشيء** بحده او رسمه **ليكون على**
نفس **بصيرة** شديد الابصار او على تبصر **في**
طلبه لذلك الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو توجه النفس على المطلوب
وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما والطلب
المسبوق بالتصور هو الشروع في المطلوب فلا
منافاة **وان يتصور غايته** اي الغرض من ذلك
الشيء اي فائدته **لانه** ذكر الضمير اما
باعتبار تأويل الغاية بالغرض واما باعتبار عوده للتصور
المستفاد من ان يتصور **هو السبب الحامل**
على الشروع في طلبه اي التلبس بذلك الشيء
على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اخصر
واوضح والمفهوم من كلام القوم ان الشروع في العلم
لابد فيه ان يعلم الطالب ان للفعل بالنظر الى المشقة
في تحصيل ذلك العلم والا لربما فتر جده فيه ولا
بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة التي يترتب على ذلك
زال

زال اعتقاده بعد الشروع فيه فيصير سعيه
في تحصيله عبثا في نظره والى علم ان له فائدة معتدا
بها مترتبة عليه كملت رغبته في تحصيله
وقوي اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح
عبر بالتصور المرادف لمطلق العلم مرادا منه
التصديق الذي هو احد قسميه وبالسبب
الحامل على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب
ان يكون لسبب حامل عليه وذلك هو الفائدة
الموصوفة بما تقدم فتأمل **بدأ المصنف** بدأة
عرفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات
او حقيقية بان جعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
كالشيء الواحد المبدوء به بتعريف التصريف
في الاصطلاح ليتصوره منه طالبه **على**
وجه اي طريق يتوجه اليها **يتضمن فائدته** اي ذكر
فائدته وهي غاية ليتصورها اي يعلمها طالبه فيقوى
بذلك جده وعبر اولا بالغاية وثانيا بالفائدة
اشارة الى ترادفهما وترك الشارح التعرض
لتصور الموضوع وان كان مما يجب قبل الشروع كما
اشار اليه اولا بمن التبعيضية في قوله لما كان

من الواجب تبعا للمصنف في ذالك لكن العذر للمصنف
ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي
قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وبما ذكرناه
يبطل ما حاوله احد الشارح في هذه اللمية من
بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتتح مختصره
فتامله **معترضا لمعناه اللغوي اشعارا**
للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف
على يبدء بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري كما مر
مخاطبا للخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير
ويراد به كثيرا اللفظ المخاطب والمراد به هنا
الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوصفه بقوله
العام على مذهب ما يروى ان العموم من عوارض
المعاني كالالفاظ **اعلم** من العلم هو ادراك
الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون
الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي
هي ادراك الجزئيات والبسائط اما العلم بمعنى
حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والتصديقات
وبمعنى صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به فخاص
بالتصورات والتصديقات **ان التصريف**

اليقينية

اليقينيه وبمعنى حكم الذي من الجازم المطابق الثابت
فخاص بالتصديق اليقيني اصله تصورف لوجوب
اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الواو الثالثة
يا من جنس حركة ما قبلها ووزنه **تفعيل**
بزيادة التاء الفوقية والياء التحتية المبدلة من العين
الثانية مشتق **من الصرف للمبالغة** في
الماهية بالكمال **والتكثير** في عدد المرات **تقول**
صرفت الشيء اي غيرته المناسب لقوله
للمبالغة والتكثير اذ يقال اي غيرته تغييرا عظيما
او كثيرا **يعني ان للتصريف معنيين** لا يعني
المصنف ذالك بقوله في اللغة التغيير فقط بل
به ويقول في الصناعة الى اخره بدليل قول الشارح
واليه اشار المصنف الخ **وهو** اي مفهوم معنى
التصريف اللغوي من حيث هو لا ذات المعنى اللغوي
للتصريف اذ هو التغيير كما مر **ما** اي المعنى
الذي **وضعه** اي لفظ التصريف **له** اي لذلك
المعنى **واضع لغة العرب** وفيه خلاف والاصح
منه انه الله تعالى ولم يقل ما وضعه له العرب
الذي هو اخصر مما ذكر ليجري على القولين

في الواضع والتصريح بالمنسوب اليه في تعريف
المنسوب واضافة اللغة الى العرب للاشعار
بان القصد بيان مفهوم معنى التعريف المنسوب
الى لغة العرب قال في قول المصنف اللغة العهد
الذهني ولو اريد تفسير مفهوم المعنى اللغوى
من حيث هو سواء في لغة العرب وغيرها
لكفى فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب
خلاف العجم سكنوا البوادي والقرى والعراب
سكان البوادي تكلموا في العربية او لا فبينهما
عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا للاول
واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها
الالفاظ الموضوعة لو قال اللفظ الموضوع لكان
اولى اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل قولهم قياسا
مطرد الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحو
والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاحاد التي كل
منهما ما صدق مفهومها ورد دخل الحد بعدم
الجمع انه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة
على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع
انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية
كالقول في الفعل الذي دل على معنى ... الصلاة للاركان المخصوصة ...

العامة والخامسة الا انه يقال انها باعتبار المعاني
المنقوله اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان
بالنوع فهو مجاز اللغة المشتمله عليها وعلى الحقائق
من لغى متعلق بماخوذ لا بمشتق اذ المشتق
هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة
ودائرة الاخذ اوسع من دائرة الاشتقاق واصلها
لغي او لغو او للشك العارض من لغي لجواز ان يكون
ياؤه اصلية او منقلبة او من واو كرضي وجمود الاصل
من الهاء لقوله والهاء عوضا اذ لا يجمع بين العوض
والمعوض وقد يذكر الاصل مقرونا بها ونية العوضية
تكون بعد الحذف وجمعها لغى انما كان جمعا لاسم
جنس كتمر وتمرة لعدم صحة كونه تمييز الباب خمسة
عشر وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ مفرده
مثل برة وبرا وهي حلقة من نحاس يجعل في انف
البعير واصلها بروة كثمرة غير الخفعة بضم الفاء
وحذف اللام صناعي هو عند المنطقية والحكماء العلم
المقصود لعلم اخر والصناعة عند الحكماء مجموع
الشجاعة والعفة والعلم اهل هذه الصنعة

الاشارة الى العلم الذى منه هذا المختص والتعبير
بالصفة دون الصناعة كما فى المتن اشارة الى ترادفهما
واليه اشار قدم المعمول لافادة اختصاصه
عن الاصطلاحى عن اللغوى الاشارة وهى لغة
الافهام باليد ونحوها وفى عرف البيانيين الكناية
عن الشئ بوسائط فلبله غير خفته فقول الشارح
بمعنى قصدا استعارة وهى العلم يصح ان
يكون بمعنى الادراك فى الداخلة على الصناعة فى
الحقيقة الداخلة على محذوف تقديره وفى عرف
اهل الصناعة ان يكون بمعنى المدرك فلا حذف
وترجيح الاشارة بهذه الصفة فان المشار اليه
بها هو القواعد دون الادراك لعدم ذكره وحضوره
من التمرن اى التكرر والتردد على العمل اى تتبع
الجزئيات واحدا فواحدا والمراد ان الصناعة
العلم الكلى او الكلى المعلوم علما حاصلا من علم
الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر
يعلم علما جزئيا ان طيا مثلا اصله طوى وان
سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك
كل علو لوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعهما مع
الياء

الياء والسابق منهما ساكن فالعلم المذكور او معلومه
ما صدقات مسمى الصناعة والمراد بالصناعة ههنا
فى كلام المصنف صناعة التصريف اى صناعة المسماة
بالتصريف اى الصناعة التى هى التصريف فالاضافة
فيه من اضافة المسمى الى الاسم او الاعم الى الاخص
فقوله العلم تفسير لمفهوم اللفظ وقوله المراد تفسير
المراد منه وقوله اى التصريف فى الاصطلاح
المقصود منه تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح
وحاصله التفرقة بين الصناعة والاصطلاح بان
الاول قد يطلق ويراد به معنى الاعم وقد يطلق
ويراد المعنى الاخص وهى الصناعة التى ذلك
الكلام فيها والاصطلاح لا يراد به الا المعنى
الاخص والا لم يستقم تفسير الصناعة الخاصة
به ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وههنا
بحث وهو انه اذا تقرر ان الاضافة فى قوله
صناعة التصريف من اضافة المسمى الى الاسم
او الاعم الى الاخص كان معناه التصريف
تلك الصناعة الخاصة التى هى علم حاصل من التمرن
على العمل تعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست

باعراب ولا بناء ولا شك انه يخالف تفسيره بالتحويل
المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه بان التصريف
يطلق بازاء العلم المذكور تارة وبازاء معلومه تارة اخرى
وبازاء العمل اى التحويل تارة اخرى وله بكل معنى
حد فلا مانع من اطلاقه في قوله صناعة التصريف
بازاء العلم المذكور وحده باعتبار معنى اخر من
المعانى الباقيين ويسمى الاستخدام المذكور
في البديع فتامل **تحويل الاصل** من حول المتعدى
اى نقله فالاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعوله
لا من حول القاصر اى انتقاله لعدم صحة حمله على
التصريف **الواحد** حشو مفسد لانه
يخرج به من الحد مجموع تحويلين لاصلين الى ما ذكر
وان كان كل منهما داخلا فيه وتنكير اصل اولى
من تعريفه المشعر بوحدته وكونه معروفا عند
المخاطب **اى تغييره** فيه تفسير الاخص
بالاعم كما سيصرح به وهو فاسد **والمراد هنا
المصدر** مقتضى صيغة الشئ ان الاصل
في المتن مستعمل في معناه اللغوى اى ما يبنى
عليه الشئ وان المراد به ما صدق المعنيين لذلك

المعنى

وهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم صحة واعلالا

وهو تحويل الاصل

المعنى ويرشد اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما
هو دابهم عند بيان المعنى المختص باللغة وجزمه
هنا بان المراد به المصدر مع قوله فيما ياتى الاولى
كون المراد به ما هو اعم منه ومن الاسم المفرد فيما
لا ينبغى **الى امثلة** جمع قلة لمثال ولما كان المثال
غالبا يفسر بالجزئى الذى يذكر ايضاحا
للقاعدة ويقابل بالشاهد والمفسر بالجزئى
الذى يذكر حجة القاعدة كما ذكره الشارح
في شرح التلخيص فسر الامثلة هنا بما يدفع ان
يتوهم كون المراد به هنا ذلك فقال **اى
ابنية** جمع بناء بمعنى مبنى **وصيغ** جمع صيغة
بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار لان الكلمة المتفرعة عن اصل باعتبار
كون حروف الاصل اساسا لما يتجدد من حروف
وحركات بناء وباعتبار كون حروف المذكور
كالمادة لها صيغة ويرد على قوله الى امثلة
ان التحويل علة في تحقق الامثلة فلا يصح جعلها
غاية له لاستلزامه تحققها قبله ويجاب
بمنع الاستلزام لجواز تقارن العلة والمغيا

كالعلة والمعلول وان الحد بتبيه غير جامع لخروج
التحويل الى مثال او مثالين منه مع صدق
التصريف عليه ويجاب بان اسم الجنس المعدود
حامل لمعنيين احدهما الجنسية والاخر العدد
فقد يقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا
وقد يقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى لا تتخذوا
الهين ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيها على هذا القصد
كما اشار اليه في الكشاف ونقله الشارح عنه
في شرحيه فتامل وهي الكلم التي هي الاصل مجردا
عن هيئته باعتبار هيئات التعرض خرج بهذا القيد
اى العروض الاصلي نفسه من المصدر والاسم
المفرد لاصالة هيئته وهو صواب لكن يخرج
به ايضا نحو فلك وجنب مثنى ومجموعا وهما
مثالان قطعا وقد يجاب بان الضم فيهما في
هاتين الحالتين غيره في حالة الافراد كما انه عند
خروجهما عن حد التكسير بما تغير فيه بناء المفرد
من الحركات جنسا ونوعا نحو ضرب من امثلة
ضرب وفرح من امثلة فرح وتقديم بعض
الحروف على بعض عده من انواع الهيئة العارضة

التصريفية بناء على ان المراد بالتصريف الاشتقاق
الكبير المشترط فيه الموافقة في الاصول والمعنى
فقط ليندرج فيه حينئذ من الجذب مثلا لا
ما يختص الصغير المشترط فيه الموافقة فيما ذكر
وفي الترتيب ايضا والصواب رعاية الهيئة العارضة
للفظ التغيير بالتقدم والتاخر دون التقديم والتاخير
المشار اليه بقوله وتاخيره اى تاخير بعض الحروف
لا باعتبار وصف التقديم وتقسيم الهيئة الى ما ذكر
غير حاصر لانواعها لخروج الزيادة العارضة فقط
كهذان من امثلة هذا والنقص العارض فقط
كدحرج من امثلة دحرجة مختلفة
باختلاف الهيئة اى الاختلاف للامثلة
بسبب حصوله للهيئة التي هي جزء مدلول الامثلة
اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة والله اعلم
مصدر ميمي هو المصدر المبدو بميم
زائد لغير المفاعلة فخرج بالزائد نحو المهد وبغير
المفاعلة نحو المقاتلة من الغاية بناء على ما
سياتي من ان المصدر المزيد مشتق من المجرد نقل
الى معنى المفعول يصح في الاضافة اذ يكون بيانيه

اى المعنى الذى هو المفعول اى الذى وقع عليه العناية
وان تكون حقيقة باضمار اسم مضافا الى المفعول
مرادا به لفظه اى الى معنى لفظ اسم المفعول وهو
لفظ معنى **هو** اى معنى المفعول **ما يراد من**
اللفظ اى ما يريده الواضع لا المتكلم لانه قد يريد
باللفظ غير ما وضع هو له بقرينة ولا يسمى ذلك
معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ
بازائه فان قلت ما الداعى الى دعوى نقل المعنى الى
المراد باللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر الى المفعول مجازا قلت الداعى اليه التبادر
للذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفه
به المنطقيون من انه الصورة الذهنية التى وضع
اللفظ بازائها اى من حيث ان المتكلم عناها به اما
من حيث ان السامع فهمها منه فيسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ
موضوع للمعنى الخارجى لا الحاصل للذهن **لاجل**
حصول معان اشارة الى ان اللام للتعليل
وان العلة من كلام المصنف مضمر من جملة

وهى حصول المعانى اى فى ذهن السامع اما حصولها
فى الخارج او فى ذهن المتكلم فغير متوقف على الامثلة
مقصودة تاكيد لما علم من معانى اذ المعنى كما مر
ما يراد من اللفظ اى يقصد به اى المراد بها ما من
شانها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها وبهذا
يصح ما سياتى من ان فى الكلام تنبيها على الاحتياج
الى هذا العلم **لا تحصل الا بها** يرد عليه ان
الضاربية المفادة بضارب مثلا تحصل بغيره
كزيد يصدر منه الضرب وكذا كل مثال يحصل به
معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه مع ان
التحويل اصل الى مثال الحصول معنى يصدق عليه انه
تصريف فلو حذف اداة الحصر لكان صوابا **تنبيه**
على ان هذا العلم الاشارة بهذا العلم الى القواعد
المدونة فى هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذى
نبه عليه تعريف المصنف الاحتياج الى التعريف
المعرف بما ذكره من تحويل الاصل الى اخره وهو غير
هذا العلم ووجه التنبيه على الاحتياج الى التصريف
المذكور ان مقصودة بمعنى من شانها ان تقصد لفرط
الاحتياج اليها كما مر فالمعانى المقصودة متوقفة

على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج
الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه
ودلالة التنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ
على ما يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقف
عليه اى على اضماره صدق الكلام ولا صحته اما
ان توقف عليه وقصد فدلالة اقتضاء وان لم يقصد
فدلالة اشارة **مثلا** بمعنى المثال اذ المثال
والمثيل والمثل والمثل بمعنى التشبيه وهو كما جزئى
يذكر لايضاح القاعدة اما المثل الذى هو كلام
شبه مضربه بمورده فغير مراد ههنا ونصبه
اما على انه مفعول به بفعل محذوف اى اذكر
مثلا واما حال مقدمة من الضرب وفيه
مع كونه اظهر فى المعنى ضعف لمجئ الحال
من المبتدأ وتقدمها عليه **هو الاصل الواحد**
الضمير اما للفعل واما مبتدأ فكل منهما
مقتض لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسد
لان يكون اللام فيه لواحد باعتبار عهديته
فى الذهن كقولك ادخل السوق والداعى الى
ارتكابه هذه العبارة محاكاة المتن ولو حذف الضمير
لكان

ونكر الاصل وصفته بل حذفهما كان صوابا
من الضرب الحاصل فى الزمان الماضى او الحال
او غيرها نشر مرتب ولو عطف الاخير منهما
بالواو كاللف نظرا الى مطابقة اللف فى قوله امثلة
لمعان كان صوابا **هو التعريف** القول فيه كالقول
فى هو الاصل اعتراضا وجوابا **والمناسبة بينهما**
اى بين التغيير والتحويل **ظاهرة** فان التحويل لكونه اخص
من التغيير كما سيأتى يصدق عليه انه تغيير
ولا مناسبة اشد من المناسبة المصححة لصدق
احد المتناسبين على الاخر **والمراد** اى مراد المصنف
بالتصريف ههنا اى المذكور تعريفه وفهم
من التقييد وبالظرف انه فى غير هذا الموضع قد يراد
به معرفة احوال ابنية الكلم اى العلم بالقواعد التى
تعرف بها احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب
ولا بناء كما مشى عليه ابن الحاجب فى الشافية ولما
هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على ان المراد به
غير علم التصريف ولما كان التصريف يختلف
معناه باختلاف الارادة عبر فيه بالمراد ولما كان
علم حقيقة متحدة لا تختلف غالبا لم يعبر فيه بالمراد

بل وصفه بما هو حقيقة غالبا بقوله الذى
الذى هو اى علم التصريف **معرفة احوال الابنية**
قال الجاربردى المحقق فى هذا الموضع ان يقال
المراد بابنية الكلم فى الالفاظ باعتبار حروفها
وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها
مادة للكلمة وباحوال الابنية هى العوارض التى
تلحقها بحسب كل غرض فالمراد بالاحوال الاصول
الكلية وبالمعرفة المضافة اليها اما العلم مجازا
ان خصت بالجزئيات والعلم بالكليات كما
هو الاصطلاح لبعضهم واما حقيقتها ان كانت
مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف
منقوض بعلم النحو فانه علم باصول تفيد معرفة
الاعراب والبناء وهما من احوال الابنية وما
اقتضاه صنيعه الشارح من التصريف
قد يعرف بما عرف به علم التصريف من العلم بالاحوال
المذكورة هو قول المحققين الرادين على بعض
الفضلاء وما زعمه من تقدير علم قبل التصريف
فى قول ابن الحاجب التصريف علم باصول زعما
منه ان التصريف مخصوص بالفعل وعلم التصريف

بالادراك

بالادراك فما زعمه بعض الفضلاء هنا من كلام الشارح
جار على هذا المذهب غير مستقيم وما اقتضاه تقييدنا
بالغالب فيما سبق من ان علم التصريف قد يطلق
على غير العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره
من اسماء العلوم على المسائل المدونة فى الكتب
كالفقه والنحو وغيرهما **واختار التحويل على
التغير** عداه بعلى لتضمين اختار معنى رجح او اثر
لما فى التحويل اى ما فى لفظ التحويل بناء على ان الالفاظ
كالظروف للمعانى او لما فى المعنى الموضوع له التحويل
لكون النقل جزء منه بناء على ان الكل كالظرف
للجزء **من معنى النقل** الاضافة اما بيانية واما
حقيقية بناء على ان المراد بالنقل معناه او لفظه
ولما كان قوله لما فى التحويل من معنى النقل دعوى يحتاج الى
بيان صرح به فى قوله **قال فى المغرب** الى اخره **واللام**
اى اسم مصدر **منه** اى من حول المتعدى
والقاصر **الحول** بمعنى التحويل والتحول فهو اى بسبب
كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير ثبت ان
التحويل **اخص من التغيير** والتغيير اعم منه فان قلت
افعل التفضيل يقتضى اشتراكهما فى كل من وصفى

المخصوص والعموم وهو ينافي المقصود من اتصاف
التحويل بالمخصوص فقط والتغيير بالعموم فقط قلت
بل المراد وصف الاول بالاخصية والثاني بالاعمية
فاشتراكهما في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى
ما فوقهما وما تحتهما من المفاهيم فلا منافاة
ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلا
الى ضرب ويضرب وغيرهما هذا هو الشق
الثاني من شقي علة اختيار التحويل مقترنا بدليله
من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل
الى الامثلة مما لا يخفى ممنوع بل المقطوع به عدم
النقل اذ الحروف كيفيات تعرض للصوت ووجود
كل منهما مشروط بعدم الثاني فنقلها الى محل
اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعا بل السمع
اذا تعلق بالاصل ثم بمثال منه مثلا حصل
في الخيال منه صورتان متحدتان مادة ومختلفان
هيئة فللوهم حينئذ حكمان احدهما ان الصورة المادية
انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه
الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخر ان
الصور المطروحة باقية لاتحادها والهيئات متعاقبة

عليها

والشق الاول قوله فاخترنا لفظ التحويل في معنى النقل

اي بعد تعلق السمع بالاصل ثم بمثال منه تعلق اصطلاحي

عليها وهذا يشير اليه قول الشارح فيما مر وهي
الكلم باعتبار هيئات تعرض لحكم اقرب من الاول
تنزيلا للحروف منزلة المادة الحقيقية وللهيئات
المتبدلة منزلة الصورة الحقيقية **فيكون اولى**
من التغيير اتى بالفاء اشارة الى ان مدخولها نتيجة
قياس مركب من مقدمتين محذوفتين استغنى عنهما
بتقديره التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل
مطابق للمعرف فهو اولى ودليل المقدمة
الاولى ما صرح به في قوله قال في المغرب وقوله
ولا يخفى فان قلت قد تقرر ان التحويل مساو للتصريف
في معنى النقل والتغيير اعم منه فيه فمقتضاه ان
التعبير بالتحويل واجب لا اولى كما قال الشارح لان
التعريف بالاعم والاخص ممنوع قلت الممنوع التعريف
بالاعم بما فيه الاعم اذا قيد بما يصيره مساويا كما
هنا واما التعريف بما فيه الاخص فلا يجوز لاستحالة
تعميم الخاص كما اليه اشار بقوله **ولا يجوز**
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم غالبا خاص
بالتبيين باي او ان **التصريف لغة بالتحويل لانه**
اي التحويل **اخص من التصريف** لغة والاخص لا يجوز

التعريف به لانه غير جامع **ثم التعريف يشتمل**
بدلالة الوضع وغيره **على العلل الاربع** الثابتة
للامثلة من جملة المركبات الاختيارية الثابت
لكل منها ذلك وهى العلة المادية وهى ما معه
ذلك المركب بالقوة والعلة الصورية وهى ما معه
ذلك بالفعل والعلة الفاعلية وهى المؤثر فى ذلك
حقيقة او عادة والعلة الغائية والباعث
على ايجاد ذلك وهذه الاخيرة علة له ذهنا معلومة
له وهى خارجا كالخشب وكالصورة الحاصلة بعد
تركب الاجزاء وكالنجار وكالجلوس بالنسبة
للسرير وهى فى الامثلة المذكورة حروف الاصل
والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من
اجتماعها والواضع مثلا وحصول المعانى المقصودة
واشتمال التعريف على علل متعلق بالمعرف كما هنا
قليل والغالب اشتماله على علل المعرف والمعرف هنا
الذى هو التصريف حقيقة الخارجية بسيطة والعقلية
مركب عقلى فاجزاؤه المادية اجزاء التعريف المذكور
من التحويل والاصل والامثلة والمعانى وصورته
الهيئة الحاصلة من اجتماعها فى العقل وفاعله المتصور

قوله اذ كل مركب صادر من فاعل مختار لابد له من علل اربعة وهى الصورة والمادة والفاعل والغاية وهذا بالاطراد

وغاية تمييز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال
التعريف على العلل او شىء منها اما بان تقع هى
او شىء منها متعلق الاجزاء المحمولة على المعرف
كما هنا واما بان ينتزع منها اجزاء تحمل عليه كان
يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا الثانى
هو التعريف بالعلل فاشتمال التعريف على العلل
اعم من التعريف بها وبما قررناه فى تفسير العلة
للتالعرف وجه التضعيف الذى اشار اليه الشارح
بقوله فى تفسيرها **قيل التحويل هو الصورة**
اذ التحويل حقيقة التصريف ولبعضهم فى توجيه
التضعيف كلام فاسد لا حاجة لنا الى بيانه
والتضعيف المشار اليه متعلق بقوله التحويل
هو الصورة فقط **والاصل الواحد هى المادة**
واقتصاره فى بيان المادة التى هى حروف الاصل
والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الاولى
لانها اظهر الجزئين لكن القصر المعاد بضمير
الفصل مشكل **المحول هو الواضع** همزة الاستفهام
محذوفة قبل هو بدليل ام المعادلة فى قوله ام

اى قبل لفظ والتقدير اهو ام

غيره والصواب ام هو وغيره او ما هو اعم منه
ومن غيره لاقتضاء عادته السؤال في الشق الثاني
عن ان المحول غيره وذلك مما لا يتوهمه احد فيسأل
عنه فتأمل **لما يقال في العرف صرف**
الكلمة اي لقول كل احد من التصريفيين في عرفهم
صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضميره فهو
اسناد حقيقي اذ هو اسناد الفعل او معناه الى
من هو له عند المتكلم في الظاهر واذا كان التصريف
اعم من تصريف الواضع او غيره فالتحويل الواقع في
تعريفه كذلك **لكنه في التحقيق**
اي في اثبات الشيء بدليله في الخارج **هو الواضع**
للغة وقد اختلف على اقوال اصحها انه الله تعالى
لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة
هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد والدليل
الصحيح قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها
اي الكلمات كلها اذ كل منها اسم لغة وتخصيص
الاسم ببعضها عرف طار وتاويله بالهمه وضعها
او علمه ما سبقه وضعه خلاف الظاهر

ولم يجعل

ولم يجعل يصح بالنون عطفا على ما قلنا وبالياء
عطفا على حول **موضوعة براسها** لما كانت الراس
في كل شيء اصله الذي يبنى عليه سايره اي باقيه عبر بها
ههنا عنه والباء الداخلة عليه للملابسة
في محل نصب على الحال من الضمير في موضوعة اي موضوعة
هي في حالة كونها متلبسة باصلها ولا يتحقق
ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة
عن اصل اذ المحول عنه متلبس بحروف الاصل
لا به ويجوز ان يكون الباء للسببية والراس بمعنى
التعبير بالبعض عن الكل مجازا اي موضوعة بالنظر
الى نفسها لا الى شيء اخر **لانه هذا ادخل**
في المناسبة اذ المناسبة الحاصلة بين
اللفظ مثلا المتفق الحروف والمعنى تاكد بكون
احدهما عن الاخر **واقرب الى الضبط** لان
تعلق حكم باصل وما يشتق منه او عنه من تعلقه
بالفاظ عديدة بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني
عن بعضها **يصح على المذهبين** في صحته على
المذهب الكوفي بحث اذ الفعل الذي هو الاصل
عندهم دال على الحدث والزمان فتحويله الى المصدر

النفس

مثلا تصريف ولا يصدق عليه انه تحويل
الاصل الى مثال المعنى لا يحصل الا به لا يقال
معنى المصدر وهو الحدث وحده ولا يحصل
لانه لانا نقول قيد الوحدة غير مذكور [illegible]
ظاهر الادلة المنقولة عنهم ان المراد من الفعل
بالفعل هو الماضي فالاصل الواحد عندهم الفعل
اذ يلزم من اشتقاق المصدر عندهم من الفعل
اشتقاق ما عدا المصدر منه بطريق الاولى
والعمدة هي الشيء المعتمد فلو قال من ادلتهم بدل
قوله في ما سند لا اسم كان اظهر اذ الاستدلال
طلب الدليل او اقامته وكلاهما لا يكون
ظرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف او لعمدة الاعتماد
فالجار وهو على محذوف من قوله ان المصدر
يعل باعلال الفعل كاعلال قيام بقلب
العين الواوية ياء بسبب اعلال قام بقلبها فيه الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصح بتصحيحه كتصحيح
العين في لواذ لتصحيحها في لاوذ وكل شيء يعل باعلال
الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه وهذا قياس
ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به

في التعريف ولفظ التعريفات لم يدفع ولم ينفع بجملوته اى صح

[illegible] الشهود المفهوم منه العمدة وهو الشيء المعتمد

[illegible]

ونتيجه قوله فهو اى المصدر فرع الفعل واجب
بانه اى بان الشاق او بان المصدر وقد لزم من
القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال
والتصحيح لا فرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم
فلا يصح اثباتها به اذ ليست بلازمة له وهو
وهو ظاهر ولا لنتيجته اذ لا يلزم من
فرعيته في الاعلال والتصحيح فرعيته
في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال
ترتب وجود الصفة فيه على وجود صفته
في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده على
وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود
شيء على اخر وتاخر وجود صفة فيه عن وجودها
فيه عن ذلك الاخر كما مقحمة بين
الجار وهو كاف التشبيه ومجروره وهو ان
يعد ويعد نون المتكلم وتعد بتاء الخطاب
فرع يعد بالياء المثناة من تحت في الاعلال
بحذف الواو التي هي فاء الكلمة لموجب في الاخير
وهو ثقلها بوقوعها بين كسرة وياء تنزل منزلة
كسرتين وحمل البواقي عليه مع انه اى نحو

اعد **ليس بمشتق منه** اى من نحو اعد **ليس**
بمشتق منه اى من بعد بالباء التحتية
اتفاقا وان فى الموضعين ومعمولاها قوله بمصدرين
هما فى الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها اى
يشبه بهما مصدران محذوفان قبلها للعلم
بهما من قوله ولا يلزم الى اخره والتقدير فالمصدر
فرع الفعل فى الاعلال وليس بمشتق منه فرعيته
وانتفاء اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد ومعطوفيه
فرع نحو يعد لا فرع بعد هو اعد ومعطوفاه
لا نحو ذلك فكيف يصح من الشارح الحكم بفرعية
يعد على نحو اعد ومعطوفيه قلت لعل الشارح
بنى ذلك على ان الاضافة فى نحو اعد بيانية اى النحو
الذى هو اعد وما عطف عليه او على ان المعنى
اذا عد ونحوه فرع يعد ونحوه وحذف الشارح من
كل طرف جزء ونعاكس المحذوف لكون
الباقى دليلا عليه ولو قال فرع نحو يعد لسلم من
التكليف **كون اعلال المصدر متاخرا عن**
اعلال الفعل دفع لتوهم ان تاخر اعلال المصدر
عن اعلال الفعل الذى هو متفق عليه يستلزم تاخر
المصدر

المصدر فى وجوده عن الفعل فدعوى تقدمه عليه منافية
له ووجه دفعه انه يمكن وجود شىء فى ذاته وتاخره
وجود صفة فيه عن وجود محل اخر ووجود تلك
الصفة فى ذلك المحل الاخر كما مر وهو المراد بالتاكيد
ثم الاعلال تغيير حروف العلة للتخفيف وبحثه
القلب كما فى قال والحذف كما قلت والاسكان
كما فى يقول فان قلت اذا كان الاعلال جاريا فيهما
فالحكم بانه فى احدهما على التعيين متاخر عنه فى
الاخر تحكم بحت اذ ليس باولى من العكس ولا من الحكم
بانه اصل فيهما قلت حيثما كان لسبب موجب لتحرك
حروف العلة وانفتاح ما قبله كما فى قال
وكالثقل كما مر فى يعد فهو اصل وحيثما كان
لغيره فهو فرع فالحكم باصالته فى الفعل وفى يعد
دون غيرهما مرجح تامل **هو المصدر المجرد**
يمكن ان يراد به الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضا
مجردا كالضرب او مزيدا فيه كالقيام والقعود وان
يراد به المصدر الذى جرد كالقيام والقعود مشتقا
من القوم والقعد وان لم ينطق بهما **لان المزيد فيه**
الضمير عائد اما على الـ فى المزيد او على المصدر

المصدر الموصوف بالمزيد **مشتق منه** اى من المجرد
وبهذا علم ان التعبير بالاصل الواحد اولى منه بالمصدر
وان كان المراد بالمصدر المجرد لان المراد لايدفع الايراد وانما
كان المزيد مشتقا من المجرد **لموافقته** اى مماثلة المزيد
فيه **اياه** اى المجرد **بحروفه ومعناه** الاظهر
ان الضمير فيهما عائد على المجرد فلا حاجة بناء على ان
المراد بالمجرد ما معناه الثانى الى تقييد الحروف بالاصول
كما فعل غيره وموافقته فيهما باشتماله عليهما
وان كان مع زيادة فيهما كما فى استعطاف من العطف
ويحتمل ان الضمير عائد على المزيد فيه كما هو ظاهر
صنيع غيره فلا من التقييد بالاصول ويشكل بما
فى معناه زيادة على معنى المجرد كالاستعطاف من العطف
فان معنى الاول طلب العطف والثانى العطف فقط
فالمشتق لم يوافق بمعناه بل ببعضه فتامل والباء فى
بحروفه للظرفية وقوله لموافقته مقصود به
بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتصريف هنا
بما ذكره اخذا من تعريف ابن الحاجب فى المختصر المشتق
ما وافق اصلا بحروفه الاصول ومعناه فما ذكره
المصنف من تعريف التصريف وذكر الشارح وابن
الحاجب

الحاجب من تعريف الاشتقاق والمشتق محتاج الى
التقييد ببقاء ترتيب الحروف ليخرج من التعاريف
المذكورة للاشتقاق الاصغر الاشتقاق الصغير
الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالجبذ والجذب
اما الاكبر فالمعتبر فيه الموافقة فى اكثر الحروف
والمناسبة فى باقيها فى النوع او المخرج كالثلم والثلب
فان قلت صدر السؤال بالفاء السببية اشعارا
بتسببه عما تقدم من ان الاصل الواحد على مذهب
البصريين هو المصدر **كالامر** مذهب البصريين
انه مشتق من المصدر ابتداء كالماضى فادراجه
فى السؤال سهو **واسم الفاعل والمفعول** انما يحسن
العطف على المضاف اليه اذا كان التركيب الاضافى
باقيا على معناه الاضافى كغلام زيد وعمرو واما اذا
خرج الى معنى التسمية الجنسية كما هنا او العلمية
الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا
يحسن بل لا يجوز لان المضاف اليه جزء الاسم
والعطف على الجزء ممتنع **ونحوها** مستغنى عنه بالكاف
الداخلة على الامر **قلت مرجع** بكسر الجيم مصدر
ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمى

د قياس عينه الفتح مطلقاً كالمجئ مضربك زيد قال
في الصحاح والرجعى الرجوع ومنه الى ربك الرجعى
وكذا المرجع ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ لان
المصادر من فعل يفعل انما تكون بالفتح انتهى
والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس وان كان
فصيحاً في الاستعمال والكل في الصحاح كل
وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب بالالف واللام
وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة اضفت اولم
اولم تضف انتهى وفي قوله معرفتان نظر لان
معنى الاضافة الثابت فيهما قد يفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان
نكرة مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة
او للتنويع لا للشك ان قلت لم لم يستغن بقوله
مرجع الجميع الى المصدر عن قوله بعد والكل
مشتق منه قلت لان الرجوع الى المصدر
يحتمل ان لا مشتق من مصدر ابتداء وانه
مشتق منه بالوجه الاعم المذكور والاعم لا
اشعار له بالاخص ويرد على ما صرح به اولا
ويشمله عموم قوله ثانيا الكل مشتق منه ان المصدر
المزيد

ويرد بقعود وقعد
اللهم الا ان يراد ان
زيادة الحروف تدل
على زيادة المعنى ابن كمال

المزيد فيه مشتق من المجرد ان التعريف المذكور
لا يصدق حينئذ على تحويل المصدر المجرد الى المزيد
فيه لان الحذف حاصل بهما ويجاب بان المعنى
في المزيد فيه هو كون الفعل كالخروج في استخرج
مطلوباً مثلاً وذلك لا يحصل الا بالتحويل
للمثال المذكور ليكون اعم من المصدر وغيره فيفسر
الاصل بالموضوع وضعاً اولياً ولتناول الكلمات
الاصلية باعتبار معناه كالمصدر المجرد والاسم
المفرد والمكبر المذكر وباعتبار هيئاتها الاصلية
كقولك وبيع والياء والواو فيشمل يجوز في لامه
الرفع على الاستئناف والفتح على العطف وفاعله
ضمير التعريف المتقدم ونحو ذلك يجوز في
نحو الجر عطفاً على المثنى فذلك اشارة اليه والى
ما بعده ونحوها على هذه الافعال والصفات
والاوصاف او المؤنث او على الاسم فذلك
اشارة اليه وحده فنحوه على هذه الكلمات
باعتبار هيئاتها الاصلية فتحويلها الى الكلمات
باعتبار هيئات اخرى عارضة لها الاسباب
تصريفية لمعان لفظية كالتحقيق وكالتخفيف

مثلا التصريف والنصب عطفا على تحويل فذلك
اشارة اليه ومعنى كمعنى الجر بالوجه الثانى وعلى
هذا فالتعريف بما ذكر المصنف مساو لتعريف
ابن مالك فى شرح كافيته بقوله تحويل كلمة
بنيتها الى غيرها لغرض لفظى او معنوى فان
قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعيل من الصرف
للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السوال وجوابه
فلا معنى لذكرهما هنا مع انه بمعناه اى مع ان
التصريف بمعنى الصرف فاختيار الاول ترجيح لاحد
المتساويين بلا مرجح او ترجيح للمرجح اذ الصرف اخصر
وكونه بمعناه مع ما ان سيذكر من ان التصريف
معناه المبالغة والتكثير فى معنى الصرف غير
ملتئم الا ان يريد به تشاركهما فى اصل المعنى
لان فى هذا العلم المبالغة التى تدل
عليها لفظ التصريف فى كلام المصنف انما
هى فى معناه عنده وهو التحويل المذكور لان فى
الاحكام المذكورة فى هذا العلم المدون كما تقدم
الاشارة اليه تصرفات هى مطاوع تصريفات
فمعنى التصرفات التاثرات البليغة الكثيرة والتصريح

فى وصفها

ع قوله بانه اخذ الاصل الواحد ليشمل تحويل الاسم الى المثنى
قوله لغرض لفظى كالحذف والتخفيف ومعنوى كالتصغير والنسب ونحو ذلك

فى وصفها بقولها كثيرة تاكيد وافادتها الكثرة
مع انها جمع سالم وهو للقلة لان بناء مفردها
يدل على الكثرة فكيف بجمعه وكون المذكور فى هذا
العلم تصرفات لا تصريفات فيه مناقشة
يدل لزيادة حروفه على المبالغة فى الفعل بالوصول الى
منتهاه والتكثير فى عدد مراته بايجاد اشياء
كثيرة منه والمطابقة للتسمية حينئذ ان يكون
فى العلم صروف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصريفات
لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دالا
على المبالغة والتكثير مناف لما قدمته ودل
عليه تعريف ابن مالك فى شرح كافيته
من صدقه على تحويل الاصل الى مثال واحد وهذا
او ان يرجع الى المقصود اى المقصود بالذات فالمراد
بالرجوع التوجه لا حقيقته التى هى العود
اذ التعريف وشرحه من المقصود لا لذاته ان
الكلمات اسم وفعل وحرف هو من تقسيم
الى اجزاء بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
الى جزئياته بحثه عن الفعل كانه اراد به الماضى
لتصريحه فى اول فصل امثلة تصريف الافعال

قوله تصريفات [illegible]
[illegible] الى [illegible] الكلمى

فان المضارع مشتق من الماضي **وما يشتق منه**
اي من الاشياء التي تشتق من الفعل كالامر واسم
الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه في قوله
فان قلت الى اخره ففي يشتق ضمير مرفوع به عائد
على ما وضمير منه عائد الى الفعل وبحثه حينئذ
على احوال المصدر في اخر المتن استطراد وجعل
الضمير المرفوع يشتق عائدا على الفعل وضمير منه
على الموصول به حينئذ المصدر لحافظه على جعل
الاشتقاق حقيقة فانه بعد **شرع في بيان**
تقسيمه لو حذف البيان لكان الكلام اخصر
واظهر فان قلت فما وجه اثباتها قلت وجهه ان
التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وغيره
حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به ثم قصد
بيانه بالكتاب والتلفظ وبيان اما مصدر
مزيد اي ظهر فاضافته للتقسيم اضافة الى
الفاعل واما اسم مصدر من بين اي اظهر فاضافته
له الى المفعول **ثم الفعل** المراد من ثم الترتيب
الذكري لا الزماني يقصد المهلة ولا بد ونه والمراد
بالفعل الماضي فقط لان المجرد لا يمكن في المضارع

المزيد

اضافته مع

والقول فيها سيأتي واما الرباعي فهو فعلل **لكلمة مخصوصة**
اي دالة بجوهرها على حدث وبهيأتها على زمن معين
وضعا وكون المكسور الفاء آ اسما لما ذكر والمفتوح الفاء
مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما
مصدران لفعل يفعل **اما ثلاثي واما رباعي**
منسوبان الى الثلاثة والاربعة على غير قياس قال الجاربردي
لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب
الاستقراء لما وجد في الخارج من ذلك **ثلاثة**
او اربعة اعلم ان واحدا واحد المنكر والمضاف
للضمير الواقعين في سياق النفي للعموم اذا حذف
المضاف فيهما وبل احد المنكر كقولك القوم ما جاءني واحد
منهم او واحد منهم اصل احدهم اي احد منهم
الا ان واحدا واحد قد يراد بهما المنفرد عن غيره لقرينة
يشتمل عليها المقام كقولك ما جاءني واحد بل
اثنان ولا تعط الدنيا ولا احد الزيدين بل لهما معا
وكذلك في الوجهين معا احدهما او احدهم المفهوم
من التعاطف باو وفي سياق النفي كقولك لا تشتم
زيدا او عمرا او بكرا او واحدهم نزيد واحدا منهم قال
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وكقولك لا تعط

تعط

والقياس ثلثي [illegible] او ربعي

هذا الدينار زيدا او عمرا بل ايهما معا اى لا نعطه احدهما
منفردا واما العاطف بالواو وفى سياق النفى ان تكرر
حرف النفى كان المعنى على الاستغراق فى الوحدان
مجتمعين او منفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا
عمروا ولا بكرا اى واحدا منهم على اى حال
كان ولم يتكرر كقولك ما جاءنى زيد وعمرو وبكر
احتمل معناه ذلك اى ما جاءنى واحد منهم واحتمل
ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفى
صادق بالثبوت للبعض اذا تقرر هذا فاعلم
ان العطف فى ثلاثة واربعة باو كما صنع الشارح
اولى منه بالواو اذ الخلو بمعنى الانتفاء فلو تسلط على
على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو كان
المعنى الظاهر الخلو عن اجتماعهما وهو صادق
بسلبه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
الظاهر الخلو من احدهما اى واحد منهما اى ليس
فيه واحد منهما وهو كاذب والصادق سلبه
ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلوا بمعنى لا بد فهو فى
معنى الاثبات والله اعلم اذ لم يبين تعليل
لقوله لا يخلوا الى قوله او اربعة لا لقوله فالاول

الثلاثة

والثانى الرباعى لفساد المعنى والاسفراء تقديمه على
التسع ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولى على الاعداد
بين القلة والمودية للضعف والكثرة المودية
للثقل عن قبول ما يطرف اليه من التغييرات ان
قلت اصل ق وع مى وقى فدخلها التغيير بحذف الاخر
الاخر للبناء وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان
وضعها على ثلاثة احرف خطأ مفعول
من اجله والعامل فيه عند بعضهم تركوا المفهوم
من لم يبين ولكونه معطوف على خطأ لانه فى
تاويل للخط لكن كون الفعل اثقل من الاسم فى التحقيق
انما هو علة لمنع الخامسى من الفعل لا لترك المنع من
الاسم والفاعل كون الفاعل مدلولا للفعل الا
فيه مناقشة لمخالفة ما صرح به من ان المصدر
ما سوى الزمان من مدلولى الفعل الذين هما الحدث
والزمان وظاهر ما صرح به الشارح فى حاشية
العضد فى بحث المجاز من ان علماء البيان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير
دلالة بحسب الوضع على ان فاعله حقيقى او غير حقيقى
ويمكن ان يقال الفعل دال بهيئة المخصوصة الموضوع

هو عليها على ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم يدل
بها على خصوصية وفي كلام اهل البيان وفي
بحث الاسناد لمن اليه والله اعلم لا يقال
هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل
الى ثلاثي ورباعي تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
اي ماصدقات تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
لان كون مثل ذلك يتوقف على ثبوت شيئين
احدهما ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي والثاني
ان يكون التقسيم اليهما نغني عن البيان واما الاول
فلا شك انه جعل المقسم فعلا فيوجد منه مقدمة
صغرى وهي ان مورد القسمة اي الشيء الذي
ورد عليه التقسيم فعل ولا شك انه حصر اقسام
الفعل في الثلاثي والرباعي فيوجد منه مقدمة
كبرى وهي ان كل فعل فهو اما ثلاثي واما رباعي
على سبيل منع الخلو والجمع وهذا قياس من الشكل
الاول منتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما
اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي والرباعي
وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان مورد
القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا

انه

انه فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه
اليهما فان كان المقسم في نفس الامر هو الثلاثي كان
تقسيمه اليهما تقسيما للثلاثي الى الثلاثي والرباعي
وان كان في نفس الامر هو الرباعي كان تقسيمه
اليهما تقسيما للرباعي الى الرباعي والثلاثي وكلاهما
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله
وايا ما هي على اي الشرطية مؤكدة بما المزيدة منصوبة
خبرا مقدما لقوله كان واسمها ضمير مستتر
عائد على مورد القسمة فيكون مرفوع اما على انه جواب
الشرط الماضي كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم مسئلة واما على
انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد
القسمة واحد وهو دليل جواب الشرط المحذوف
الفعل الذي هو مورد القسمة وهو المحمول في
المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو موضوع
كل في المقدمة الكبرى فان المراد به ماصدقات
هذا الفعل الذي هو مورد القسمة فالمحمول في الصغرى
والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج اتحاد
الوسط فان قلت هذا الجواب يقضي بلزوم المحذور

المذكور بعينه في الفصل الموضوع في المقدمة الكبرى
قطعاً قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي
وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من الافراد
موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بان الماهية
منقسمة الى افرادها اي صادقة على كل منها
وصادقة على افراد هيئة غير متنافية بل مجتمعة
عليها ومن ثم قال ان مآل التقسيم بالواو اجود
منه باو والفرق بين الانفصال الحقيقي والتقسيم
غير هين **فالمراد به مطلق الفعل** اعلم ان
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شئ وتارة لا بشرط
شئ والاولى مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة
ايضا كتسمية الفقهاء بالمطلق الماء المقيد بعدم
التغير ولما كان المراد بالمطلق الفعل هنا ماهية
الفعل بالاعتبار الثاني اردفه بما نعين المراد وهو
قوله **من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف او
اربعة** ولو اراد المعنى الاول لقال مع النظر الى عدم كونه
الى اخره ولما كان المقسم به صادقا على شئ
من القسميات **وهكذا جميع التقسيمات**
لو قال سائر اي باقي بدل جميع لكان اصوب

وهو الثلاثي والرباعي

لان هذا

لان هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التقسيمات
الواقعة متشبهة فيلزم تشبيه الشئ بنفسه لا نقال
هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكل الى اجزائه فان
مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها
كقولنا كل سرير ينقسم الى خشب ومسمار لانا نقول
الظاهر ان التقسيم حقيقة في تقسيم الكلي دون
الكل لقول السيد في حاشية القطب التي ما كان
منه رجا تحته واخص **او مزيد فيه** نحو من زاد
الواضع في الشئ او اوقع الزيادة فيه نزل منزلة الفاعل
اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل باثبات الزيادة المطلقة دون بيان
كمية المزيد ولو بنا من زاد الباقية على
اصلها من التعدية بنفسها الا اثنين بنفسها كقوله
تعالى وزادهم ايمانا لقال او مزيد حرفا او اكثر مثلا
لانه لا يخلو اما ان يكون اي اما ذوان يكون
او لا ان حال كل واحد منها والداعي الى تقدير احد
الشيئين المذكورين ان خبران هو عين اسمها فلا
بد ان يكون صادقا عليه **باقيا على حروفه الاصلية
او لا** نقص المعرفات طردا وعكسا بفعل وبيع ونحوها

مما حذف منه بعض اصوله دون زيادة ولا ذاخلة
على يكون معطوفين على يكون المقدمة **فصارت**
الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي
والرباعي فى اربعة هى المجرد والمزيد فيه السالم
وغيره وترتيبها ان القسم الاول مؤلف من الاوصاف
الاولة فى التقسيمات الثلاثة مبتدأ من
تقسيمه الاول فهو الثلاثى المجرد كنصر ثم تغيير
كل وصف بتقسيمه مبتدأ من الاخير مراعا ترتيب
التقسيمات فالثانى الثلاثى المجرد غير السالم والثالث
الثلاثى المزيد فيه السالم كاكرم والرابع الثلاثي
المزيد فيه غير السالم كاوعد والخامس
الرباعي المجرد السالم كدحرج والسادس الرباعي
المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرباعي المزيد
فيه السالم كتدحرج والثامن الرباعي المزيد فيه
غير السالم كتزلزل **من حروف العلة** لو
قال احرف التى هى جمع قلة كان اولى **او من التضعيف**
هو فى اصول الثلاثى كون عينه ولامه من جنس
واحد وفى اصول الرباعى كون فائه ولامه الاولى
وعينه ولامه الثانية من جنس واحد وكون من
مع

وهو قوله ثم الفعل اما ثلاثى واما رباعى ثم قوله وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه ثم قوله وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم الخ فافهم

اى دون التضعيف لانه ليس من جنس الحروف

مع التضعيف دون الهمزة لانها من جنس الحروف
دونه **وقيد الحروف** تسمية ذكر نعت العام بالتقييد
موافق للغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه
يسمى عندهم بالتخصيص والتقييد للمطلق **ليخرج**
عنه نحو مست وظلت فى كون ذلك مخرجا بالقيد
المذكور بحث لانه جمع مضاف فافله ثلاثة فيعم
الملفوظة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
فى نحو مست بعد الحذف لا يصدق عليه حروف
لو صدقت عليه لم يخرج بالاصلية اذ المراد بالاصلية
ضد الزائدة وهذه لا المقدر وجودها فى الاصل
وان اعتبر الموجود فيه قبل الحذف فى مسمى الحروف
كان ذلك كافيا فى اخراجه **ليدخل فيه نحو اكرم**
يعنى ان قوله حروف جمع مضاف للضمير فيعم الحروف
الاصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم
ما سلم كل حرف من حروفه مما ذكر فيخرج
منه نحو اكرم فلما خصص الحروف بالاصلية التى
ان المعتبر سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق
حينئذ التعريف على نحو اكرم وانت تعلم ان القيود
شانها الاخراج لا الادخال الا اذا كان بينها وبين

لكن يرد بعد التقييد بعد العموم ... المفعول ... كذلك ... انما يعد العموم ... الجمع المضاف لغرفة

[illegible]

المفيد بها عموم وخصوص من وجه فالصواب
ان حروفه لاتعتبر من حيث العموم بل من حيث
الجمع مطلقا الصادق بالاصلية وبالزوائد فهو
مطلق فيها فيد بالاصلية لاخراج ما سلمت
حروفه الزائد فقط كتقسيم ونظيره ما صرحوا
به في تعريف المشتق بما وافقه اصلا بحروفه الاصول
ومعناه من ان الاصول لاخراج ما وافق اصلا
بحروفه الزائدة كالاستباق والاستعجال فتامل
بخلو اصولها عما ذكرنا اما خلو اصولها
اعشوشب واحمار من حروف العلة فظاهر واما
من التضعيف ففيه مناقشة لان التضعيف
ان اريد به المضاعفة الاصطلاحية المتقدم
تعريفها فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد
بالاصلية بالنسبة اليه حينئذ اذ لا يكون الا
فيها وان اريد به تكرير الحروف مطلقا كما
تشهد به قوله انما تستحق الزائد للتضعيف
فالخلو منه ممنوع اذ عيني اعشوشب ولام احمار ضعفت
اى كررت ويمكن ان يجاب باختيار الشق
الثاني ومعنى سلامة الاصول من التضعيف

(Marginal notes, tentative reading: نعم ان التضعيف شرطا اذا اصطلاحا ... اصول الثلاثي ... ولامه ... والعوي ... الحروف مطلقا — ويمكن ان يجاب ان باعتبار الشق الثاني ... ان لا يخرج باعتبار ... [illegible])

ان لايكون

ان لايكون شئ منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان
اعشوشب واحمار سالم بهذا المعنى فتامل **وكذا ما
احد حروفه الصحيحة حرف علة** كقولك
سدست القوم اى سدستهم اى جعلتهم
ستة اخذا من السادس في السادس لما وافقه على
الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والتمثيل له
بقولهم الثاني في الثالث والصفادى في الصفادع
ونحوها منوان السالم في قوله ونعني بالسالم مرادا
به ما هو اعم من الفعل والاسم **لسلامته عن
التغييرات** لو عمل بالملازمة مما ذكره في التعريفات
كان اجرى على قاعدتهم في الزوائد عند بعض وعند
بعض التي تثبت في جميع التصاريف والتعرف من
تضمنه وجه المناسبة في التسمية **او تفسير
الحروف الاصول** هذا هو النعت الذي يقصد
به الكشف عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني
ومثلوه بقوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد
راى وقد سمعا ومنه قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمتعلمين لا للعالمين

اى للقائلين اذ هى موقوفة على العلم بالاصول
فلو توقف عليها لزم الدور فانه محال قال معناه
الجاربردى ويمكن ان يقال انه تعريف لفظى لمن
يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول

لكن هو استدراك على ما فهم من قوله تفسير
انه تصحيح ينبغى ان يستثنى الزائد اى من قوله
التى تقابل بكذا فان الزائد المذكور من الحروف
المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فيصير التعريف
هكذا التى تقابل بالفاء والعين واللام وليست
زائدة للتضعيف ولا للالحاق فيرد عليه ان الزائد
مساو للاصل للخفاء والوضوح فاخذه جزءا من الحد
يصير التعريفات للشئ بما يساويه فما ذكروه هو
ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست للتضعيف
ولا للالحاق كان غير منعكس لخروج نحو شدد ونحوه
للتضعيف هو التكرير بحرف اصلى فعله سواء كان
المكرر وهو الثانى من حروف الزيادة المجموعة سالتمونيها
وفى يا اوس هل نمت وفى اليوم تنساه كقتل من غير كثير
او للالحاق وهو جعل كلمة من باب موزون
تلك الكلمة اصل فى ذلك الباب سواء كان ذلك

الزائد

[illegible]

الزائد الملحق مكررا كجلبب ام لا كجورب ولدخول
هذا القسم فى الاستثناء زاد الشارح الالحاق
المدخول له على المكرر الذى اقتصر عليه ابن الحاجب
وغيره وهو الصواب وفى قوله للتضعيف او للالحاق
دون المضعف والملحق اشارة الى الاستغناء عن زيادة
ابن الحاجب بعد الاستثناء المذكور الاتى دليل
دال على عدم قصد التكرار كعدم فعلول فانه
دليل على ان نطنانا فعلال اذ التعليل المستفاد بالامر
مستلزم للقصد وان كان بين العبارتين فرق
من جهة ان الاصل فى التكرار قصده عند ابن الحاجب
وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الالحاق
بالواو كان اولى منه بلو لو ان اقتضت عموم الاستثناء
ايضا نظرا الى اداة العموم فى الزائد وهو الفاء والعين
واللام ذكر الضمير لان المراد هو اللفظ المركب
من مسميات هذه الاسماء وهذا اللفظ المراد
لشمول اقسام الثلاثى والرباعى والخماسى مما تكرر
احد اصوله وعين احسن من قولهم فعل المخصوصة
بالفعل الثلاثى المجرد لكن فى كلام الشارح نظر
من وجهين احدهما ان المشار اليه فى المتن

[illegible]

ان اللفظ المذكور مقابل به اى ميزان لا انه هو الميزان
بصيغة الحصر كما قال وثانيهما انه علل اللفظ المذكور
مع عمومه بامر خاص بالفعل الثلاثى المجرد بقوله
لانه اعم الافعال معنى منصوب على التمييز عن
النسبة اى لان معناه اعم معانى الافعال
اى معانى الافعال التى هى سواه اى كلما صدق معنى
من معانى الافعال المذكورة صدق معنى فعل من
غير عكس لان الكل اى كل فعل والمراد معنى
كل فعل فيه معنى لفظ الفعل اذ لفظ معنى لفظ
وهو احد مدلولى فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال
الخاصة كضرب من معناه الايجاد الخاص متعلقه
والمعنى الاول داخل فى هذا البعض من المعنى الثانى
دخول المطلق فى مقيد والمعنى الثانى موجود
فى لفظه الموضوع له وكلما صدق معنى فعل
من الافعال الخاصة على شىء صدق عليه معنى
فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى كل
فعل خاص لا يقال تبطل دعوى اعميته بعدم صدقه
على الانفعالات الصادق عليها علم
وفهم ونحوهما لانها انفعالات لا افعال كما حقق

فى موضعه

الظاهر بان هذا السؤال
والجواب فى [illegible]
الافهام

فى موضوعه لانا نقول علماء هذا الفن لا يابون عن جعلها
افعالا للنفس فاتبين فعل كل بحسبه وبعض توهم ان المراد
معنى الفعل الايجاد فمعنى فعل اوجد وبمعنى الافعال
الخاصة الاثار الحاصلة بالايجاد فمعنى ضرب الاثر
الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول لتعلقه
بجميع المعانى الثانية اذ يصح فى ضرب فعل الضرب
وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكما
صرفا ومخالفا لاصطلاحهم فى الاعمية مع انها صدق
الاعم على كل ما صدق عليه لا اصطلاحهم فى الاعمية
مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
من غير عكس مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان
المعانى المصدرية عندهم هى الايجادات لا الاثار التى
هى عند المتكلمين وهو الىق اى انسب بالميزان لكثرة
الدوران على الالسنة من جعل التى للشروع فى الفعل
وان شاركه فى اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
قوله انفا والحق جعل بمعنى اخر لخفته بكون فائه
حرفا شفويا وثقل جعل بكون فائه حرفا مخرجه وسط
اللسان والخفة مناسبة لكثرة الدوران لمعنى
اخر هو افعل تفضيل من اخر اى تاخر فمعناه اشد

قوله لا يابونه بنقص [illegible] من جعلها افعالا [illegible] الاول انهم [illegible] افعال [illegible] فعل [illegible] ان [illegible] والاثار [illegible] افعال [illegible] فانهم

قوله وان [illegible] الكل فيه معنى [illegible] لان الكل [illegible] لان جعل معنى [illegible]

تأخراً ثم صار مراداً به المغاير **مثل خلق** اي مثل
المعنى المعبر عنه بخلق وهو واجد يتعدى الى واحد
نحو جعل الظلمات والنور وما مشى عليه الشارح
من ان جعل يرد بمعنى خلق كلام ظاهر والتحقيق
كما في الكشاف ان خلق يشعر بالتقدير وجعل
لايجاد شيء من شيء آخر او صلته كايجاد الظلمة
من الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة المضيئة **صير**
وهو حول من حال الى حال يتعدى الى اثنين نحو فجعلهم جذاذا
من حروف الشفة راجع للفاء بفتح الشين وسكونها والمراد
به اللسان لانه بين الشفة والحلق وفيه مخرج اللام لان
ابتداء مخرجها كما قال الجاربردي ما دون طرف احد
حافتي اللسان ممتدا الى طرفه وما يلي ذلك من الحنك الاعلى
فوق الثنايا والرباعيات والانياب **والحلق** وفي
وسطه مخرج العين وراعى الشارح الترتيب في المخارج
مبتديا من الاعلى ولو راعى الترتيب في الحروف لقدم
الحلقي على الوسط **هو الاصل** اي الذي يبنى
عليه غيره من المزيد والرباعي وقوله **لتجرده وكونه**
نشر ولف في قوله الثلاثي المجرد غير مرتب **وفي بعض
النسخ السالم** اي بعد المجرد ويناسبه التمثيل بسأل

بسأل

والوسط

ب

فلا يقال وقد يقال لا ينافيه لان قوله ويجيء اي
مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو اعم من السالم
وغيره **من ان يكون ماضيه** الاضافة فيه من
اضافة الاسم الى الاخص او الموصوف الى صفته اي الماضي
الذي هو للثلاثي المجرد او من الاضافة الحقيقية بناء على
ان ماهية الثلاثي المجرد الذهنية اعم من الماضي وانكانت
بحسب الخارج **على وزن فعل** يحتمل انه يريد بوزن
ظاهره اياه من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
او المفعول اي يشكل موزون بفعل **لان الفاء لا تكون
الا مفتوحة** فيه دليل على ان الفعل المبني للمفعول متفرع
لا من الاصل الذي كلامه فيه والمراد بكون الحرف
مفتوحا فتح الفم عند النطق به وعلى هذا القياس في المضموم
والمكسور والمطبق والمستعلي فاسناد المشتق فيها
الى ضمير الحرف اسناد مجازي من اسناد الفعل الى ظرفه
المجازي لملابسته اياه **لرفضهم** اي تركهم
الابتداء بالساكن اي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن
اي جعل الساكن بدءاً لها والابتداء به بهذا المعنى
ممكن بالاتفاق وان رفضوه ولامكانه عبر بالرفض
وهو الترك الذي يشترط فيه كما قال السيد في شرح

[illegible]

المرافق امكان الضدين فان استحالا او احدهما فلا يسمى كف عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالابتداء بالساكن التلفظ به والخلاف فى استحالة امكانه شهير فى علم الحكمة وغيرها وان التعبير بالرفض اشارة الى احتمال امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الاول لامكان بدا الكلمة بالساكن ويبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به فتامله منصفا **وكون الفتحة اخف** اى من الضمة والكسرة لان فى الضمة اعمال عضلتى الفم وفى الكسرة اعمال السفلى ولا اعمال لشئ منهما فى الفتحة **واللام** يصح فيها عطفا على الفاء والرفع على الاستيناف **مفتوحة** فتحة بناء الا فيما نستثنى **بما سنذكر** نحن فى فصل امثلة تصريف الافعال من قولنا على الفتح الى اخره **واما ما جاء** هو اشارة الى سؤال وارد على قوله والعين لا تكون الا متحركة فلذلك خصصه بقوله **بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين** ولو قصد ايراده على قوله ولا يخلو الى اخره لزاد على قوله ما سبق وكسرها **فمزال** اى مخرج **عن الاصل** اى الهيئة الاصلية الى الهيئة المذكورة **كضرب** اى نوع **من الخفة** اى التخفيف للعين بتسكينها اما

بحذف

بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفاء بعد حذف حركتها **وفيه** اى فى نعم وشهد **كسر الفاء مع سكون العين** لنقل كسرة العين الى الفاء **وكسرها** لكون حرف الحلق قويا يستتبع ما قبله **وفتح الفاء مع سكون العين** المخففة **وهذه** اى اللغات الاربع **او فعل** هى زيادة بيان والا فقد علم من قوله وفيه اربع لغات ولو عطفه بالواو كان اوضح **على افعل** بفتح الفاء واما اللام فلك فتحها تغليبا للفعل وجرها تغليبا للاسم واحترز به عن مضموم الفا ومكسورها فان عينه ان نعت فانه كعنق وابل فى الاسماء وبلز اى ضخم فى الصفات قال ابن الحاجب ولا ثالث لهما جاز اسكانها والاصل فقط والا فلا يجوز غير الاصل كطرد وعنب **مكسور العين** يجوز فى مكسور العين نعت لواحد من اسم او فعل او لفعل بناء على ان اضافته معنوية اذ المقصود به الاستمرار المفيد للثبوت والنصب حالا من فعل واحترز عن مضمومها كعضد فلا يجوز فيه مع الاصل الا اسكانها وعن مفتوحها كبطل وساكنها كصعب فلا يجوز فيها الا الاصل **وعينه** من اقامة الظاهر مقام الضمير **حرف**

حلف واحترز به عن نحو كنف فلا يجوز كسرها
وتسمية الوجوه الاربعة لغات فيها مناقشة اذ اللغة
ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل
منها فقط وغيره وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير
اليه قولهم يجوز رد بعض هذه الاوزان الى بعض فان
كان ماضيه فيه اضافة الى ضمير الثلاثي المجرد
الوجوه السابقه على وزن فعل قدر الشارح
وزن لان الماضي لم يشتمل على فعل بل على موافقته
فمضارعه عود الضمير على ماضيه هو الظاهر
بل واجب عند من يوجب اشتمال جملة الجزاء على رابط
لها بالشرط ويحتمل عوده الى الثلاثي المجرد الذي عاد عليه
ضمير ماضيه يفعل ترك الشارح هنا تقدير وزن
لترك المصنف ما يوجبه وهو على فالمراد يفعل
موازنه او يفعل او للتقسيم المقتضي ان افراد المقسم
وهو مضارع فعل منحصرة في هذين القسمين
لا يخرج عنهما الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر
على البدل في ذات مضارع مخصوص ووجوب
احدهما في ذات واخر في اخرى العلوم تفصيل
ذلك من المطولات لا للتخيير بناء على ان قوله

فمضارع

في قوله فمن [illegible] ان يكون ماضيه الاضافة فيه من اضافة الاخص الى الاعم الخ
قوله ذكر ما يوجب تقدير موازنة فهلا قدره كما قدره في ذلك الاول اهـ قاسم
اعلم ان جواب الشرط عند بعض واجب ان يكون فيه رابط يعود على الشرط وعند بعض ليس كذلك فعلى قول الاول الضمير في مضارعه عائد على ماضيه وعلى قول الثاني ليس بعائد عليه بل على الثلاثي المجرد انتهى
4 يعني كون بعد الطلب [illegible] فيصح التخيير اهـ قاسم
فمن قال يقول وغزى يغزو ا فتح الكسر هنا اهـ قاسم

فمضارعه في قوة مجيء مضارعه المقتضي لجواز الوجهين
على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى
تقييده بقوله هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين
او اللام ويائي احدهما واويها الفاء والمضاعف على ان في قوله
التنويع نظر اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين
وكسرها اما بدل من يفعل او يفعل بدل كل او بعض من كل
فاو فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او من يفعل فاو ليست
للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد
اللف عدل عنها الى او لمشاكلة العطف قبله نحو نصر
ينصر هو من سرد الالفاظ الغير المركبة كقولك واحد
اثنان ثلاثة او الفعل الثاني معطوف حذف منه حرف
العطف وفي حذفه في الاختيار شيء مثال لضم العين
لمثال مسند الخبر محذوف هو ضمير عائد على ينصر فقط ولو
قال مثال للماضي المفتوح العين ومضارعه المضموم لها
لكون المبتدا عائدا على نصر ينصر لكان اولى ونصر الغيث
الارض اي اغاثها هذا تكرار لا فائدة فيه ولا اسناد
فيه الى الغيث مجازا اي لو يرزقه الله هذا التفسير
مبني على ان الهاء في لن ينصره عائد على من ولو عيدت

* [illegible] الضم [illegible]
[illegible] الربط [illegible] العطف
[illegible] الربط
[illegible] الالفاظ [illegible] العطف

الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان المراد بالنصر الاغاثة
المعهودة وفي الاستدلال بهذا التفسير على كونه معنى النصر
الاغاثة نظر لان كون الرزق بفتح الراء نصرا انما على انه اغاثة
جزئية استعمل فيها الكلي متوقف على ان مفهوم النصر
مطلق الاغاثة فلو اثبت هذا التوقف بذلك
التوقف لزم الدور ولو عطف قال ابو عبيدة بالواو
على ما قبله كما في بعض النسخ لسلم من هذا **اي بين**
فتلا مفعول وكذا عطف بيان او بدل او مثالا حال
وكذا مفعول به فان قلت المثل كلام مشبه
مضروب به بمورده وكذا كناية عن مركب تارة
كما في وضرب لنا مثلا وعن مفرد اخرى كما في ضرب
امه مثلا قرية ونحو هذا القسم لا يصح جعل كذا
بيانا ولا بدلا ولا جعل مثالا حالا كما ان يطلق المثل
تارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به وهو
المراد به في نحو هذا التركيب **اذا كان عين فعله**
وهو الماضي ولو اسقط فعل من البين كان اظهر **لعدم**
حرف الحلق الا ظهر فتحه على المفعولية فالفاعل
فتح العين اذ المراد به ان الثقل الناشئ من حرف
الحلق تعادله **فتحة العين** كما هو المؤدى بهذا الاعراب

دبى

وليس المراد ان خفة الفتحة تعادلها ثقل حرف الحلق
كما هو مؤدى عكسه بشهادة الذوق السليم **وما**
اشبه ذلك مستغنى عنه بقوله بمثل **انه يجيء**
على يفعل اذا وجد هذا الشرط يعني وهذه المقولة
قضية مشروطة غير مفيدة بضرورة ولا دوام فمقتضى
انها مشروطة انتفاء الفتح عند انتفاء الشرط لان
تأثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله **فمتى**
انتفاء الشرط لا يكون على يفعل بالفتح ومقتضى انها
غير مفيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز
لا واجب كما اشار اليه بقوله **لانه** بكسر الهمزة
عطفا على انه **اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط**
الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة
للعلم واما عادي كنصب السلم لصعود السطح واما
شرعي كالطهارة لصحة الصلاة وكل منهما ينطبق
على حد الشرط المذكور واما الشرط اللغوي وهو
مدخول ان واخواته فالمحققون على انه ملزوم الجزاء
لازم او سبب والجزاء مسبب فوجوده مستلزم

[illegible]

وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ولا يلزم الخ

لوجوده استلزاما لذاته لاقتضائه اياه اقتضاء ذاتيا
اوجعليا وتخلفه عنه انما هو لانتفاء شرطه او وجود
مانع اذا تقرر هذا فقول الشارح اذ لا لزوم مبنى
على انخراطه فى سلك الشروط وفيه ما فيه فالوجه
ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله
يجئ الذى هو معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لازمة
فى الوجود للشرط المذكور وان تخلف المجئ
فان قلت لا ندعى الا ان ولى يجئ يصح كما قلت اذ بقاؤه
على ظاهره من لزوم مجيئه مفتوحا عند
وجود شرطه لا ينافى مجئ فرد
من المضارع المذكور على غير الفتح لان المحكوم فى القضية
المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع يفعل من غير
بيان كمية افراده فهى مهملة وهى فى قوة الجزئية الموجبة
التى حكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع
فالسالبة الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه
فيها هو كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اسم جنس
مضاف نعم الصالح فقد بين فيها كلية الافراد
فهى كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها
فتامل وهى اى حروف الحلق اللام للعهد الذكرى

افهم كلام العضد ان الشرط اللغوى كغيره من الشروط باعتبار اصله اذ عليه فى السنة وقد يستعمل من شبه الشبهة فرجحه تامل واول كلام المحلى ليستظهر على انه كغيره من الشروط كما انه المحقق فى حاشية وما له الشارح حمله على انه المعنى فى مقام التوجيه الذى يكتفى فيه بمثل ذلك فتامل

اذ المركب الاضافى اذا ذكر وقصد الاشارة الا ان
الثانى هو الاول جئ باللام فى المضاف اليه كقولك
عندى ثلاثة اثواب فبعت ثلاثة الاثواب اى الحروف
المتقدم ذكرها التى تفتح العين لوقوع احدها عينا او لاما
ما ستة باسقاط الالف اذ هى لا تكون الا منقلبة
فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سينبه الشارح عليه
فليس الحصر فى الستة اعتبارا لمذهب الخليل من ان
حروف الحلق مطلقا سبعة كما توهم نحو سال يسال
وقرا يقرا وشهد يشهد ونكه ينكه ولغب يلغب ومنع
يمنع وجحد يجحد وخرج يخرج ونحس ينحس وفسخ يفسخ
ونغت ينغت ومصع يمصع لان مخرجها هو مصدر
ميمى اى خروجها من اقصى الحلق ويجوز كونه اسم مكان
الخروج ومن التى بعد للتبعيض ثم الهاء اما
معطوف على الهمزة فقدم حقيقى فالمعطوف عليه اضافى
فالمعطوف اما معمول لمذكر محذوفا والواقع
على هذا الترتيب والاولى على هذا الترتيب الذى
هو وصف للحروف لا الترتيب الذى هو وصف الذاكر
هو كون مخرج الثانى اعلى من مخرج المتلو وهذا المذكور
لا يفيد فى اى محل من الحلق يكون مخرج كل منها والمذكور

في كلامهم ان الاولين من الاقصى والاوسط
من الوسط والاخرين من الاخر ثم استشعر اعتراضا
من الشعور اي الادراك فاستفعل اما للطلب
لانه طلب من نفسه ان تشعر باعتراض واما بمعنى
فعل وهو شعر وان كان شعر انما يتعدى بالباء للقياس
هو عند المناطقة قول مولف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر وعند الفقهاء الحاق
مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمه وعند اهل
العربية القاعدة وهي هنا قولهم يجي مضارع فعل
الى اخره فان قلت مستلزم اي مخالفة فرع عن
وجود قياس صحيح اي قاعدة تخالفه ووجود القياس
فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو
منتف اذ باتي من افراده مخالف لنفي حكمه فلا قياس
صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح متوقف على
اندراج غالب الافراد لا جميعها فالقياس صحيح فلا
يعتد به من الاعتداد افتعال من العد ضمن معنى المبالاة
فعدي بالباء ولا يرد نقضا هو ابداء صورة وجد فيها
الحكم بدون علته التي زعمها المستدل وقدم ان
المشترط اللغوي علة لجزائه وهو الفتح ولا يخفى ان هذا
على

عكس ما عرف به اهل الاصول والجدل من انه ثبوت الوصف
المدعى علة في صورة بدون الحكم وعطف كلا منهما لا يعتد
به ولا يرد بالفاء للترتيب على ما قبله لا ينافي وقوعه في
كلام فصيح لما سبق الى بعض الاوهام كما في المطول من انه
لا يخلو الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة من الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
وابدى بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل لانه كما قال في المطول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة من تعريف
فصاحة الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه
من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة
الكلمات وخلوص كل منها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع المفرد غير عربي
في الكلام العربي فاسد لوجوه منها انه لم يشترط في
الكلام العربي ان تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في
فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة بل لما اشار
اليه بقوله فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام قسم

مخالف للقياس دون الاستعمال كالعود والصيد

واستحوذ وقسم مخالف للاستعمال دون القياس

نحو وام اوعال كها اواقربا. والاستعمال اضافة مثل

الى الضمير وكلاهما مقبول لا اعتراض بسببه على قائله

وقسم مخالف للاستعمال والقياس معا نحو

الاجلل بفك الادغام وهو مردود على قائله فالمقبول

فصيح يصح ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي

وقوعه في الكلام الفصيح فان قلت قد سبق ان فصاحة

الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام وان خلوص

الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها

وقضيه ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فينافي

وقوعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة

القياس ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط

من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعه وما

هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو

مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو

ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره والِ ماؤها وما اشبه

ذلك ومن الشواذ الثابته في اللغة فليست من المخالفة

في شئ لانها كذلك ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك

الادغام

عور عابر و استحوذ اتخاذ و قطط قطط والـ اهل وما وما ه

الادغام انتهى وقضيته ان ما وافق الاستعمال لا مخالفة فيه

للقياس ومخالف الاستعمال القياس كأبى يأبى بالكسر غير فصيح

وهو خلاف ما هنا فيهما فتأمله ابى بأبى لامه

افرد الضمير اما لانه عائد على يأبى فقط واما اليهما بتاويل

المذكور حروف حلق هذه القضيه صغرى قياس حذف

كبراه منتج لنفي الشذوذ والتقدير ابى يأبى ذو لام هي

حروف حلق وكل ما هو كذلك فهو جائز الفتح فابى يأبى

جائزه ولما كانت الصغرى محتاجة الى بيان بينها بقياس

ايضا حذفت صغراه والتقدير اذ اللام الف والالف من

حروف الحلق فاللام من حروف الحلق وهو معنى قولنا ابى

يأبى ذو لام هي حروف حلق وعلى هذا القياس معان احدهما

على صغراه وهو انا لا نسلم ان اللام الالف بل هي الياء

المنقلب عنها الالف اذ المقابل بحروف الميزان هي الحروف

الاصليه الوجود بدليل انك تقول ابى فعل بفتح اللام بهذا

المنع يتوجه الاعتراض والجواب المذكوران في المتن

وكونها ثانيها الالف من حروف الحلق وثانيهما على كبراه

وهو المشار اليه بقوله لانا نقول الى اخره فلذا

الفاء للعطف لا للسببيه ايضا واللام للتعليل تقديما

للتأسيس على التاكيد ولئن اللام للابتداء لا للتوطيه

لعدم ما يجاب به القسم لكن استدراك على ما قد توهم
ما جواب الشرط المحذوف وهو فاللازم الف للزوم
الدور وهو توقف الشئ على ما توقف عليه لكون الفتح
لاجلها بدليل قوله انفا فلو كان الفتح لاجلها لا لجوازه
اذ اللازم له جواز الدور لا حصوله وذلك لان وجود
الالف في يأبى ليس اصليا موقوف على الفتح بل عارض
في العين لان يأبى واذا تقرر ان وجود الالف موقوف
على الفتح فلو كان الفتح بسببها موقوفا عليها للزم
الدور الصريح وهو الدور بمرتبة لتوقف الفتح عليها
كما فرض وتوقفها عليه كما حقق انفا لكن اللازم
وهو الدور محال اذ المتوقف عليه متقدم على المتوقف
فيؤدى الى تقدم الشئ على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح
لاجلها كذلك وقد يجاب بانه دور معي لان توقف
وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو
جائز لانه لا يؤدى الى ما ذكر وقد اوما الجاربردى
الى هذا الجواب بقوله كانهم لما علموا ان الياء تنقلب
الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون حينئذ
مع حرف الحلق وربما اجيب ايضا بان الشرط وجود
حرف الحلق في الماضي وهو غير موقوف على الفتح في المضارع

اى يؤدى الى تقديم الشئ على نفسه

اى اهل الصرف وغيره

وفي كون الالف المنقلبة عينا ولاما نظر لا يخفى
فهو مفتوح العين في الاصل جملة معطوفة
على النتيجة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية والتقدير
لكن الدور محال فكون الفتح بسببها كذلك نبع العين
لاجله ان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الحلق
علة للفتحة وقوله فيما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط يقتضي انه شرط قلت قد سبقت اشارة
الى ما في عبارته السابقة من المؤاخذة فهذه الجارية على
الصواب والفصيح الكسر اى اللفظ المكسور العين
اذ الفصاحة وصف للمفرد او الكلام او المتكلم والاصل
بكسر العين ان قلت لو قال الاصل ولم يقل الفصيح
كما قال الذي قبله قلت لان الفتح في يأبى فتح في المضارع
فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا بدون شرطه فالكسر
فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشائع
والفتح في يأبى فتح في مضارع فعل مكسور العين في
وهو ظاهر ولا يحسب التحويل لانه تحويل عن الاصل عندهم
لعلة هي التخفيف فقلبوه اى كسر العين وهذا اى
قلب كسر العين فتحه واللام الفا قياس
يصح ان يكون بمعنى قياسي اى وهذا يثبت فيما لم يسمع

٢ ان الالف المنقلبة لا تكون
عينا ولاما
وصح فتح عين
وصح قوله ... النصب
الكسر ... محلق
وهو ... في الاصل والاستعمال

فيه بالقياس الى ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة
وسميت قياسا لانها كبرى القياس المؤلف من مقدمتين
فهى اعظم جزئية من تسمية الجزء الاعظم باسم الكل
كما يقال مثلا ان فى عينه مكسورة ولامه ياء وكل
عين مكسورة ولام هى ياء تقلب كسره فتحة واللام
الفا فهى يقلب كسر عينه فتحة ولامه الفا وكما
ركن يركن اى واما فتحها اذ تداخل اللغتين
لا يصدق الا على فتحها لا على بها فمن تداخل اللغتين
اى دخول كل من اللغتين على الاخرى بدخول ماضى
احدهما على مضارع الاخرى والعكس فاشتركتا فى
الدخول فصح التعبير بالتداخل اعنى انه اى المذكور
الذى هو ركن يركن لا يفيد الفتح فيهما اوبه وقوله
جاء بعضا ايضا من الاول من الحلقى الاول فانها جاءت
بكسر العين فيها وجوبا فى البعض وهو ثمانية ومق
وثق ووفق وولى وورث
وورم وورع الى اخره اكثر من السمن وجوازا فى البعض
وهو تسعة حسب ونعم ويئس من البؤس ويبس
من الباس وبئس من البس ووغر ووحر بالمهملة اذا التهب
غضبا وولِه ووهل اذا اشتد فزعه فيجوز فى مضارعها

كم

قوله منها اول وقوله منها ثانيا اى فاء [illegible] المرادى

اى الافعال [illegible] وضبطها هذه الافعال

كسر عينه وفتحها وزيد وزع بالشئ او ولع به وومق
الذى منه ومق صباحا ومت بكسر الميم منقولا اليها
من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وانما مثل بالمسند الى
التاء لظهور الكسر فيه دون غيره لان هذا الباب
وهو فعل يفعل بضم العين موضع الصفات
جمع الصفة اى المعنى القائم بالذات اللازمة للذات
الموصوفة اى الدائمة القائم القيام بها لعلاقة تقتضيها
فاحتيج للنفى فى المضارع فان قلت كون الصفة لازمة
قلت اما التجدد فلا ينافى اللزوم اى الدوام بناية
الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه اى حصوله
شيئا فشيئا وحدوثه اى وجوده بعد العدم وتقبل
الجملة الاسمية دالة على الدوام المقابل للحدوث والثبات
المقابل للتجدد اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال
واما الحدوث اى حدوث اللازم للملزوم فانها اللزوم
المطلق اى وجود اللازم فى جميع اوقات وجود الملزوم
لا مطلق اللازم الصادق بعد الوجود وهو المراد هنا
وبلزوم الوجود هو الاول الا بانضمام الثقيلين
وفى انضمامها تلازمها حال النطق وبه صح اتصاف
المعين بالضم وبه حصلت المناسبة بين الالفاظ

ح م ه ت

ثانيا فى اى اللزوم المطلق

ومعانيها ويكون اى وزن فعل لافعال جمع فعل
بالمعنى النحوى اى الافعال الدالة على الطبايع جمع طبيعة
قال فى المطول فى الغرايز جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها
الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من
غير روية الا ان للاعتبار مدخلا فى الخلق دون الغريزة
وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
انتهى وقد فسرت الملكة ايضا فيه بانها الهيئة
الراسخة فى النفس فقوله هنا كالحسن تمثيل
للطبائع لا لافعالها والمراد به الحسن النفس الصادر
عنه الحسن الصورى الذى هو الخلقة التى هى مجموع الشكل
واللون وقوله ونحوها الضمير للطبايع لادخال الملكات
الخلقية المذكورة كفقه وما اجرى مجريها
وما ذكره هنا هو كقول المرادى ولا يرد الا لمعنى
مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم او كمطبوع
كفقه وخطب او شبهه نحو جنب شبه بنجس
ولا يكون الا لازما وهذا يخالف قول المرادى ولا
بمعنى الا التعجب نحو رحبتكم الدار ونحو قولى
على ان بشر قد طلع اليمن اى وسعتكم وبلغ ولا يتحول

نحو سدته والاصل سودته بفتح العين حول الى فعل بضمها
للاعلال لنقل العين واو ونقلت الضمة الى الفاء عند حذف
العين واما الرباعى المجرد هذا هو القسم الخامس والسادس
من الاقسام الثمانية المتقدمة قدمها هنا على المزيد
الثلاثى لتجردهما فهو فعلل مقتضاه انحصار الرباعى
المجرد فى فعلل ولا يصح لانه ينتقض بفعلل المبنى للمفعول
وفعلل امر كدحرج لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه
حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه
والثانى اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضى
عند البصريين وقد يقال مراده بالمجرد المنحصر هو
الاصلى فقط والاول فرع عن المبنى للفاعل عند اكثر البصريين
والثانى مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما
الرباعى المجرد فالموجود من ماضيه فعلل لكان
احسن كدحرج دخول الكاف سوغه اما ارادة اللفظ
فهو اسم واما اقامة القول مقام القول المحذوف دحرجة
ودحراجا لا دخل لهما فى المثال فذكرهما لافادة ان
فعلل مصدره على فعللة وفعلال فالاول قياسى
والثانى سماعى لان الفعل الماضى شروع
فى الاستدلال على انحصار الرباعى المجرد فى فعلل

فهو اسند لا غير تام لما علمت ان الرباعى صادق على الامر
والمبنى للمفعول على المدرج ومراده بالماضى المجرد فقط لا
مطلقا ولا ينتقض بنحو انطلق لا يكون اوله واخره الا
مفتوحين واما نحو نعم وشهد فقد مر جوابه ونحو
ضربوا وضربت فسيأتى استثناؤه فلا يمكن سكون
اللام الاولى فى تعريفه بالفاء على وجوب فتح الطرفين
نظرا الى تعريفه انما هو على وجوب سكون الاخر عند اتصال
الضمير المتقدم ذكره وتعبيره فى سكون اللام
الاولى بعدم الامكان يقتضى عدم امكان اللازم
وهو التقاء الساكنين وهو احد القولين فيه
وثانيهما امكانه لكنه مرفوض لثقله فحركوها اى للعلة
المذكورة فى قوله لحقتها علة للفتح بخصوصه وتانيث
الضمير بتأويل الفتح بالفتحة لانه الضمير للشأن وتأنيثه
لكون ضمير القصة اجرى على القاعدة من الجملة بعده
اذا اشتملت على مؤنث غير فضلة فالمختار هو التأنيث
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ليس فى الكلام
هذه العلة انما تحققت بعد سكون العين اذ لو حركت
لانتفت والمطلوب انما هو العلة الحاملة للواضع
على السكون الا ان يقال انها علة غائية وهو معلولة
خارجا

قوله تعريفه بالفاء ثنا على ان ولا يمكن بالفاء ولعله فى بعض النسخ ويحتمل انه محرف عن الواو والالف الذى رايناه فى النسخ الصحيحة ولا يمكن بالواو ولا بالالف نجاتى قائم

اعلم ان التقاء الساكنين لا يمكن عند بعض وعند بعض يمكن ولكنه مهجور لثقله

رايناه فى نسخة صحيحة بالفتحة باثبات فلا نادر[illegible]

خارجا علة ذهنا كما مر وملحق به اى بالرباعى
المجرد نحو جورب زيد عمرا اى البسه الجورب وهو معرب
فان قلت الالحاق فرع عن زيادة الواو فيه العلم بها
فرع عن الاشتقاق الذى هو خاص بالعربية قلت لما استعملته
العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر
وكوثر ونحوهما مما زيدت فيه الواو فكانه من الجرب
وبيطر من البطر بالسكون وهو الشق قال فى الصحاح
وبطرت الشئ ابطره بطرا شققته ومنه سمى البيطار
انتهى ووهوك بالراء ثم الهاء واخره كاف
فى الصحاح من الرجل يرهوك كانه يموج فى مشيه
انتهى فرهوك متعد الى واحد وفى نسخة وهرول من الهرولة
وما ادرى ما وجه زيادة الواو فيه وان صرح بها بعضهم
الا انه قبل دل الاشتقاق فى جوهر ونحوه على زيادتها فيحمل
ما لم يدل فيه عليه فلذا قالوا اذا صاحب ثلاثة اصول
فصاعدة غير مصدرة كانت زائدة وشريف
زيد الزرع قطع شريانه وهو ورقه اذا كثر وطال
حتى يخاف فساده فهو من الشرف اى العلو والياء
زائدة ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
ان قلت الالحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة

[illegible]

نكيف يكون اتحاد المصدرين دليل الالحاق الذى هو
عينه والدليل يغاير المدلول قلت الالحاق كما مر جعل
الكلمة من باب غير بابها الاصلى واتحاد المصدرين مغاير له
لازم له واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم واعلم
انه لابد فى صحة اسناد الاتحاد الى المصدرين الذى هو
مثنى من تقدير محذوف هو تميز او مضاف وهى فى
الحقيقة موصوف الاتحاد والاصل اتحاد المصدرين
زنة واتحاد زنة المصدرين **فهو على ثلاثة اقسام**
لو اسقط على لكان اخصر واظهر **لان الزائد فيه** مشتق
من زاد اللازم **لئلا** تعليل المحذوف اى ولا تزاد اكثر لئلا
يلزم مزية اى فضيلة والمراد هنا كثرة الفرع وهى
الحروف المزيدة على الاصل وهى الحروف الاصلية **الا**
من حروف سالتمونيها الا فى الالحاق والتضعيف
اعلم ان اصل هذا التركيب لا تكون فى حالة من الاحوال
من شئ من الحروف الا من حروف سالتمونيها الا فى الالحاق
والتضعيف فالاستثناء الاول من الخبر المقدر وهو
من ومجرورها والاستثناء بهذا الطريق مفيد لقصر الموصوف
على صفة الذى هو فى قوة حكمين ثابتين للحروف
المزيدة احدهما ايجاب واثبات كونها من الحروف
المذكورة

قوله لكن متى اذ يستثنى الخ اذ [illegible] للتضعيف والالحاق

حاصله ان المتكلم نفسه طريق التجريد كان حرف [illegible] نفسه وكلمه

اى تكون الذى من حروف سالتمونيها الى قائم

المذكورة والاخر سلب وهو نفى كونها من غيرها فكانه قيل
الحروف المزيدة فى كل حال تكون من حروف سالتمونيها
ولا تكون فى حالة من غيرها والاستثناء الثانى من فى
ومجرورها باعتبار الحكم السلبى المتقدم فكانه قيل الحروف
المزيدة لا تكون فى حالة من الاحوال من غير حروف سالتمونيها
الا فى الالحاق والتضعيف وقس على هذا نحوه مثل
قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتى هى احسن
الا الذين ظلموا منهم **فانه** الضمير للشان **اى حرف**
موصول صلته كان التامة كقطع وجلب ورمرس وضحح
ومرمرس وصحصح **ما كان ماضيه** كان زائدة
للفصل بين المتلازمين ولو حذف ماضيه لكان اخصر واظهر
على اربعة احرف فيه نظر النظر اذ يخرج منه بهذا
امر الثلاثى المجرد كاقتل واضرب واذهب والمضارع
منه كيقتل ويضرب ويذهب مع انهما من القسم الاول
قطعا ويدخل مضارع فاعل كيقاتل لان ماضيه على
اربعة وليس منه **وهو ما كان الزائد** الضمير عائد
على ما كان وهذا التعريف اشد مما قبله لتناوله لما
تقدم انه يخرج من الاول واخراجه ما تقدم انه يدخل فيه
وهو المتعدية هى ايصال معنى الفعل الى مفعول لا يصل

اليه الفعل بدون الحرف المعدى كقولك اذهبت زيدًا
اى اوصلت الذهاب الذى هو معنى ذهب الى زيد اى
صبرته اى قد ذهب **غالبًا** منصوب اما على انه صفة لظرف
الاستقرار فى التعدية اى هو كاين للتعدية زمنا غالبًا
على سائر الازمنة والمصدر والاستقرار اى كونا غالبًا
واما على انه حال من التعدية زمنا وللايصال **نحو**
اكرمته ان قلت جعله مثالا للتعدية يقتضى ان
المراد صبرته كريمًا كما هو والمراد به انما هو اوصلت
المعرفة اليه قلت لعل كرم المجرد تارة بمعنى الجود
النفسى وتعديته صبرته كريمًا اى جوادا وتارة بمعنى
تناول المعروف وهذا لم يستعمل وتعديته بمعنى اوصلت
المعروف اليه اى صبرته اخذا له وهذا هو الشايع
فى الاستعمال **الى ما اشتق منه الفعل**
ان قلت قدم ان الذى يشتق منه الفعل هو المصدر
واشتقاق اغد واصبح من الغدوة والصبح وليسا بمصدرين
بل الاول اسم دار معروف والثانى هو اسم وقت
وهو ابتداء النهار قلت لعل المراد هنا بالاشتقاق
الاخذ وهو اوسع دايرة من الاشتقاق ويحققه
نحو قولنا اورق الشجر او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر

بواسطة اشتقاق المصدر الذى هو اصله منه اى اخذ
منه وهو قريب من الاول **ولوجود الشىء**
من اضافة المصدر للمفعول اذ المراد بالوجود العلم **على**
صفته فى الحاز بردى اى لوجود الشىء على صفة ومعناه
ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل
ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل ان كان اصل
الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا وفى معنى المفعول
ان كان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا **ازلت**
بحجته اى لبسه ومنه حروف المعجم اى الخط المزال
بحجته بالنقط **وللزيادة فى المعنى** المدلول عليه باصل
الفعل بناء على ان الزيادة فى تبعها زيادة المعنى غالبًا **نحو**
شغله واشغله فالاشغال المدلول عليه بشغل
دون الاشغال المدلول عليه باشغل **واعلم** انما عبر
بهذه الصيغة اشارة الى الاهتمام والقاء البال الى
بعدها لاحتياجه الى تنبه لغموضه ومخالفته
للغالب على افعل من كونها للتعدية القاصر **قد**
يطل الشىء اى فعل المجرد **فيصير** اى افعل المنقول
اليه **فاكب** اى فاستلقى على وجهه ومنه افمن
يمشى مكبا على وجهه والتصريح بقوله تعالى على وجهه زيادة

لان الغد زمان وهو مشتق من الغدو واصبح مشتق من الصباح والصبح زمان والغدو والصباح واصبح زمان الصبح

توضيح واظهار لبشاعة هذه الحالة وعرضه اي اظهره
احترازا عن عرض العود على الاناء والسيف على الرمح اي وضعها
على العرض ولا ثالث لهما ان قلت انتفاء غيرهما
يقتضي ان يقول اولا وذلك هو اكب واعرض لا نحو
اكب واعرض قلت القضية الممثل لها مفهومها
كلي معقول شيء افراده ذهنية منتشرة والتمثيل يصح بكل
منها وان يوجد منها في الخارج او وجد عدد محصور فيما
سمع ان اراد الزوزني فيما سمعه فبناء للمفعول فلا
اعتراض وان اراد فيما سمعه الناس فالحصر ممنوع
فقد قال الزمخشري يجعل اكب مطاوع كبه يقال
كبه فاكب من الغرايب والشواذ ونحوه قشعت الريح
السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شيء من بناء افعل
مطاوع ولا ينقض بهذه الاجملة كتاب سيبويه
وانما الباب من باب انقض واللام ومعناه دخل في الكب
وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل في القشع
ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وبهذا
ظهر ان فيما مشى عليه الشارح نظرا لا يخفى نحو فرج
تفريجا اصله تفريجا لوجوب اشتمال المصدرية
على حروف فعله ثم ابدلت الراء الثانية من جنس حركة

ماقبلها

ماقبلها هو الاول على تقدير همزة الاستفهام او الثانية
او نائبة عن ام المعادلة وهو عاقبة من تعليل الاصل اختلف
في الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية لان الحكم بزيادة
الساكن اولى
بالقول من الحكم بزيادة من المتحرك لما فيه من تكثير
الزائد بكونه حرفا وحركة فان قلت القول يحتم الحكم بزيادة
الساكن لا اولويته كما قال الشارح قلت
اولويته لا اولوية علته فهو ارجح من مقابله والمصير
الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والباء كما في
مقابله كان اخصر واظهر والوجهان هما زيادة
الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بالزائد
بعينه ولا معنى لكون الجزمين جائزين عنده اذ المراد بقوله
جائزان يحتملان لتكافؤ الدليلين فان قلت قوله سيبويه
هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت
لا لان قاعدتهم تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد
اختلاف الاقوال المشار اليها باختلف فلو قصد
الاشارة اليه لقال هو الاولى او الثانية او هما جائزان
وهو للتكثير في الفعل هو افادة ان الفعل كثير
في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته

فيحصل مع اتحاد الفاعل **نحو جولت وطوفت**
او في الفاعل هو افادة ان الفاعل من حيث تعلق
به كثير في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق به **نحو**
موّتت الابل او في المفعول هو افادة ان المفعول
الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه ويلزمه كثرة
الفعل الواقع عليه لا كثرة الفاعل **نحو غلقت الابواب**
لا يصح هذا الاعتبار غلقت الباب وقطعت
الثوب فهي كثرة غلق الباب الواحد وقطعت الثوب
بالتشديد بالاعتبار الاول كما يدل له ما في
شرح المفصل **وللنسبة المفعول** يمكن ان يقال في
نحو فسقته انه للتعدية اي جعلته فاسقا والجعل
بالقول والاعتقاد او الفعل **او لغير ذلك**
كالصيرورة في عجزت المرأة وثيبت والتوجه في
كون الرحل وشرق وغرب **ومن ذلك كذب كذابا**
اي ومن حافظ على بقاء حروف الفعل على
هيئاتها في المصدر فقال كذابا مشددا بكاف متحركة
ثم يدال من مدغمة او لاهما كالامر في الفعل الا كذبا
قال في مصدر **قاتل قيتالا** لا يقلب الالف ياء ضرورة
امتناع النطق بها بعد الكسر لا قتالا لكن قال

الجاربردي

الجاربردي وجاء في فيعال فاتلته فيتالا ومن ثم قالوا
ان قتالا لا فرع فيتالا من حيث كان انجاريا على الفعل
قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها انتهى
وظاهر الشرح ان فعالا صيغة اصلية **وبروى**
مارينه مراء وقاتلته قتالا يعني بتشديد الراء
والتاء المدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن الف
الفاعل على عكس دينار في دنار **وهو** اي فاعل
تأسيسه اي وضعه على الاساس **على ان يكون** اي الحدث
المدلول عليه بمجرده **بصاحبه** اي فيه ما فعل الصاحب
به اي الحدث الذي اوجده الصاحب فيه فالفعل
هو الايجاد والمفعول هو الاثر الذي هو الحركة والسكون
فلا يرد عليه الزام اتحاد الفعل والمفعول **اي للتكثير**
لا يصح ان يكون للتكثير تفسيرا للمعنى فعل الوجود الا امر فيه
وان يكون مع اي بدلا من معنى فعل الوجود اي المانعة
من حلوله محل المبدل منه فالوجه ان اي داخلة على
يكون مقدرة وهي ومعمولاها مفسرة ليكون اولى
ومعموليها او يكون للتكثير تفسيرا للقول بمعنى فعلا
وفي صنيعه اشارة الى ان التكثير اصل معاني فعل
نحو ضاعفته وضعّفته بمعنى كثرت من ضعفه

نفح الصاد مصدرا اى تكريره فهو للتكثير فى الفعل
وقضيته ان تكرير الشى مرة واحدة لا يستعمل فيه
فيه ضعف مشددا بل ضعف مخففا او اضعف
والمراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة
للوحدة فان الاول مستفاد من الهيئة والثانى
من المادة نحو عافاك الله واعفاك اعفاك
للتعدية اى جعلك عافيا اى كثير القوة من
على الشى كثر ومنه حتى عفوا الامن عفى بمعنى درس
وسافر وسفر اى خرج مسافرا وفى اثبات
هذا المعنى لفاعل بالمثال الى نظر اذ الدفع فى الاول
من الله على يد بعض الناس وعادته جارية بمقابلته
بدفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
فلم يخرج عن معناه الاصلى وسفر فى المثال الثانى
يمكن ان يكون بمعنى السفو اى الظهور كما صرح
فى الصحاح بان ذلك مصدره ولا يضر تصريحه
فيه بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك
فى الظهور حيث كان ما كان ماضيه على خمسة
احرف ينقص نحو تكسر وتباعد مع انه ليس من
هذا القسم وهو نوعان تثنية نوع وهو كلى مقول

وهو قول الكثير هنا هو مستفاد من الاول وهو عين الكثير

على الكثير

على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما اتفق
افراده فى الحرف المبدوء به ثم ان اتفق فى الزايد
الثانى فهو باب وحده فبابا او ابواب ومن ثم كان فى النوع
الاول وهو المبدوء بالتاء بابان تفعل بزيادة احد
العينين وتفاعل بزيادة الالف وفى النوع الثانى
وهو المبدوء بالهمزة ثلاثة ابواب انفعل بزيادة
النون وافتعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احد اللامين
وقد اشار اليه ذلك بقوله والمجموع خمسة ابواب
فان قلت ادخال مثل كل من الابواب الخمسة كقوله
مثل تفعل وتفاعل ومثل انفعل الخ يقتضى عدم الانحصار
فيها وهو مناف لقوله والمجموع خمسة ابواب قلت
قد عين مرة الافراد الذهنية لا تنحصر فى الافراد الخارجية
فلا منافاة وتكرير العين زاد تكريره لكونه صالحا
للمذاهب الثلاثة المتقدمة فى فعل على ان الذوق
السليم يدرك من تكرير العين الزائد فيه هو الثانية
وهو لمطاوعة فعل بتشديد العين ومطاوعة مصدر
مضاف للمفعول والاصل تفعل فعل وفيه تجوز
اسناد المطاوعة لتفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قبول
الاثر الناشى من تعلق فعل الفاعل المفعول كقول الاناء للاثر

الناشئ من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك
الاناء في قولك مثلا كسرته فانكسر فالمطاوع
اسم فاعل وهو المتأثر وهو الاناء لا الانكسار
والمطاوع اسم مفعول وهو المؤثر هو الاناء لا
الكسر وهو المتكلم لا الكسر الذي هو التأثير واذا
تقرر هذا علمت ان المطاوعة المجازية هي التي عرفها
الشارح بقوله **حصول الاثر من تعلق الفعل**
المتعدي لمفعول فحصول الاثر هو مدلول تفعل
مثلا والفعل المتعدي هو فعل مثلا ولو اراد المطاوعة
الحقيقية لكان التعريف فاسدا لان حصول الاثر
للمفعول ليس ناشئا من تعلق الفعل المتعدي بمفعول بل
من تعلق فعل الفاعل الذي هو الايجاد الصادر منه
وتفعل وفعل مثلا يخبران عن ذلك الحصول
وعن ذلك التعلق السابق كل
منهما على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان الحصول
من التعلق ليس بلازم بل هو غالب قد يتخلف
كما في كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم صرح به البيضاوي
في وعلم ادم الاسماء كلها ولاجل كونه غالبا يكتفى
بالاعلام بحصول الاثر بالاعلام بالتأثير كقولك
كسرته

كسرته وبما قررناه ينبغي ان يفهم **فانك اذا قلت**
كسرته فالحاصل له التكسير على ان الحصول غالب
لا لازم **جانب الفعل** اي الحدث المدلول عليه بالمجرد
الذي هو اصل تفعل فالدال على المجانبة هو الهيئة في تفعل
لا المادة **نحو تهجد اي جانب الهجود** وهو النوم ليلا
وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام ليلا وهجد تهجد
اي سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح في ان الهجود
والتهجد مشترك بين النوم ليلا وسهرا فليس تهجد
لمجانبة الفعل كما هنا لكن في البيضاوي وغيره نحو ما في الشرح
وفي اعراب السمين ما حاصله ان فيه خلافا فقيل
الهجود النوم وقيل مشترك فان قلت لم لم نقل في هذا
جانب اصل الفعل كما في الذي بعده والذي قبله قلت
لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدري فهو بعينه اصل
تفعل وفي غيره تفعل نفسه فلا بد من ذكر اصل ليصح
المعنى المقصود **ومرة بعد مرة** الاولى منصوب على
انه مصدر مبين لعدد العامل وهو حصول وهو مفعول
مطلق والتقدير على حصول اصل الفعل حصولا واحدا
بعد حصول واحد **جرعة بعد جرعة** في الصحاح
الجرعة الحسوة **والطلب نحو تكبر** اذ قلت ما الفرق

بينه وبين التكلف قلت حصول اصل الفعل
صورة في التكلف دون الطلب وهو لما يصدر
من اثنين فصاعدا يصدق بنحو القرب والبعد
ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد عمرو وبعد
عنه والاولى قول ابن الحاجب وتفاعل لمشاركة امرين
او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثلاثي صريحا
قال الجاربردي وانما قال صريحا احترازا عن فاعل ولاجل
انه يشارك فيه امران صريحا نقص معمولا عن فاعل
وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا
بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل للنسبة
الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك
جاء الاول زائدا على الثاني بمفعول ابدا فان كان تفاعل
من فاعل المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان
من المتعدي الى مفعولين كجاذبه الثوب تعدى
الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادي
في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب
زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب
انتهى وتنازعته اي وتنازعت الحديث انا وزيد
يدل على هذا المحذوف قوله فيما مر لما تصدر من
اثنين

اثنين وعلى هذا المذكور من ان تفاعل المأخوذ من
فاعل المتعدي الى مفعولين يتعدى الى مفعول واحد
فقس غيره اي تفاعل المأخوذ فاعل المتعدي الى واحد
فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل بمرتبة الفاعل
المتعلق وقع المتعلق في الجاربردي المتقدم الذي
هو اصله منكرا منصوبا كما مر والظاهر فيه انه حال
من الفعل وهو موافق لما سيأتي واما في كلام الشارح
فهو نعت الفاعل لوقوعه في كلام ابن الحاجب منصوبا
حال من المنسوب اليه بقوله متعلقا احدهما بالآخر و
واسناد التعلق الى الفاعل مجاز وحقيقة المتعلق
فعله بغيره اي بغير الفاعل وهو المفعول الصالح للمشاركة
في ضارب زيد عمرا وتنازعته الحديث مع ان الغير
المذكور فعل ذلك المتعلق بالفاعل المذكور من
ثم كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن ضمنا لا صريحا
ووضع تفاعل للنسبة اي لنسبة الفعل المتقدم ذكره
وهو مصدر فعله الثلاثي لا لنسبة تفاعل لان قوله
الى المشتركين فيه يعين ذلك لان الاشتراك
انما هو فيه لا في تفاعل من غير قصد الى تعلق له
اي لذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول وجه دلالة هذا

نسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره ... ووضع نسبة ... الفعل الى الفاعل [illegible]

المذكور على ان تفاعل اقتضى من فاعل مفعول ذلك الغير
الذي تعلق به الفعل في فاعل وجه المفعولية ينسب
اليه الفعل في تفاعل على وجه الفاعلية وللتكلف
نحو تجاهل لم يعبر عنه الجاربردي بالتكلف بل بالاظهار
اذ فسر التكلف بان الفاعل يتعانى ذلك الفعل ليحصل
معناه ومن ثم فرق بين تفعل وتفاعل الملتبسين
من حيث ان المعنى في كل منهما عن حاصل الى نسبا اليه
بان معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل
اظهار الفعل على خلافه لا ليحصل بل يظهر انه عليه
فان الفاعل في تحلم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل
في تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا وهذا معنى
ما اشار اليه الشارح بقوله فالفرق الى اخره
الان قوله ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه الاولى
فيه يطلب كما قال الجاربردي لا يريد اذ وجود الحلم
غير مقدور له فلا يتعلق به الارادة الا بتاويل
تعلقها باسبابه العادية بخلاف الطلب فانه يتعلق
بالمقدور مطلقا وهو لمطاوعة فعل يريد بفعل
الثلاثي المجرد لا بقيد فتح العين لجواز خطفته فتخاطف
وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك تقيده بالمتعدي

للعلم به من قوله فيما مر المطاوعة حصول الاثر من تعلق
الفعل المتعدي بمفعوله واما ما جاء من منهو ومنغو من هو
بالفتح اذا سقط وغوى اذا اضل فقال ابن عصفور يجوز ان
يكونا مطاوعين لا نهوته واغويته كما دخلته فاندخل ولا
يكون ذلك فيهما شاذا ولهذا اي ولكونه للمطاوعة لا يكون
الا لازما اذ المطاوعة كما قال الجاربردي تقتضي اللزوم وكلامهما
نظرا لانطباقهما على ان هذا انما هو في مطاوع المتعدي
لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين فيتعدى لواحد كعلمته
الحساب فتعلمه فيجوز كسرت زيدا جنبه فانكسر هو تلك
الجنبة فان قلت فما سبب اللزوم عند الشارح في انطلق
وانقض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اي سقطت قلت
المطاوعة فيها لاطلق وقض لاستعماله من قض اللؤلؤة
مثلا وسلخ لاستعماله في سلخ الشاة مثلا واكدرت
الشيء المقدر الوضع فقول بعضهم لا افعال لها مستعمل في
اطلاقه نظر وانجحبه الضمير للشيء المحذوف عنه
لا للباب المتقدم ذكره الشواذ فان قلت هذا مخالف
لما تقدم عن ابن عصفور من ان منهوا ومنغوا من اهويته
واغويته لا شذوذ فيها قلت يمكن ان يجمع بينهما بان
الشذوذ المنفي مخالفة الاستعمال والشذوذ المثبت

مخالفة القياس وقوله من الشواذ على حذف مضاف
اى من مجئ الشواذ اذ المجئ نفسه ليس بشاذ فلو قال
ومما جاء لم يحتج الى حذف الاما فيه علاج اى من فعل فيه
علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل اخر
هو اثره وتاثير اى ايجاد اثر والمراد اثر ظاهر اى للحواس
الظاهرة فالمراد بالمفعول فى التأثير معطوف على العلاج بقرينة
ما سياتى لا يقال انكرم وانعدم من اكرم واعدم اذ الاكرام
اعطاء شئ لاخر والاعدام افناء الشئ ونحوهما كانعلم وانفهم
من علم وفهم ولا علاج فى الكل ولا تاثير اما الكرم فلا اثر
فيه بالمكرم بالفتح واما العدم فلان المعدوم ليس
بموجود حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما
انفعال اى تأثر لا فعل اى تأثير ولو سلم فاثرهما غير ظاهر
للحس بل هو معقول فتامل لما خصوه بالمطاوعة اى
قصروه عليها ودخول الباء على المقصور عليه استعمال
صحيح وان كان الشائع دخولها على المقصور كما فى يختص
برحمته من يشاء وامره اى شانه فى البناء ولوحدة
اوعبر بدله باصله كان احصر واظهر مما يظهر اثره
اى من الفعل المصدرى الذى يظهر اثره وهو علاج
جملة معطوفة على جملة يظهر فهو ايضا صلة من

ان المطاوعة

ان المطاوعة حصول الاثر تقوى الاثر بكونه ظاهرا اثره
فان قلت انكرم وانعدم كما انتفى لان انفعل
لا يطاوع افعل لما ذكره الشارح كذلك انتفى كما مر
فما وجه تخصيص الوجه الاول قلت هو ان مطاوعة
افعل قد ثبت فى الجملة كما مر فنفى ما ذكر راسا انما هو
لما ذكره الشارح فان قلت قول الشارح يظهر اثره
وهو علاج يقتضى انهما وصفان متغايران وقول
الجاربردى فى قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعنى
حصوا هذا الباب بالمعانى الواضحة للحس دون
المختصة لعله كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا
ان يكون جليا واضحا يقتضى تفسير العلاج بالواضح
للحس وهو الاثر الظاهر فهما شئ واحد وايضا
قول الشارح تقوية يقتضى ان المعنى الذى التزموه
يتحقق المطاوعة بدونه الا انهم قصدوا التقوية به
وقول الجاربردى لما خصوه بالمطاوعة التزموا
ان يكون واضحا يقتضى ان مقتضى المطاوعة ولازمها
قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس فمن
تفسير الشئ بما يصدق عليه مفهومه ومفهوم
شئ اخر ومن الجائز تلازم وصفين متغايرين

عارضين لذاة واحدة اما المعنى الذى التزموه فلو
كان لازماً للمطاوعة لم يحتاجوا الى التزامه ولزيادة
المبالغة الاضافة بيانيه اى الزيادة التى هى المبالغة
فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من
اضافة المصدر لمفعوله اى ولزيادة المتكلم المبالغة
او من اضافة لفاعله اى لازدياد المبالغة ولا يجوز
فى ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة فيها
بان يكون اصل المبالغة ثابتا بدونها وزيد فيها زيادة
لان هذا مناف للمنقول ولقوله اى بالغ واضطرب
فانه جعل مدلول افتعل هو المبالغة المفسرة بالاضطراب
نحو اكتسب اشار بالتمثيل بهذا الى قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال فى الكشاف
لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة اليه
وامارة به كانت فى تحصيله اعمل واجد فجعلت
لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن فى باب الخير كذلك
لفتورها فى تحصيله وصفت بما لا دلالة له على
الاعتمال والتصرف انتهى فالكسب تحصيل الشئ على
اى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال
فيه ففى الاية تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه

فاثبت

واثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت
لهم عذاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه
قاله الجاربردى وما فى الكشاف مبنى على ما ذكره الجاربردى
من التعريفين والتنبيه على سر الاية الكريمة فمن
العجائب توهم بعضهم انهما متخالفان فقال بعد نقل
كلام الجاربردى والاولى قول صاحب الكشاف من
تبعه لما كان الخ هذه نعم فى قول الجاربردى تبعا لابن
الحاجب فى شرح المفصل لم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا وجه مبالغة واعتمال اشارة الى ان الشر يقع
على وجهين وكلام الزمخشرى صريح فى انه لا يقع
الا وجه المبالغة فنحو جذب فى اجتذب ان قلت
لم لم يجعلوا اجتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت لجواز
وقوعه فى جميع مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قوله
فى الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجتذبه
ايضا انتهى فقول بعضهم بعد نقل كلام عن ابن
عصفور يخالف هذا تمثيل الشارح منتقد
وقد ذكروا لافتعل معانى اخر ترجع عند التأمل الى
ما ذكره الشارح واللام الاولى والثانية اشارة
الى الخلاف السابق فى فعل بتكرر العين فان قلت

قوله الاولى [illegible]

القول بان الزائد اول العينين في فعل لكونه ساكنا
لا يجري هنا في اللام الاولى من افعل لكونه في الاصل
متحركا بدليل ما سبق في فعل من انه لو اسكن لزم التقاء
الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول
الثالث لان امكان هذا الوجه عنده لصحة دليله ومكافاته
لدليل مقابله قلت لما علم ان وضعه متحرك اللام الاولى
عملا بالدليل السابق يقتضي الى وجوب سكون للادغام
في مماثلة نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة
السكون الاصلي فيجري فيه القولان المذكوران اي
احمر الاولى ان تقول اشتدت حمرته ليوافق قوله
وهو للمبالغة واختص بالالوان والعيوب
الباء الداخلة على المقصور عليه وقد مر ان ذلك
استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بهما مجيئه
شذوذا في غيرهما كازور الليل انتصف لا نحو انهر
القمر اي قوي ضوءه لان الضوء ملحق بالالوان وهو
لطلب الفعل اي المصدر المشتق منه استفعل
ومعنى ان استفعل للطلب قال الجاربردي نسبة
الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو
منه ذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه

الكتابة

الكتابة وقد يكون تقديرا استخرجت الوتد من الحائط
فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل
حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب انتهى فقول الشارح
نحو استخرجته ان كان الضمير لما يصح ان يطلب منه كزيد
فمثال للصريح وان لم يكن كالوتد فمثال للمقدر وكان
الشارح لم يات بالظاهر ليصلح مثالا للنوعين وقيل
ان الطلب اي الطلب المقدر لا الصريح ولذا قال
كانه اي كان فاعل استقر يطلب القرار من نفسه
ووجه تضعيفه ان استقر يحتاج الى ما يمنع منه اسناده
الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قرره
الجاربردي في استخرجت الوتد من الحائط اذ لا فرق
في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه وهذا
اسقطه من معاني استفعل وافعال بزيادة الهمزة والالف
واللام الاخرى على قاعدته من الاشارة الى الخلاف
اي بزيد الاولى او الثانية ولامها الاولى متحركة
في الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن ثم
تقول احماررت مثلا وحكمه حكم احمر من انه للمبالغة
ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب
ولما كان هذا الكلام موهما لتساويهما في المبالغة

استثنى مقدارها في افعال فقال الا ذا المبالغة فيه
زائد عليها في احمر ولو قال احكم حكم افعل يرجع الضمير
في حكمه وفيه على افعال لكان اعم فائدة وقوله حكمه
حكم احمر من باب التثنية المؤكدة بحذف اداته نحو
اجلوذ بهم السير اجلوذا اي دام مع السرعة وهو بذال
معجمة اخرا واحدى اللامين اي احكم بزيادتها العلم
بان اصول الثلاثي فقط وتعبيره بذلك اشارة الى الخلاف
السابق ولعل وجه القول بان الزائد في هذا هو
الاول وان كان متحركا وقوعه موقع ما حكم بزيادته
لسكونه اي خلف بتشديد اللام يعني ذهب الى
خلف بصدره كشرق ذهب الى الشرق وغرب
اي ذهب الى الغرب ورجع بتخفيف الجيم اي بصدره
الى الخلف فهو تاكيد لما قبله وهو كقول الجاربردي
نحو اقعنسس اي تأخر ورجع الى الخلف ويحتمل ان يكون
رجع معناه قدم بطنه ورجع مخففة الجيم لانه
تعدى بنفسه ومنه قال رب ارجعون
والالف اي هي للالحاق كما سيذكره انفا
لا للتأنيث اي نام على ظهره النوم ليس بشرط والمراد
به الاضطجاع عليه فيغني عنه قوله ووقع على قفاه كما اقتصر

عليه

عليه الجاربردي والياءان الاخيران وهما افعنلل بزيادة احدى
اللامين وافعنلى واطلاق الاخير على اولهما اضافي
وعلى الثاني حقيقي من الملحقات باحرنجم اذ قلت الملحق باحرنجم
هما الياءان المذكوران لا غير فالصواب ان يقال الملحقات
به قلت الخبر هو قوله من الملحقات وهنا تامة وقوله
باحرنجم يتعلق بمحذوف تقديره الحقا باحرنجم وهو جواب
عن سؤال نشأ بما قبله كانه لما قال من الملحقات قيل بما
الحقا فاجاب بما ذكر فان قلت لم لم يجعله متعلقا بالملحقات
بناء على ان غيرها الحق به ايضا كقولهم احبنطأ بالهمزة
فهو افعنلأ واحونصل الطائر فهو افونعل قلت لانهم
جعلوا الهمزة الاول محتملا للابدال من الالف والمحتمل
لا يثبت به حكم والثاني لم يثبت لمنفرد صاحب كتاب
العين بنقله وما انفرد به لا يلتفت اليه فالاوجه نظمهما
في سلك ما تقدم المراد بالنظم العقد والسلك وهو
لغة الخيط الذي تنظم فيه حبات اللؤلؤ ومزيد
الثلاثي وبما تقدم اولا شبه الابواب لتشابهها
باشتراكها في كلي باللؤلؤ تشبيها مضمرا في النفس فهو
استعارة بالكناية واثبات السلك استعارة تخييلية
والنظم تجريد ومراد الشارح ان الوجه نظمهما في

سلك ما الحقا به اذ الالحاق كما مر جعل كلمة من باب
موزون تلك الكلمة اصل فيه ويمكن توجيهه بان الالحاق
يستدعى مغايرة الملحق للملحق به فى حقيقته فلابد من معرفة
حقيقة الملحق ومن اى انواع وباب هى ليمكن الحكم بانها
ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر والمصنف لم يفرق
بين ذلك الذى ذكر من الملحق من مزيد الثلاثى وبين
غيره وهو ما لم يلحق منه ففيه افراد اسم الاشارة الى
متعدد وحذف المعطوف على مجرور بين ويجوز ان
ويجوز ان يرجع اسم الاشارة الى ما تقدم فلا حذف
وههنا انتهى به القول فى مزيد الثلاثى وهو خمسة
وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجاربردى
قال وهى اى الثلاثى المزيد فيه اما ان يكون
موازنا للرباعى او غير موازن والموازن اما ان يكون
ملحقا او غير ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج
او باحرنجم اما الملحق بدحرج فهو شملل اى اسرع و
حوقل اى ضعف وهرم وبيطر اى عمل البيطرة من
البطر وهو الشق وجهور اى جهر وقلنس اى لبس
القلنسوة واما الملحق بتدحرج فهو تجلبب اى لبس
الجلباب وتجورب اى لبس الجورب وتشيطن

اى فعل

اى فى قول المحشى قول الشارح والالحاق جعل كلمة

اى فعل فعلا مكروها وترهوك اى تبختر وتمسكن
اى اظهر الذل والحاجة وتغافل وتكلم وينبغى ان يعلم
ان تحقق الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء
انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج
لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفى تجورب وتشيطن
وترهوك بالواو والياء والهاء وفى تمسكن كلاهما فى
باب الزيادة اى انهما زائدان توهمت اصالتهما للزوم
تصاريف الكلمة وليست الالف فى تغافل للالحاق
لان الالف لا تقع حشوا الا فى الاسم والفعل وتضعيف
العين لا يكون للالحاق فتكلم لا يكون ملحقا ذكر
جميع ذلك فى شرح الهادى ثم قال فيه اطلاق لفظ
الالحاق هنا سهو واما الملحق باحرنجم فنحو
اقعنسس واسلنقى فهذه اقسام الملحقات وهى
خمسة عشر كذا قال وكانه اسقط منها نحو
شريف سهوا ثم قال واما غير الملحق من الموازن
فثلاثة نحو اخرج وجرب وقاتل وانما حكموا بان
شملل ملحق بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط
الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما
قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخويه

على ذلك فان قلت قد قالوا احرنجم احرنجاما كما قالوا دحرج
دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان
الاعتداد انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها
في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما
هو داخل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور فانهم
لم يقولوا قحطب قحطابا وعربد عربادا بل قالوا قحطبة وعربدة الثاني
ان الشرط توافق المصادر جمع وما عن الموازن
تسعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
واشهب واعذودن اعطال الشعر واعلوط
بعيره اذا تعلق بعنقه وانما حكمنا على اقعنسس
بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن
له لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات
وانما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وانما كانت تمت زيادة فلا بد من
وقوع مماثلة بالملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا
اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع
النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس

في الفرع نون في موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام
المصنف فيما مضى وفيما سيأتي من قوله والملحق به
اي بتدحرج نحو تجلبب الى اخره **ثلاثة** اي ثلاثة
ابواب وهو نوعان لان اوله اما تاء واما همزة فان
قلت كيف قصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من
ابنيته اجرنمى اي اجتمع وذهب ناحية فهو افعلل
قلت قال ابو حيان يظهر لي ان من مزيد الثلاثي غير
الملحق والمماثل فلعل المصنف والشارح ممن ذهب الى
ذلك **ويقال** هذا المعنى اخص من الاول **ولا يجوز**
الادغام بهذا حكموا على انضمام القوم بعدم الالحاق
بتدحرج والا لقالوا انضاموا بالفك **والاعلال**
ان قلت قد نصوا على ان اسلنقى واحبنطى ملحقان
باحرنجم كما مر والفها منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح
ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالحاق عند المحققين
انما الحقت بان تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا قلت في كلام ابن الحاجب يقتضي تقييد منع الاعلال
بالحشو فانه بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير
الاخر لم تعل اما لان الملحق متحرك بعد فتحة او غير ذلك
فان الحقت على الاول انقلبت الفا فترد وجه الالحاق

لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت
على الثاني وجب ان يبقى فلا يكون الفاء بخلاف الاخر
فان حركته عارضة غير معتد بها في الزنة انتهى
وبه يعلم ما يرد على الشارح من الاطلاق في موضع
التقييد والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم باب
اقعنسس وهو افعنلل الثلاثي الاصول وباب احرنجم
هو افعنلل الرباعي الاصول انه يجب في الاول تكرير اللام
ليصح مقابلة الحرف الزائد باللام اذ لو لم تكرر فعبر عن
الزائد بلفظه على ما تقدم انه الصواب فيخرج عن
باب افعنلل كما تقول في جنسطي مثلا افعنلا دون الثاني
فان الحرف الذي بعد الفاء والعين فيه اصلي فعبر
عنه باللام مماثلا كان او لا وانما احتيج للفرق بين هذين
البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الزنة وهي افعنلل
واللام للتعريف العهدي الذكري وهي الاولى والثانية
وفتح اللام الاولى مخففة او مشددة هذا الضبط باعتبار
الحالة الحاصلة له مع الاستعمال واما حال الوضع
فعلى هو كذلك ايضا فيكون بناء مقتضبا وهو ظاهر
صنيع الشارح والمصنف وقيل هو بناء ملحق باحرنجم
فاصله اشعرجم زادوا فيه همزة واحد الرائين ثم
نقلوا

بعرضه

والاخيرة

نقلوا الى العين فتحة الراء توصلا الى ادغامها في الثانية
فوزنه في الاصل افعلل لكون اللام الاولى مدغمة في
الثانية واستدل على الحاقه باحرنجم باتحاد مصدريهما
اقول وكانهم لم يختاروا هذا القول لما مر ان الملحق
به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة
فيه موقعها في الاصل والنون من احرنجم منتفية من
اقشعر اذ مجرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على
الالحاق به بل فلابد مع ذلك من استيفاء شروط الالحاق
والله اعلم الفعل الذي يتعدى اي اللفظ المخصوص الذي
يتعدى هو بسبب تعدد مدلوله وهو الحدث من الفاعل
الى غير من التي لابتداء الغاية مع ان تعدى متعد بنفسه
لافادة ان الفاعل مبدؤه وانه ليس له مبدأ غيره يتعدى
منه اليه ثم الى غيره كما اشار ومن سافر الى الشام الى
البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل فيه تعدى البصرة
الى الكوفة لا تعدى من البصرة الى الكوفة فقول
الشارح ان تجاوز ليس بمطابق لمراد المصنف
من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التاثير العملي
لكان ذكر من وحذفها سيين الى المفعول به ينبغي
ان تكون الباء فيه للالصاق اي الذي الصق الفعل

به او المقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول

به الجنس ليتناول المفعولين والثلاثة في ظننت

زيدا عالما واعلمت زيدا بكرا قائما وفي تناول التعريف

نحو علمه بالنظر الى المفعول الاول واعلمه بالنظر الى

المفعول الثاني نظر اذ العلم والاعلام انما يقع

على غيرهما **كقولك ضربت زيدا** مدخول الكاف

هو حرف لما قبله يقصد بذكره توضيحه وهو هنا

قولك فلا يصح ان تراد بها حقيقة وهي اللفظ

اذ ليست من جزئيات الفعل المتعدي فوجب على

المقول وضربت زيدا بعده عطف بيان قال معناه

السيد في بعض حواشيه في قول الشارح حين عند

ذكر المتن قولك كذا **فان الفعل الذي هو الضرب**

قد جاوز الفاعل الى زيد هذا بيان لما حصل التعدي

له ومنه واليه على الحقيقة وبنسبته صحت نسبة

التعدي الى لفظ الدال عليه في التعريف فقوله الفعل

الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع في

التعريف بل بيان مدلوله **فالدور** الذي قد يتوهم

لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف

معرفته على معرفة المعروف بالفتح التوقف على معرفة المعرف

بالكـ

بالكسر والجزاء **مدفوع** عن التعريف **فان المراد بقولك**

يتعدى الواقع في التعريف **معناه اللغوي**

وهو مطلق التجاوز كما مر والمراد بالمتعدي الذي هو

المعرف معنى الاصطلاحي وهو الثاني للمفعول به فمعنى

يتعدى لا يتوقف معرفته على معرفة معنى المتعدي وفي كون

هذا المتوهم دورا نظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف

عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف

عليه بل هو تعريف الشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعدي

بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي

اشار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف

المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني

ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل

الى المفعول فيعلم انه ثم منه ما لا يكون كذلك ولم يعرف

ان اللفظ المتعدي لايهما وضع وهذا الجواب كثيرا ما

سلك الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم **في**

نصب ما عدا المفعول به ما موصول اسمي فيجوز في المفعول

النصب بعدا والجر بها لا موصول حرفي كما لا يخفى

وما نعم المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء ولا تعرض

على عكس التعريف **نحو** ضربت في قولك **ما ضربت زيدا**

مما اقترن بحرف النفي فانه متعد ولا تصدق
عليه ان تعدى من الفاعل الى المفعول به فيكون
جامع فيفسد وجوابه قوله **لان الفعل** الواقع
في التعريف **ان اريد به لفظه الذي هو ضربته**
والصواب الذي هو صادق على ضرب ونحوه
لان الفعل الواقع في التعريف مفهومه كلي اي كلمة
دلت على معنى مقترن بزمان معين فلا يصح تعريفه
بالذي هو ضرب اذ هو جزئي والجزئي لا يحمل على
كليه وان صح العكس نعم ان يفسر قوله
لان المراد الفعل اعترض الذي هو اعتضد به المعترض
اذا اريد به لفظه الذي هو ضرب دون ما اقترن
به من الباقي وقوله اذا اريد به لفظ معناه ولم يرد
معه ذلك بالفاعل والمفعول لفظهما لا معناهما
فهو اي فنحو ما ضربت زيدا اي فنحو ضربت في هذا التركيب
قد تعدى لفظه بالنظر الى تعدى معناه كما مر **الى
المفعول به** في نحو **ضربت زيدا** مما هو مثبت وان لم تعدى
اليه في السلب فقد صدق عليه انه تعدى فصدق
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه ويرد عليه ان
سلب التعدي عنه في التركيب السلبي حقيقة
فلا يكون

فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجاوزا و
المعتبر في التعاريف التأول الحقيقي وان الحيثيات
مراعاة في الحدود وان لم يذكر فقولهم هو الفعل
الذي تعدى اليه اي من حيث انه تعدى اليه
فلا يصح يتناوله الحد من حيث السلب لانتفاء
الحيثية **وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول**
اي مع ارادة لفظ الفعل ايضا وفي بعض النسخ زيادة
به بعد اريد والباء بمعنى مع والهاء عائدة الى
لفظ الفعل المتقدم وبما قررناه في الشق الاول من
قولنا مع ارادة لفظ الفعل ايضا المقابلة بين الشقين
وحصل الربط ايضا بين الشق المعطوف على الشق
الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بمحل
الشرط وجوابه المحتاجة الجملة الى ما يربطها به فتامل
ذلك **فهذا** المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت
زيدا **مدفوع بلا خفي** وان كان مدفوعا عنه عن الاول
ايضا لكن بخفاء **وهو الفعل الذي لم يجاوز الفاعل**
صادق بما له فاعل ولم يجاوزه كقام وبما لا فاعل له
مثل كان واخواتها ناقصة لقولهم السالبة تصدق
بسلب الموضوع وبعضهم كان هشام يجعل هذا

واسطة بين المتعدي واللازم واما نحو ضرب زيد
بالبناء للمفعول فمتعد لان نائبا له بعد مجاوزته
اليه للزوم اي لقصوره ولذا عداه بعلى وعدم
انفكاك اي عدم زوال الفعل عنه وهذا لا يطرد
في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام وقعد
فالذي ينبغي ان يعبر الانفكاك بالتجاوز على
المفعول به فتدبر على وما بعدها ليصح التعليل اذ الفعل
مطلقا واقع في الوجوه والزمان والمكان واعلم
ان التعريفين ينتقضان معاً بنحو مررت من قولك
مررت بزيد فان التعدي ثابت لمعناه ولفظه في
محل المفعول اذ لم يقيد التعدي بالنصب الا ان يجاب
بان المجرور فيه لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به وهو
مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره في حد
مقابله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه ادخال قد على
يتعدى في الموضعين غير مناسب لقوله تساوي
الاستعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الوضي
الذي هو اصله فان قلت التعدي وعدمه نقيضان وهما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا في الفعل
الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد وجهة

في الفعل الواحد وقتي الاستعمالين وقد اشار الشارح
الى ذلك بقوله وقد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا
وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما حيث فرع التسمية
على ما قبلها وذلك اي التسميتان عند تساوي الاستعمالين
اي في مطلق الكثرة بان يكون كل منهما كثيرا وان كان
احدهما اكثر نحو شكرته وشكرت له ونصحته
ونصحت له فان استعمالهما باللام اكثر منه بدونها
الكثرة ايضا كما يقتضيه قول الجوهري انهما باللام افصح
الدال على انهما بدونه فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه
من موافقته تدافع القياس واستعمال الكثير فلا اعتراض
على الشارح ونقول غيره مما فيه تدافع ظاهرهم على
المناقشة في المثال ليست من دأب المحققين وحينئذ
اي ذلك الفعل اما متعدي مع اللام وبدونها لان معناه
مع اللام المعنى بدونها وهو ايقاع الشيء على ما بعد الفاعل
واذا اتحد المعنى وجب انه متعدي لكن لقائل ان يقول
اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد
الوصف من التعدي او اللزوم فليس كونه متعديا واللام
زايده باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا
قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى

الزياده **والتعدى واللزوم بحسب المعنى** لما مر من ان
المتعدى هو الذى يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به
واللازم هو الذى يكون معناه قاصرا على الفاعل فظهر
من هذا الدليل انه لا يلزم حينئذ ان ذلك فى اللفظين المختلفين
فى المادة كخفته واستخفته منه ولو وضع احدهما
لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له ووضع الاخر
له من حيث مجاوزته اياه للمفعول **اى تعدى انت** دفع
بهذا التفسير توهم ان تعدى بفتح الفاء والعين وكسر
الدال مصدر وتعدى بفتح الثلاثة على انه لا محذوف
فيه لانه معنى ما انبه عليه بقوله **وفى بعض النسخ**
وتعديته فى الثلاثى المجرد خاصة الذى يظهر لى
ان خاصة مصدر كالعاقبة بمعنى خصوصا منصوب
على انه مفعول مطلق لمحذوف تقديره اخصه خصوصا
على ما هو المقصود من جواز حذف عامل المؤكد
ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاءنى الرجال
او الزيدون خاصة **بشيئين** اذ قلت اقتصر ابن مالك
فى الفيته على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها
مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف فى الثلاثى المجرد وغيرها
زاده على ذلك نقله الى استفعل كاستطعمت زيدا وفعل

نحو سايرته

نحو سايرته وفعل فى باب المغالبة فما وجه ذلك
قلت اعتبر ابن مالك فى تعدى اللازم بقاءه على صورته
والا فهو فعل اخر فمعناه مسند الى فاعله الاول الا
ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه
صيرته فاعل الفرح والجلوس الذى هو معنى فرح زيد وجلس
زيدا والا فهو فعل اخر بمعنى اخر والثالث اعتبر الموافقة
له فى اصل معناه وحروفه الاصول اذ اقرب هذا علمت
انحصر التعدية بالمجرد الثلاثى فى الشيئين صحيح فلا اعتراض
على المصنف بالاصطلاح الثالث خلط فان قلت
قد يبقى معنى القاصر مسندا الى فاعله فى استفعل كما
استحسنت زيدا اى اصبته حسنا قلت معناه
اصبته اعتقدته ولا يلزم منه كونه كذلك لجواز ان
يقول استحسنه وما هو بحسن **اى بنقله الى باب التفعل**
هذا التفسير لدفع ما ورد على عبارة المصنف من تناول
اعشوشب **اى بنقله الى باب الافعال** دفع بهذا التفسير
ورود نحو انفعل وافعال **فان قولك جلست لازم**
فلما قلت اجلسته صار متعديا الجارى على القياس
ما قرره فى المثال الذى قبله وهو فرحت وعلى ما
عرفوا به التعدية من انها تضمين للفعل معنى التصيير

فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل في
المعنى ومن ابهاان تجعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل
التعدية منسوبا الى الفعل ان يقول فان قولك جلس
زيد لازم فلما الحق وتعدية اى توصل معناه الى المفعول
به معنى وان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه اوله اومعه
كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه المجرد والمزيد فيه
نعنان للرباعي معتد ومثلها في الثلاثي ولكن في قوله الكل
وضعت لتجرد معاني الافعال الى الاسماء اى توقعها
على معاني الاسماء على انها مفعول به اوفيه اوله اومعه
فلا منافاة بين كونها مفعولا به اوفيه مثلا والمراد
بالجر في كلامه الجر اللفظي الجار الخارجي فسابق
التحقيق وبيان ذلك في نحو مررت بزيد في داره في هذا
اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره
واليوم على انهما مفعول فيه نحو ذهبت بزيد وانطلقت
به اذ قلت كيف يتصور في نحو هذين المثالين جواز الذهاب
والانطلاق وايقاعهما على زيد بواسطة الباء وقد
كان اصلهما كان فررت غير مرة ذهب زيد وانطلق
فكل من المعنيين ثابت له قبله ومعه قلت المعنى
الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو

التصيير

التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه بالذهاب والانطلاق
الا بالباء فتأمل فاذ ذهب وانطلق لازما
فيه اجمال اذ لم يبين فاعله مع اللزوم ماهو فيمكن
ان يريد نحو ما قرره في جلسته وان يريد نحو ما قرره
في فرحت زيدا ولا شيء من الحروف الجر معنى الفعل
الذي تعدى بها عن معناه الافرادي لانها انما وضعت
لجر المعاني لا لتغيرها كما في قولك جلست في الدار
فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست حوته في الى الدار
الا الباء حالكونها في بعض المواضع وهو الموضع
الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعي
بالمجرور بل تصيير المجرور فاعله فانها تغير معنى الفعل
عن الوضعي الى التصيير والتضعيف نحو ذهبت به
فان المراد منه ليس الصاق ذهابك لصوقه به
وان كان ذلك ممكن الارادة بل تصيرك اياه فاعل
الذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير والتغيير
بعضهم بعض المواضع الذي يكون فيه الباء معدية
وهي التي معناها التصيير خروج عن معنى الكلام
وبناء على ان التعدية معنيين وسيأتي ما فيه
بمعنى مع كون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن

موضع المسألة وهو ما عرفت البا معناه لان الفعل
مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل عنه والباء تفيد
صدوره عن المجرور فلا يتغير معنى الفعل كما لا يخفى
فان قلت كيف يصنع المبرد في قوله تعالى ذهب الله
بنورهم قلت قال الرضي الباء عنده في ذلك للتأكيد
وفيه انه تعسف يصان عنه القلم واللسان **واما في الهمزة**
والتضعيف فلابد من التغيير يعني اذا كانتا للتعدية
والا فلا يلزم التغيير كما في اسرى وسرى وبشرى وبشر
ومنه بشر الله عباده والسر في وجوب التغيير ان فعل
لحصول الاثر وافعل وفعل للتأثير وهو ايجاد التأثير
في الغير والايجاد هو التغيير المذكور وصنيعه
لا يقتضي سوى اشتراك افعل وفعل في التغيير وهو
اعم من ان يكون معه تكثير تكرار او غيره وقد
صرح فيما سبق بان فعل للتكثير في الفعل او في الفاعل
او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فيؤخذ
منه اختصاص فعل عن افعل فانه لا يدل عليه لا
لانه لا يستعمل في غير التكثير بل لانه لما هو اعم منه ومن
التكثير فمن ثم قال تعالى تبارك الذي نزل
الفرقان على عبده وقال الحمد لله الذي انزل على عبده
الكتاب

الكتاب وقال تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة
هي انزاله ليلة القدر الى السماء الدنيا وهذا قول جميع
من المحققين وقيل انهما سواء في عدم الدلالة على
التكثير تمسكا بنحو قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل
عليه القرآن جملة واحدة وقد نزل عليكم في الكتاب الآية
اشارة الى قوله واذا رأيت الذين يخوضون الآية وقد يجاب
بان التنزيل في الاولين متعلق بالمراد به الابلاغ ولا يحصل
عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا بعد
شيء وقوله في الآية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله
الى الارض فتأمل وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يؤخذ
من صنيع الشارح هنا مع مساعدة سابقه استواء
فعل وافعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير شبهة
ولا حصر لتعدية متعلق بحصر وهو مضاف الى فاعله
اي **حروف الجر** والمراد به الجنس لا الجمع ومفعوله
فعلا واحدا وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين
من الحروف اي واحدا واكثر فانه اي فان اجتماع
حروف كثيرة على فعل واحد ولا يؤخذ من هذه
العبارة امتناع اجتماع حرفين بل ولا ثلاثة
لا يجوز يستثنى من ذلك اذا كان مدخولها ظروفا

فانه يجوز كقولك جلست في البلد في السوق ثم اعتكفت
في رمضان في العشر الاخير منه نص عليه الرضي
ولا يتعدى كل فعل اي ثلاثي مجرد **ابواب**
المشبهة من الموصوف الصفة كذا الاشارة الى
ما تقدم في قوله ولا يتغير شيء من الحروف الجر **قال**
بعض المحققين هو كما قال السيد فيه نجم
الائمة وفاضل الائمة الرضي لا يستبد ادي مع تغيير
كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه لما الموأخذة
بما يقتضيه اول كلامه من ان حروف الجر التي
بعضها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديات للفعل
مع تغيير معناه تارة وبدونه اخرى وهذا باطل
والحق انه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه
ونجعله مقابلا للازم هو ما يجاوز معناه الفاعل
الى المفعول به **من تغير الحرف معناه** الوضعي الى معنى
التصيير كمعناه مع الهمزة والتضعيف **لما مر** من هذا
المحقق نفسه في نصيحته ونصحت له **من ان**
اي المتعدي **بحسب المعنى** والحرف اذا لم يغير معنى
الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون
لازما ايضا **فلا بد** في كون الفعل متعديا بعد كونه
لازما

لازما **من معنى التصيير** الاضافة بيانيه ولو قلت لاضافة
كان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق
بعض المواضع ما تكون الباء فيه معدية وهو مردود
بما نقله عنه الشارح من قوله ولا حصر لتعدية حروف
الجر فيها لا واحدا من التعدية بالحروف المتعدية نحو
مررت بزيد بالبادية مع ان الحروف فيه لم يغير
معنى الفعل كما انه صرح في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
مررت به انا اقول قد علمت مما قدمنا ان معنى
التعدية هو ليس الا مجاوزة معنى الفعل الى المفعول به
وان هذا المعنى كما يتحقق في ضربت زيدا يتحقق
في مررت بزيد في الدار يوم الجمعة على ما مر وان
هذه المجاوزة قد تحققت للفعل بواسطة الباء
بعد ان كانت منتفية بدونها وان تحققها لا
يستلزم تغيير المعنى وانما وجب تغييره في نحو ذهبت
بزيد لان المراد ليس كون الذهاب لاصقا بزيد
بل كون المتكلم صير زيدا ذاهبا وفي الهمزة
والتضعيف لانهما من باب التأثير وما ادعاه
من كون التعدية بمعنيين وان التعدية تطلق
على مجاوزة عمل الفعل الى الحال والظرف فما لم

نقف عليه لاحد نصا ولا سمعناه الان وقع في شرح
المفصل ما يوهمه فان قلت كيف يمكن هذا المحقق
وغيره ان يقول ان التعدي واللزوم انما يوصف بهما
اللفظان بحسب اختلاف المعنى فلذلك كان نصحت
لك متعديا لان معناه هو معنى نصحتك وان يقول في
نحو مررت بزيد ان الباء لم تغير معنى الفعل وانه معنى الـ
متعدي وهل هذا الا تناقض قلت المراد به المراد باختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من احد اللفظين مخالفا للمفهوم
وذلك يتحقق بكون احدهما ضمنا للاخر كما مررت
ومررت بزيد فيكون احدهما لازما والاخر متعديا
ومتى كان المفهومان متفقين بان كان احدهما
هو عين الاخر كما في نصحتك ونصحت لك
لم يمكن ان احدهما لازم والاخر متعد والمراد بتغيير
معنى الفعل تبديل بمعنى اخر لما في ذهبت اي مضيت
وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فمن البين ان اختلاف
لا يستلزم تغييره فلا تناقض اصلا والله اعلم
قط وجهه ان معنى الفعل بدون الحذف هو الحدث
مسندا الى فاعله ومع الحرف هو الحدث مسندا
الى فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح

قوله ولا تغيير الى اخره وجوابه ما مر من ان التغيير هو
تبديل معنى بمعنى كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك
بغير الباء **من الثلاثي** هو وما بعده بيان لهذه
الافعال المذكورة **هذه الافعال** اشارة الى
الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع
والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال
فما الافعال المشار بهذه التي لا تتصرف فتحصل
الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده
اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي
الماضي وغيره يتصرف بعضها الى بعض فيكون كل
منها اصلا محالا لان يكون اصل الباقي والمراد بتصريفها
ابراز هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة
تحتها كافعال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه صرف
للماضي قلت اكرم والمضارع قلت يكرم والامر
قلت اكرم **احصلت امثلة** يشير الى ان المسموع لا ثبة
الامثلة الى تصريفه حصولها منه **وغيرها** من اسم
الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة اليه مع
الكاف في المضارع معنى المتن على تقرير الشارح
في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرها الحاصلة

من تصريف الفعل الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد
فيه **لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل**
والحال هذه القبلية لا شك فيها بحسب
وجود ذاتهما لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى
مقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو
موجود انما هو بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال
فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي وقبل
منصوب مخصوص على الظرفية توسعا في جعل
الزمان مظروفا لزمان آخر **بالنسبة الى المضارع**
ويلزم اصالته بالنسبة الى الامر على القول باقتطاعه
من المضارع وكذا على القول بعدم اقتطاعه بقياس
المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالته المذكورة
بالزيادة على الماضي الزيادة هي حرف المضارعة
وكونه زائدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير
الماضي المبدو بهمزة وصل واما في مضارعه فانه
يعادل الهمزة **ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة**
يشكل هذا بالقعود وقعد ان قلت باشتقاق
قعد من القعود **واصالته** اي الماضي الذي **حصل هو** اي

المضارع

المضارع الحاصل بالزيادة وابرز الضمير لان الفعل
جرى على غير ما هو له وعائد الموصول في قوله **منه واشتق**
عطف على حصل اي واشتق هو منه وكلاهما قضية
لا فائدة فيها اذ اصالة ما هو موصوف بان غيره حصل
منه واشتق منه معلوم بالبديهة وكان
الصواب ان يقول واصالته مما حصل غيره بالزيادة
عليه **هذا** الاشارة الى الفعل وما بعده والتحقيق
انها الى الفعل وحده وما بعده الى قوله في الزمان
الماضي توطئة اذ كل فعل وضع للدلالة على معنى موجود
بمنزلة الجنس هو كلي مقول على كثيرين مختلفين
في الحقيقة وهي ما به الشيء هو باعتبار تحققه ووجوده
في الخارج فظهر ان الجنس ما تحته ماهيات
متحققة في الخارج كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية التي
تواطأ عليها جمع من العقلاء وعيروها في اذهانهم
ووضعوا بازائها اسما كماهيات العلوم واشتملت
عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينهما والفصل
على المختص ببعضها مجاز والشارح عبر بمنزلة تنبيها
على اطلاق الجنس على ذلك كذا قيل وانا اقول لا شك

اذ اللفظ كيفية تعرض للنفس الضروري والكيفية
قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية
يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى
المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه
فيها بعض ما شاركه في الاولى دون البعض الآخر
كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية
المركبة من الكيفيتين والخاصيتين الوجوديات
موجودة خارجية لوجود جزئياتها فيه والمشترك
الاعم من اجزائها جنس والمتوسط فصل لان
على قياس الجسم النامي المتحرك بالارادة نعم يصح
ما ذكر في النسب والاضافات التي هي اعتبارات
محضة لا تحقق لها في الخارج اصلا كالابوة والبنوة
على خلاف في ذلك ايضا **فلا يلزم تعريف
الشيء بنفسه** الصادق بالتعريف بالنفس
فقط بالتعريف بما فيه النفس كما هنا واعلم ان
المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد
تعريفه من حيث انه موصوف تلك وذكرت تلك
الصفة لشيء آخر في تعريفه مرادا بها معناها الاول
كان ما بابه تعريف الشيء بنفسه قطعا لان المقصود
بالتعريف

بالتعريف حينئذ كما لو قلت الرجل الطويل هو الحيوان
ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم توهم لزوم
تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف
الموصوفين بالماضي استبعاد لغير بعيد **اذ يصدق
على المضارع المجزوم** بلم ومثله المضارع في سياق
لو كقوله تعالى لو يطيعكم **بقلب معناه** وهو على
الحصول في الحال او الاستقبال **الى المضي** اي
الحصول فيما مضى **اذ لا يصدق على نعم وبئس**
لان معناهما المدح والذم في الحال وليس وعسى
فان معناهما النفي والمقاربة في الحال **وما اشبه ذلك**
كحبذا زيد وساء رجلا عمرو وعن الاول اي عن الاعتراض
الاول او عن المعترض به الاول **اذ دلالته على
المضي عارض** اي امر عارض والافعال عارضة
والاعتبار باصل الموضوع الموضوع هنا هو المضارع
واصله الدلالة على الحصول الحالي والاستقبالي
انها من الجوامد هذا الجواب فاسد اذ على تقدير
ان يراد بالمعرف الماضي المتصرف اي الحاصل بالتصريف
فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد اداة الشرط
واما الافعال الدالة على مجرد المدح والذم في الحال

كحبذا وساء وصيغ العقود كبعت فانها من
الجوامد اذ لم يحصل من افعال آخر معناها
اذ انشأ التعجب والعقود لا تكون بغير الماضي
فتامل فيجري فيها الجواب المذكور **وان اريد**
المطلق ان قلت المطلق هو كما قال ابن الحاجب
الدال على شائع في جنسه قال فتخرج المعارف والماضي
معرف باللام فلا تكون مطلقا قلت مراده بالاطلاق
اللغوي اما ماهية الماضي بلا شرط شيء **عن الزمان**
الماضي قيد بالماضي اشارة الى اقتران معناها
بالزمان الحالي كما مر **وكذا** اي ومثل هذا الكلام
المشتمل على الجوابين **الكلام في صيغ العقود** وافعال
التعجب فان قلت يرد على هذا التعريف سواء اريد المطلق
او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان
لا يكون في زمان والا لكان للزمان الثاني اما عين الاول
او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كونه
ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم
ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل
الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو
غير الاول بعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان

الى الاول اما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال قلت
ان كان الزمان عدميا كما عرفه بذلك من قال هو
مقارنة متجدد مجهول لمتجدد معلوم فهو امر اعتباري
فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير كل
زمن واقعا في زمن اخر وهكذا الى غير النهاية اذ الامور
الاعتبارية لا استحالة في عدم تناهيها وان كان وجوديا
كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى
ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة في كون ايجاد
شيء مقارنا لذلك الشيء وواقعا فيه اذ لا استحالة في ايجاد
موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما
المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله
اما مبني للفاعل او مبني للمفعول لا يقال هذا التقسيم
غير حاصر لانه يخرج منه نحو جرى النهر وصام نهاره وافعم
السيل بضم الهمزة اي ملئ بضم الميم وضرب امام الامير
والمرفوع في كل ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر
مكان الجري والنهار زمان الصوم والسيل فاعل
اي مالئ لا مملوء والامام ظرف لا مفعول لانا نقول
الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكون حقيقة
او تاويلا وهما في الامثلة المذكورة تاويلا **اي الفعل**

الماضي اى وجه الى هذا التفسير انه ابقاها على عمومها
يقتضي صدق الحد على كثير من الاسماء والحروف
والافعال الغير الماضية **الذي كان اوله مفتوحا**
دخول كان مفسد للحد بصدقه على نحو ضرب مبنيا
للمفعول وعدم صدقه على ضرب مبنيا للفاعل
والهمزة غير معتد بها فلا يكون اولا فلا يخرج المبدو
بها من الحد وهذا يخالف ما قدمه في قوله ولما
اوله الهمزة مثل انفعل الى اخره ولو قال هنا اوما
كان اول متحرك منه مكسور الصحة المقابلة بين
القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولية
في الموضعين على سنن واحد **لزيادة التوضيح** قد يقال
انما ذكره اشارة الى التقسيم المذكور **لان المراد به**
التقسيم قد يقال ان التقسيم يقتضي كون المقسم اعم
من كل من الاقسام وتباين الاقسام والا كان قسم الشيء مساويا
وقسم الشيء قسما منه وكلاهما ممنوع واللازم لكونها
للتقسيم لان المبني للفاعل مساو لما كان اول متحركه
منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم مما كان اول
متحرك منه مفتوحا **اي ما كان على احد هذين**
الوجهين اذ قلت او موضوعه لاحد الشيئين

او

او الاشياء سواء كانت للشك والتقسيم فهذا القدر
لا يميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت الوجهين
ظاهر في كون المراد بهما القسمين فلا تكون او للشك فتأمل
اذ كان بها الشك او الظن او الابهام **وانما قيل اول**
متحرك منه سواء اوله او حشوه **ليكون الفتح اخف**
هو تمام العلة لفتح اول متحرك **كما بني** اي الماضي لا بقيد
كونه مبنيا للفاعل المنافاة لقوله سواء الى اخره وما
التي في قوله كما في مصدرية اي كبنائه **فلانه الاصل**
في الافعال لان الاعراب انما يجيء لبيان المعاني
المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني
في الافعال توجب اختلاف صيغتها فان قلت مقتضى
ما ذكر ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال
لجريانه فيه فيكون كقولك لا تأكل السمك وتشرب
اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان
المعاني المتعاقبة عليه لامكان الاستغناء عنه بظهور
لا وان يخالفه في الاسم **الا اذا اعتل اخره** اذا كان
اخره حرف علة وهو الالف والواو والياء وهو استثناء
من قوله على الفتح وفي كون الفعل المعتل اخره مستثنى نظر لان
وجود الالف فرع عن فتحة ما انقلبت عنه فان قلت

هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان اخر وهو ساكنة
قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الاصلي
فلا يكون السكون في الالف بناء او اتصل برا اي بالاخر واو
الضمير نحو ضربوا نحو دعوا ورموا مبني على الضم المقدر
على الواو والياء المنقلبتين الفا محذوفة لبقاء فتحة العين
دليلا عليها ولم ينقض بذكر الكلي ضمن نفسي معنى
يكتف فعدا بالياء لا تعلق لانه قد يراد ايضاحه
من هنا علم انه لا يشترط في المثال ان يكون من كلام
من يحتج بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات
حكم الكلي فلا يكون الا من ذلك كما قرره الشارح
في غير هذا الشرح ان مثاله المثال هنا هو الشخص
ومنه تمثيل بين يدي الامير اي قام مثال بين يديه ولا شك
ان الجزئي يتشخص فيه الكلي لانه هو مع زيادة التشخص
هذا بناء على ما هو شايع من ان الكلي في ضمن جزئياته و
التحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذ الموجود
فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الموجود
فيه شيء مطابق للكلي يطلق عليه انه جزئي له
ولا ايضاحه محل عن هذا زد واو ناء اسند الزيادة
الى ضمير الجمع اما لان الواضع عند جماعة كما هو قول

بعضهم

بعضهم واما لتنزيل المتكلمين به منزلة الواضع على
التأنيث اي تأنيث الفاعل ولو قال على تأنيثه كان
اولى كلحاق الاسم اي كالتاء الزائدة في الاسم ونزل
التاء اللاحقة له منزلة الجزء منه فلذا قال في
الاسم ولم يقل على الاسم وخصوا المتحركة بالاسم
والساكنة في الفعل دخول الباء على المقصور عليه
كما هنا صحيح وان الاكثر دخولها على المقصور وكل
من المقصورين اضافي اي بالاضافة الى الاخر لا مطلقا
لدخول المتحركة والساكنة في الحرف كثمت وربت
وثمت وربت نغاد لابسها منصوب على انه مفعول
مطلق مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي
هو من الشروط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا
اذ الفعل اثقل المناسب ان يكون ثقيلا وتمت التعليل
ان الاسم خفيف والتاء المتحركة ثقيلة والساكنة
خفيفة فاعطي الثقيل المخفف والخفيف الثقيل
وزادوا الفا اي في مثنى المذكر وواوا اي في جمعه
كنصروا ونظروا علامة منصوب على انه مفعول
مطلق لانه بمعنى دلالة او وقعت لانه بمعنى دليل
اي دليلا فان قلت الالف والواو نفس المثنى والمجموع

اي دخول الباء
اي دخول المقصور عليه

لا علامة كما قال قلت المراد بالفاعل في كلامه
الذات الفاعلة ولذا وصف بالاثنين والجماعة والفاعل
والضمائر علامة ودليل عليه **من تصريف نصر** من بيانية
لهذا المذكور فتصريف بمعنى مصرفات وفي كون الفعل المقرون
بعلامة تأنيث او ضمير فاعل من مصرفات المجرد منها نظر
اذ الفعل باق بحروفه وهيئته ومعناه وان تغير الدال
على الذات الفاعلة فالتغير في الفاعل لا في المسند فمثل
فعل مفعول فسر فان قلت لا يصح كون فعل مقيسا على
مصرفات نصر فالصواب ان يفسر هذا في المتن بنصر لا
بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي مصرفات
فعل بقرينة السياق **افشعررن** بفك الادغام فيه
وفيما بعده من الامثلة لسكون المدغم فيها لاتصال
به ضمير مرفوع متصل متحرك على السكون فان قلت
فما وجه فتح الراء الاولى بعد سكونها في الادغام وسكون
العين بعد فتحها فيه قلت ان كان اصل افشعرر
كاحرنجم كما هو احد القولين السابقين فوجهه
الرجوع الى الاصل عند تعذر الادغام الذي كان سببا
في الخروج عنه وان كان اصله هو هيئته الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال **اذا كانت ولا تكتب**

صورة الالف قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص
فان قلت لا يصح قصر كتابتها بصورة الالف على وقت
كونها حشوا او طرفا كما قلت المراد المقصود هو اطراد
كتابتها بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير
المطرد يصدر غالبا تقيد كما يقال اذا وقعت حشوا
او طرفا فقد تكتب بصورة الالف كما مر وقد تكتب بصورة
الواو والياء كمؤمن وبئس **ويقال لها الف** الواو لا
لا للعطف على تكتب لئلا يشاركه في الاختصاص
في الظرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره
في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قيد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه **فلبسة**
تسمى الفا ان قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره وحاصل تقسيم الالف الى الالف والهمزة
بل من تقسيم الشيء الى قسمين مغايرين للمقسم احدهما
يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي
لان الامر فرع عليه قدم ان مذهب البصريين
ان الامر اصل ماخوذ ابتداء من المصدر **لا لاشتقاقهما**
منه قد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الماضي كانا ناصر زيد امس او مضروبه امس اذ لا يجوز

دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب موافقة المشتق
للمشتق منه في معناه **احدى الزوائد** جمع زائدة
لا زائد لئلا احدى **اربع** وفيه مسامحة اذ المراد صرح
بان الحرف يذكر ويؤنث **في اوائل الماضي** قد يرد
عليه ان الفرق بينهما غير حاصل بين الماضي المبدو
بهمزة وصل ومضارعه المبدو بهمزة المتكلم **لان**
موجز بالزمان الباء بمعنى الظرفية لان معناه متأخر
في الزمان الماضي والسببية اى لان الفعل موخر بسبب
تأخر الزمان الذي هو جزء مدلوله عن الماضي واحترز
عن التقدم بالرتبة فانه ثابت للمصدر **لانا نعرف**
به الهمزة قد يدفع بان ارادته لا تدفع عنه الايراد المذكور
لما هو شايع بينهم من المراد لا يدفع الايراد **فالهمزة للمتكلم**
وحده هذه العبارة توجب صدق حد الضمير بما
وضع لمتكلم او مخاطب او غائب على احرف المضارعة
فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع انفراده وهكذا
اذا كان معه غيره يعني ان غيره مصاحب اى مشارك
له في مدلول الفعل المبدو بالنون او قدر انه مشارك
له في التكلم كما قيل **لكن هذا اسهل** اذ الخطاب
قرينة معنوية بمنزلة المخاطب عن غيره غالبا وقد يقع

اللبس

بمعنى صح

اللبس كما يقال في زمننا لمن سأله عن موت امه مثلا
تعيش بالتاء الفوقية **ولم يوجد الفرق بالواو والنون**
جواب سؤال مقدر تقديره لم لم يجعلوا اجمع الغائبة
بالتاء الفوقية فرقا بينه وبين جمع المذكر الغائب
كما في المفرد والمثناة وتقدير الجواب ان الجمع يلحقه
مع كل واحد من الذكور والاناث علامة تميزه عن الاخر
بخلاف المفرده والمثناة والمراد اى **اجزاء من طرف**
الماضي والمستقبل لكون الزمان لا تستقر اجزاؤه
ولا يجتمع منها جزآن فصاعدا وفي هذا الكلام مناقشة
اذ لا بد من اعتبار الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الاصل
وغيره بطريق الانضمام اليه **المراد به** اى بالاستقبال
بمعنى المستقبل لا المعنى المصدري **بعد زمانك الذي**
انت فيه لو قال بعد الحال لكان احسن لان الزمان
الذي انت فيه جزء خاص من مسمى الحال **لانه يستقبل**
اى لان الفعل الذي يستقبل الاستقبال الزمان الذي هو
مدلول له كما يقال في الفعل اللفظي **الماضي**
لمضي الزمان الذي هو مدلوله فلما سمي الفعل اللفظي
بالماضي لاتصاف زمانه بكونه مضى فكذلك فينا
ان يسمي الفعل اللفظي في المستقبل بكسر الباء لكون زمانه

مستقبلا اي الشيء الذي يسند اليه المضي هو الذي يسند
اليه الاستقبال **ان الزمان تستقبله** بالتاء المثناة الفوقية
مسند الى المخاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان
قار في نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب
الى الاتي دون القار وقد قيل يستقبله بالمثناة التحتية
مسند الى ضمير الزمان والهاء عائدة على الفعل لان الزمان
يستقبل الفعل وهو فاسد لان المراد بالفعل ان كان
الحدث فهو مظروف في الزمان وآتٍ باتيانه
وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فان قلت
هو المراد وما وجهته به فساده هو الحزازة التي اشار اليها
بعد قلت الحزازة ضعف لا يمنع الصحة لا ضعف يوجب
الفساد **اطلاق كل مشترك** اشتراكا لفظيا **على افراده**
هو انه مع القرينة يتعين ما دلت عليه وبدونها
يكون محتملا بينهما **هذا** هو المسطور في كتبهم **ولكن
يتبادر الفهم الى الحال** دون الاستقبال **عند
اطلاق اللفظ** دون التلفظ به **من غير قرينة
ينبئ عن كونه اصلا** اي حقيقة **في الحال** فقط اذ لو
كان محتملا لم يتبادر اليه شيء منها بدون القرينة
ولو كان اصلا في الاستقبال فقط لكان هو الذي

يتبادر

يتبادر اليه الفهم عند ذلك **وهم يكسرون** اي
غير الحجازيين ولا يطلق التعريف على ذلك وفيه نظر
اذ الفتح هو الاصل عند كل احد والكسر عند
هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمحرك
وانه لو فتح في يكرم مثلا يعني لو فتح في مضارع افعل
مع حذف همزة افعل من المضارع لم يبق غير حرف
المضارعة مع ثلاثة اصول لم يدر هو مضارع فعل
استعمل ام لا ام مضارع افعل محذوفا منه الهمزة
بخلاف سائر ابواب الرباعي وهو فعلل وفاعل
وفعل بالتضعيف فانه مع حرف المضارعة لا يلتبس
مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال مضارعه على
الحرف المزيد فقوله ويقال صوابه وقيل يكرم بفتح الراء
وغيره لم يعلم انه مضارع اي مضارع المجرد وهو
يكرم بفتح الراء او غيره وان لم يستعمل ام المزيد
فيه والاحسن ام مضارع المزيد وهو يكرم بحذف
همزته من المضارع فقول بعضهم فيه نظر لان
مضارع المجرد مضموم العين ومضارع المزيد
مكسوره والصواب التمثيل باضرب وهم فاحش
فليتأمل **مجازا** اي مجازا مرسلا ويفهم منه

انه على الاول ليس مجازا اى مرسلا وهو كذلك نعم
هو مجاز بالنقصان مثل واسأل القرية فتأمل
والباء لغير التعدية بأن تكون للملابسة يكون
صورة الباقى الملايم لماسبأى ان يقول بصورة
الباقى ملتبسا بها اذ الصورة هيئة اللفظ فيكون
من باب القلب لانه لاقتضائه ان الماضى مجزوم
حقيقة وان صورة الباقى لا الباقى فى نفسه والواقع
عكسه اى ان الماضى هو الباقى نفسه وانه بصورة المجزوم
لانه المجزوم وهذا هو معنى التركيب الذى ادعى انه مقلوب
عنه **لانه حال عن الباقى** هذا توجيه رابع غير
التوجيهات الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء
الحزازة عن الكلام ومراعات هذا التوجيه
وانما قلنا انه غيرها لاقتضاء قوله فيما سبق
لا صورة الباقى ليست مجزومة بل مثل المجزوم اذ المجزوم ما
حال من صورة وكذا يقتضيه عطفه قوله او يقال
على يقال فى قوله توجيهه اذ يقال اما قوله مجزوما
مفعول يأتى فلا امر فيه اظهر **او انه وصف
للفعل** هذا جواب عن التذكير على الوجهين الاولين
من الثلاثة المذكورة اما على الاول فالتقدير على انه

هذا هو معنى التركيب

حال

حال كون الصورة مثل فعل مجزوم فحذف مثل ثم اقيم المضاف
اليه مقامه ثم الموصوف واقيم صفته مقامه
واما على الثانى فالتقدير حالة كونها فعلا مجزوما اى
معاملا معاملته واما الثالث من التوجيهات
مجزوم مستعمل فى معناه الحقيقى بدون تقدير الاضافة
صورة اليه فى التقدير **فانما اشتق من المضارع** اى
اشتق من المصدر بواسطة المضارع كما مر فى صدر
الكتاب **لان الماضى لا امرية** اى لا طلب به بخلاف
المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر كالامر فصح ا
شتقاقه منه المقتضى لنقل حروف الاصل ومعناه
الى الفرع **وان كان اى ما بعد حرف المضارعة**
بشرط ان يكون تاليا له تحقيقا وتقديرا ليخرج
نحو تعد ساكنا اى سكونا لفظا وتقديرا ليخرج
نحو تقوم وتبيع وترد فتأمل مزيدا فى اوله همزة
وصل مكسورة ان قيل ينتقض هذا بنحو كل وخذ ومر
من تأكل وتأخذ وتأمر قيل حتى فيها همزة وصل
فاستثقل اجتماعهما مع همزة الفعل وحذفت الثانية
تخفيفا والاولى استغناء عنها التى **هى اعدك**
اى جعلك الله بين النعمة التى هى فى غاية الخفة

فالتفصيل غير مراد من صيغته لانها توصل الى النطق
بالساكن يقتضي ان الوصل في همزة وصل اسم مصدر بمعنى
التوصل ومصدر بمعنى الوصول وقد يعلل بانها تسقط
وصلا دون همزة القطع الا ان اضافة شئ الى
حال يقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك منه اى من الباقي او المضارع في هذه العبارة
جوازها وتصحيحها على ما فيها ان هي متعلقة باستقرارا
حالا من عين المضارع مضموما فضمها اى اذا كان
اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزى
لا عارضا كامشوا وفتحوا همزة اكرم ظاهره
يوهم انه جواب عما يرد على قوله سابقا مكسورة فقط
دون قوله همزة وصل فلو قال وانت همزة اكرم سلم
من هذا الايهام في موضع الحال نعت ثان لفعل
اذا اجتمع تاان احترازا عن النونين فان التخفيف فيهما
بحذف احدهما قليل كقراءة بعضهم ونزل الملائكة
بضم اللام وفتح التاء من الملائكة كقراءة بعضهم
نجي المؤمنين بسكون الياء في اول مضارع احترز
من الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز كذلك بل
الخالق التخفيف بادغام اولها وصلا وابتداء واجتناب

همزة الوصل

همزة الوصل ولم يكن الادغام لرفضهم الابتداء
بالساكن هذا يخالف ما يحكى عن ابن مالك
وابنه من ان ظاهر كلام منهما ان هذا النوع مما يجوز
فيه الادغام في غير وصل ويجوز اجتلاب همزة وصل
فقالا في تتجلى يجوز ان يقال اتجلى قال ابن هشام
لم يختلف الله همزة وصل في اول المضارع وانما
يدغم هذا النوع في دون الابتداء كما تقول انت تجيب
انما قال انت دفعا لتوهم ان تجيب ماض وما بعده
افعال ماضية لا تدغم في غيرها اى في غير حروف
الصفير وانما يدغم بعضها في بعض نحو فان ساءله
وليس المراد ان شيئا منها لا يدغم في غيره لفساده
ومخالفة النقل وضعف الجمع هكذا في النسخة التي
بيدى بالطاء المهملة المشددة في بعضها بالضاد
فيلزم التكرار مع اضرب وعلى فقوله بالاوجه
الثلاثة كثير وقليل وضعيف وكذلك منصرفاته
ويصح عود الضمير على افتعل من الصلح وما عطف
عليه وهو اولى من صنيع الشارح والهمزة
بسكون الواو نبت فيه حمض بذربه لعله من اراد
القاه اذ رابا الذال المعجمة المشددة وهو افتعل

اذ الطالب تعليل لاستدعائهما الطلب مراد له اى محبوب فكان ذلك اى طلب مراده مقتضيا للتاكيد اى تاكيد ما هو مراد له فان قلت قوله لاستدعائهما الطلب معناه لاقتضائهما الطلب فالتاكيد يقتضى الطلب وهو عكس قوله فكان ذلك مقتضيا للتاكيد فلا يصح تعليله بذلك قلت بل معنى الاستدعاء الاستلزام اى استلزامهما وجود الطلب ولا شك ان وجود معنى يقتضيه وجود معنى اخر يستلزم وجود المعنى الاخر فتامل الغير الموجود صفة كاشفة اذ المستقبل لا يكون حين هو مستقبل الا غير موجود فان قلت فما وجه تضعيف هذا القول المشار لتضعيفه بقيل قلت ورود التاكيد فى النفى والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه لان الحاصل فى الزمان الماضى لا يحتمل التاكيد فيه نظر اذ يمكن الاخبار بانه كان حاصلا فى الماضى متصفا بالمبالغة والتاكيد والقوة بل معناه تقرير الحكم وتثبيته فى ذهن المخاطب فلا فرق بين الماضى وغيره بالمستقبل الصرف اى غير المشوب بمعنى الطلب لكونه اى الفعل غالبا منصوب على الظرف اى فى الغالب على المطلوب خبر كونه هو بالفعل

لمنافاة له صح

على ان لقائل ان يقول ليس معنى التوكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة صح

بالمستقبل الصرف فى قوله وربما اوقف فى علم ترفعن ثوبى شمالات الا انك دعوى الاستقبال فى ترفعن والقلة فى ربما غير صحيحة فيهما اما فى الاولى فلان ترفعن حال من فاعل اوقف وهو ماض لفظا ومعنى قال ابن هشام فى فصل ربما من المغنى والحال قيد فى عاملها اى مبينة لوقت حصوله واما الثانية فلنص ابن هشام ايضا فى ذلك بان ربما فيه للتكثير بقرينة الافتخار فى جميع الافعال الا فيما اشارة الى ان المستثنى الا يكون الا بصفة المستثنى منه واقترانه هنا بالنفى مانع من كونه من الفعل من قوله ويلحق الفعل وان صح معناه وليس من المقدر المذكور تفريعا لانه لا يكون الا فى النفى بل المستثنى منه محذوفة لقرينة اى تنفرد حاصله ان الاختصاص له معنيان احدهما انفراد شئ من بين امثاله بحكم وهو بهذا المعنى ثابت للنون الثقيلة دون فعل الاثنين وجماعة النساء والثانى عدم عموم معنى لشيئين فاكثر وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور لا للنون الثقيلة اذ هى عامة فى الفعل المذكور وغيره فقابل ما قيل عما فهم منه المعنى الثانى فحكم بخطاء عبارة المصنف

لاقتضائها على عدم عموم الثقيلة للافعال فقوله **اي لا**
نعم تفسير من هذا القائل لمعنى الاختصاص عنده بعدم
العموم وقوله **لان الثقيلة** تعليل لمحذوف تقديره لان
نقول ما عبر به فتامل ذلك **بان كل ذلك من**
الشواذ الاشارة لما وقع في بعض القراءة واما ذكر
قبله فقد صرح فيه بانه قياس مطرد فالجواب المذكور
جدلي لا كلي **فان قلت فلم لم يجز في الدار وقالوا الدارا نا**
فاعلم يجز هو لفظي الدار والمعنى لم يجز قولك في الداري
باثبات الياء من نحو قالوا ادارا نا باثبات الواو من قالوا مع
ان الاول حرف مد والثاني مدغم فاجاب بان الشرط في الجواز
موجود ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط على قياس
ما مر في الى بالى وقدم ما فيه فراجعه فان قلت اذا وجد
الشرط فما الذي اقتضى تخلف المشروط وهو الجواز قلت
ثقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع الساكنين ايضا
في نحو قالوا ادارا نا والحاصل ان الجواز مشروط بذلك
يقتضي انتفاء الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده
لما تقرر في ان تاثير الشرط في العدم والله اعلم
والفعل مع نون التاكيد يصير مبنيا هذا القول مشى عليه
ابن الحاجب في كافيته واقره الرضي عليه واما على قول ابن
مالك

مالك وغيره من انه لا يبنى المضارع الا مباشرة النون
له فلا يجري فيه التعليل المذكور لفصل الضمائر بين الفعل
والنونين وهو مانع من البناء والله اعلم **على ما ذكره**
المصنف من ان حده ان يكون الاول حرف والثاني
مدغما فقط لا على ما ذكره الشارح من انه ذلك او ان
يكون الثاني موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت همزة
الاستفهام **لكن قد ذكرنا انه لا يجب ان يجوز**
اي التقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه
لان وجود الشرط لا يلزمه وجود المشروط ولا ينافي
هذا وفي قوله فيما مضى لم يجز في الدار وقالوا ادارا نا بحث
هو ان اللازم من هذه التراكيب عدم التقاء الساكنين
لا عدم جوازه الذي هو المشروط والاول اعم من الثاني
اذ جواز الشيء يجامع عدمه فتامل فانه دقيق **ولكونه**
اخف اي من حذف الالف لان فيه انتقالا من الاخف
وهو الفتح الى الثقل وهو الكسر ومع حذف الواو والياء
ينتقل من الاثقل وهو الضم او الكسر الى الاخف وهو
الفتح **وهنا موضع فتامل** استعمال هنا غير ظرف بل
مبتدا مرفوع وخبره محذوف موضع تامل ويجوز
على بعد ان يكون ظرفا خبرا مقدما وتامل اي تردد لان

التمثيل لشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الخفيفة
فيما سبق بالتعليل بالتقاء الساكنين على غير حد بشعر
بعدم اشتراطه **الا اذا فتح ما قبلها** اذا منصوبة
على الظرفية والاستثناء مفرغ بتأويل تحذف بالا
بحث اي لا تثبت الواو ولا الياء الا اذا **وادخل لا الناهي**
فحذف النون اشارة الى ان حذف النون للجازم
الذي هو النافية قبل ورود التاكيد فلا ينافي ما مر
من ان الفعل المؤكد بالنون مبني لان مقتضاه ان عامل
الاعراب انما دخل على الفعل مؤكدا والدليل على ما قاله
من ان النون المؤكدة انما دخلت بعد حذف
نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب
او شبهه ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول لا او كذا
فيا ... ما سيأتي مما فيه عامل جزم **وقبل الناهي ودخل**
نون التوكيد وحذفت نون الاعراب اي لان الفعل
حين دخول نون التوكيد عليه صار مبنيا فحذفت
نون الاعراب لانتفاء الاعراب الذي هو علامة له فلا
يخالف هذا ما مر فتامل **لانه لم يلحقه** اي لان نون
التوكيد لم تلحق **قبل دخول اما لما تقدم في ذلك**
المبحث من انه يشبه بالقسم نحو اما تفعلن فخان

ما التاكيد والله اعلم **حذف بالضم بعد الفتحة**
لغة طائية الغرض من ذكر هذه اللغة مقابلتها القول
المصنف فيما مر الا اذا فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة يقال
ارضن في ارضين للمخاطبة لمناسبة الضمة وفي
نسخة **لمناسبة الضمة** والمراد على كلتيهما لمناسبة الواو
الضمة لكونهما اختها كما مر **وفتح النون في الجمع**
وكسره في المثنى اي ليكون ذلك فارقا في جميع الصور
الا ان هذا الفرق ايضا لا يظهر اثره عند الاضافة
وانه قد يدعى انه لا يحتاج اليه في بعض الصور
المذكورة في الشرح اذ الف التثنية قد تقلب ياء فيحصل
في المثنى ياءان وفي الجمع ياء واحدة اذ الفه مفرد فتحذف
ضراب وضروبة هذا النوع والنوع الذي بعده داخلان
في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما عند النحويين
فالنوع الاول مشهور بامثلة المبالغة وامثلة المحول
والثاني يعبرون عنه بفعيل بمعنى مفعول او فاعل وهما
خارجان عن اسمي الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
واللام فيها اظهر **لفظا** منصوب على التمييز فان قلت
مما ذا قلت اما محول عن الفاعلية بالقائم والاصل
لان القائم لفظه مقام الفاعل واما تمييز عن المفرد

على المقدر والاصل لان القيام فيما ما مثل قيام
الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه الاحكام اللفظية
من حيث هو هو لكن في الصنف الاول ان يعود على القائم
مقام الفاعل وفي الثاني ان يعود على الجار والمجرور
لكن الاول باعتبار وصفه اي من حيث ان الذات
المسمات بالجار والمجرور موصوفة بكونها جارا
او مجرورا وهذا عندي اظهر وادق واحترز به
من حيث هو مستند اليه المرور في المعنى فان ذلك
هو المجرور فقط وهو مؤنث ومثنى ومجموع ان عنه
فاعل مسئول لا لازم عليه فاسم كان ضمير عائد
على كل اولئك المشار به السمع والبصر والفؤاد
وعند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عائد المكلف
وفاعل مسئول لا ضمير مثله وعنه فضلة وانما قال
ظاهر لاحتمال ان يكون التقدم اخرجه عن كونه فاعلا
وصار الفاعل ضمير السؤال اي يفعل السؤال * عند
امر كلي اي حكم متعلق بكلي منطبق على جزئيات
اي منطبق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطباق
اليه مجاز الميم المضمومة مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
كان حرف مضموما او مفتوحا لينطلق في اكثر فعله

الرباعي

اي في فعل اسم الفاعل وهو اي فعله المبني للفاعل
تفيد الكسر بالكثرة للاحتراز عن اقله فان ما قبل
اخره مفتوح كيدحرج والفج فهو مفلج قال في
الصحاح الفج الرجل اي افلس فهو مفلج بفتح الفاء
مثل احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب فهذه
الثلاثة بالفتح جاءت نوادر انتهى وقد يقال ان مفعل
بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
لم ينطق به في غير محصن ومن احصنت المرأة زوجها
فهي محصن فهو عاشب قال في الصحاح تقول له عاشب
ولا يقال في ماضيه الا عشبت الارض اذا انبتت العشب
انتهى واورس فهو وارس قال في الصحاح الورس
نبت اصفر يكون في اليمن تتخذ منه الغمرة للوجه ومنه
تقول اورس المكان واورس الرمث اي اصفر ورقه
بعد الادراك فصار عليه مثل الملاءة المصفرة فهو
وارس اي ذو ورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
والرمث بالكسر مرعى من مراعي الابل وهو من الحمض
وايفع الغلام فهو يافع في ايفع الغلام اي ارتفع
فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر انتهى مسوية
خبر عن قوله فان لفظه يأويله بالفاظ والجار والمجرور

شرط الاشطر والاول خارج عن الماهية والثاني
داخل فيها **فقدحان** جواب شرط مقدر وتقديره
ومهما يك من شئ فقدحان اى قد فرغنا من السالم ان
نشرع **فجعل** ذلك الشئ والمواضع المزيد عليه ويفهم
منه ان ضعف الشئ مثله كما يقول بعض الفقهاء
اذ معنى ضعفته جعلت له ضعفا او اضعافا اى مثلا
او امثالا وكذلك اضعفته وضاعفته فتامل
لانه لا يسمع فيه متبعث ظاهر هذا التعليل
يقتضى تشبيه حال الناس فيه بالصم فاستعير
لهذه الحال اسم الصمم واسند البهم ثم اسند
الى الشهر الذى ظرفه على سبيل التجوز فى الاسناد
مبالغة فلا تكون التسمية بذلك لمعنى الشدة الشهرة
وقوته حتى كانه لا يحصل فيه اختلاج ولا تخلخل
فيكون من المعنى المقصود اثنانه واخر قوله لانه من
الاشهر الحرم عن قوله سلاح لكان اظهر **ولا يسمع
فيه حركة قتال** جعل الحركة من المسموعات
وهى من المرئيات قطعا فيه تجوز والمراد لا يسمع
فيه صوت ناشئ عن حركة قتال **فاسكنت الاولى** بعد
نقل الفتحة منها الى الساكن قبلها **من التلاحا**

صاحبها

صاحبها هو ونحو مجئ الحال من المبتدا شائع وظاهر
كلام الشارح فى بحث الجملة الحالية فى باب الفصل
والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا محشيها
من خبر المبتدا **اسم مفعول** اى توسعا واصله كما
يدل عليه ما سيذكره مطابق فيه ثم حذف الجار
توسعا واوصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير
به واستتر فصار اسم مفعول **من المطابقة** اى مصدر
قولك طابقت بين الشيئين اى اوقعت المطابقة اى
الموافقة بينهما لا قولك طابق الشئ الشئ اى وافقه
لان اسم المفعول هذا وقعت الموافقة له مع شئ اخر
منفصل عنه ومضاعف الرباعى وقعت فيه المطابقة
بين حروفه لا انه وقعت له مع لفظ اخر ويدل على ما قلنا
قوله طابقت بين الشيئين وقوله وقد طوبق فيه الفاء
واللام الاولى الا ان قوله الفاء واللام اصله بين الفاء
واللام على طريقة قوله طابقت بين الشيئين الا انه
حذف الظرف وهو بين واوصل الفعل الى المضاف
اليه توسعا فتامل **وقد طوبق فيه الفاء
واللام** الاولى الجارى على سنن قوله ويقال طابقت
بين الشيئين ان يقول طوبق فيه بين الفاء واللام

ح م ٩ ت

ويجوز في مصدره اي المضاعف بدليل قوله بخلاف
الصحيح والتعبير بالصحيح اشارة الى انه مرادف للسالم
اشارة الى انه يسمى الاصم ايضا فيه تنبيه للجواز ان
يكون قوله ايضا لانه مسمى المضاعف **اجتماع المثلين**
قد يمنع حصول اصل اجتماعهما في مضاعف الرباعي
فضلا عن كونه مرتين اذ الاجتماع ليس هو وجودهما
في الكلمة على اي وجه كان بل على وجه تتاليهما من
غير فصل **مثلها** اي مثل المعلات وهو بدل والحال
وهو ان يجعل حرف موضع حرف اخر في قوله موضع
حرف اشارة الى ما فرق به بعضهم بين الابدال والتعويض
من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض
يكون في غير المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سبعيج
قال ولا يقال في هذا بدل الا مع قلته وفي قوله حرف
في الموضعين اشارة الى ما فرق به هذا البعض بين
الابدال والقلب من القلب يختص بحروف العلة والابدال
يكون فيها وفي الحروف الصحيحة قال فالابدال اعم
والقلب اخص والشارح تبع ابن الحاجب لقوله في
شافيته الابدال جعل حرف مكان حرف غيره قال
الجاربردي فقوله مع حرف ولم يقل جعل حرف عوضا

في نسخة المدغم

من حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة
وزنة ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله غيره احترازا
عن رد المحذوف في مثل اب واخ واست فانك اذا
نسبت اليها تقول ابوي واخوي واستي ترد لامها وجعلها
في مكانها فيصدق حينئذ انه جعل حرف مكان
حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف غيره بل هو جعل
حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو
اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض
عن الحروف لكن بالحقيقة في مكانه فان المراد يكون
في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه
وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان لاما
كما في ما رز ابدا الا على معنى المقصود ان كان الاصل كذلك
كما في عالم بالهمزة وفي عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت
ليس كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه
مثل اظلم واصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء الافتعال
لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا لما سنعرف ان
الظاء ليس من حروف الابدال فكان يجب عليه ان
يزيد قيدا اخر وهو ان نقول للادغام فجوابه ان المصنف
لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف

من حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره
ليستقيم حينئذ ولا محذور انتهى **والحروف التي تجعل**
منها حروف موضع حرف اخر اي جعلا شايعا لغير
الادغام فان الشاذ النادر قد يكون في غير هذه والمراد
به الادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كذا قال
الموادي وفي الجاربردي ان جميع الحروف غير حروف صوي
مشعر فهي من حروف الابدال يبدل لارادة الادغام
والباء والواو والميم وان كان من حروف صوي مشعر
فهي من حروف الابدال انتهى واما الابدال الشايع لغير
الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر ما قيل فيه
اثنان وعشرون حرفا جمعها بالتسهيل بقوله لجد صرف
شكس امن طي ثوب عزته واقتصر الشارح هنا تبعا
لابن الحاجب والجاربردي وغيرهما على اربعة عشر
حرفا يجمعها قوله **انصت يوم جد طاه زل** فانصت
فعل من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية
وجد مرفوع مبتدا وطاه مجرور مضاف اليه وهو علم
رجل وزل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عايد على
جد وجمله زل والجملة منها في محل جر باضافة يوم
اليها **وكل منها يبدل من عدة حروف** فالهمزة تبدل

من سبعة

من سبعة الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين
نحو آء وكساء ورداء وماء وباب نحو صوا اي صرخ
وراءه اي رغبه والنون تبدل من ثلاثة احرف
اللام والميم والهمزة نحو لعنه اي لعل واسود قاتن اي
قاتم وصنعاني والصاد تبدل من السين صراط والتاء
تبدل من ستة الطاء والدال والواو والتاء والصاد
والسين فستاط وناقة تربوت اي دربوت من الدر
به وتراث وثنتين ولصت اي لص وست والياء تبدل
من ثمانية عشر حرفا الالف نحو دينار والواو نحو عريت
والهمزة نحو بير والهاء نحو دهديت والسين نحو سادي
والباء نحو الاواني والراء نحو قيراط والنون نحو اناسي
والصاد قصيت اظفاري والضاد نحو تقضي البازي
واللام املت والميم اتميت اي ادغمت والعين نحو ضفادي
والدال نحو تصديه والتاء نحو اتصلت في الثالث والثاء ح
والجيم نحو شيره اي شجره والكاف نحو مكاكي والواو
تبدل من ثلاثة احرف الالف نحو ضويرب والياء نحو
موقن والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة احرف
الواو نحو فم والنون نحو البنام اي البنان والباء نحو ما زلت
راتما اي رانيا والجيم تبدل من الياء مخففة ومشددة علي كذا

كقوله جحنج والدال تبدل من اربعة احرف التاء
في الافتعال بعد فاؤه دال او ذال او زاي او جيم نحو جحر
معوا والطاء نحو المراد في المطالكان نحو طحول السوة
والذال نحو ذكر في ذكر جمع ذكرة والطاء تبدل
من حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق
والدال نحو مط الحرف اي مده والالف تبدل من
اربعة احرف الياء نحو باع والواو نحو قال والهمزة
نحو كاس والنون الخفيفة نحو لنسفعن والهاء
تبدل من خمسة احرف الهمزة نحو هياك والالف
من نحو هنه والواو نحو هناه والياء نحو هذه على وجه
والتاء نحو طلحة وقفا والزاي تبدل من حرفين
السين نحو يزدل والصاد نحو يزدقا واللام تبدل
حرفين نحو اصيلال والضاد الطجع اذا تقرر ذلك
فقول الشارح من عدة حروف ينقض عمومه بالصاد
المهملة كما مر **اصله املات** اشارة الى ان قوله
بمعنى امليت لا يقتضي انه اصله لجواز ان يكونا
اصلين متفقي المعنى **نحو هدبت اي دهدبت**
الحجر اي دحرجته **وصهصيت اي صهصهت**
اي قلت صه صه **فهن اليه يشير** المتوشح

بالتحريك

بالتحريك النظر بوخز العين تكبرا وتغيظا **ومن**
خفي الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحرف
في حروفه الاصلية من امثلة المضاعف **ان يسكن**
الحرف الاول اسكان الحرف الاول شرط للادغام
لا شطر منه **لحلول الفاصل وهو الحركة** هذا بناء
على ان الحركة عقيب الحرف لا معه **يسكن عند**
ادغامه فيه اشارة الى ما قلنا من ان الاسكان شرط
لا شطر **وهو من باب الافعلال** كالاقشعرار هو
من مزيد الثلاثي ملحق بالمزيد من الرباعي كالاقشعرار
فوزنه في الاصل افعال ثم بعد الالحاق افعلال
وما بقي من ابواب مزيد الثلاثي **فبعضه لم**
يجئ منه المضاعف كما في افعول وافعنلل
وافعنلى وفي قولهما يجئ اشارة الى جواز المجئ من كل
باب وان تخلف بعدم الوضع **او ضمة فعل**
الاثنين وكذا قوله او ضمة جماعة الذكور يحتمل
ان يكون ماضيا مبنيا للمجهول وان يكون امرا
وعليه اقتصر الشارح **من المزيد فيه** مطلقا
ماضيا ومضارعا وامرا **ومن المضاعف** اي
مضارعا الثلاثي المجرد وهما ماضيه وامره

فيهما المذكوران في المتن وغير ذلك كالماضي المجهول
وصئب البلد اذا كثر صبابها بكسر الضاد جمع ضب
وبفتحها دويبة معروفة وفي الصحاح ضبت البلد
واضب ايضا اذا كثرت ضبابه ولا يصح في ضبابها
فتح الضاد على انه جمع ضبابة اي سحابة تغشى
الارض كالدخان لان فعل اضب بالفك غير قال
في الصحاح تقول اضب يومنا وتأنث البلد
في عبارة الشرح بتأويل القرية كالخطاب
ادخال الكاف مع استيفاء انواع الضمير المذكور
فيه شئ ونونه اي نون المتكلم فيه تجوز اذ الضمير
هو كلمة نا لا النون وحدها مطلقا في الماضي
والامر وهو قيد في نون جماعة الاناث ماضيا
كان او غيره حال اي كان ومعمولها من فعل في قوله
فيما مر في كل الصلة له الخ نحو مددت اي نحو
مددت الى مددتن ولو اسقط الشارح لفظ اثنين
من التعداد لكان اظهر وهذا جواب الشرط
اي اسم الشرط بالضم والفتح والكسر لا وجه لما
في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر باو بل
على اسكان الاول فذ يقال بل لا يتوقف

الاعلى

الاعلى احد حروفه الباقية ولا يتعين اول المثلين لذلك
ولا يشعر بذلك اي بالواحدة الغائبة فان كان
اسم الفاعل والمفعول من الابواب المذكورة في قوله
فيما مر في نحو مد الى قوله تماد نماد وجب اي الادغام
ولا حاجة الى التقييد بان يقال مالم يتصل به الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ الضمير المذكور لا يتصل
بالاسماء بخلاف الافعال والا اي وان لم تكن
من الابواب المذكورة بل من الابواب التي جاء فيها
التضعيف ولا سبيل الى الادغام كما في ممدد فهو
ممتد امتنع اي الادغام لما مر لماله من الاقسام
ولا يجات ما لبس المهموز ما الاولى تحتمل الزيادة
فقوله من الاقسام بيانا لما الثانية وتحتمل ان تكون
موصولا اسميا فالثانية بدل او نكرة بمعنى
شيئا منصوبة على الحال ومن الاقسام بيان لاحدهما
فكانه اي ماله من الاقسام تحرك نفس السامع
اي السامع لان له اقساما واحكاما ليست للمهموز
في طلبه اي طلب ماله من الاقسام المذكورة والا فالظاهر
طلب المعتل من حيث احكامه واقسامه فانه تثنى
من اصوله حرفا علة للخروج من الضعفاء احدهما حرف علة

بعض ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد اصوله
حرف علة وهو عين صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جزء بما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل
فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وقد يرد بان
ذات الواحد هو الجزء اللازم محققه لتحقق
ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اى الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا
لازم له بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات
واحدة باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم
العدد فيه وفي غيره لا يقال الواحد ليس بعدد
لانا نقول التحقيق انه عدد ولئن سلم فمفهومه
معتبر وكونه لا يسمى عددا مبحث آخر خارج لا يتوقف
عليه اعتبار المفهوم لان اعتبارها فيما نحن
فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى سواء سمي
بالاسم الخاص به ام لا الا ترى ان الدليل
دل على اعتبار المفهوم في الشرط مثلا في اكرمك
ان جئتني سواء سمي شرطا ام لا ولا تنس في هذا
المقام ما نصوا عليه من ان الشرط قد يوجد بشرط
شئ ولا بشرط شئ والفرق بينهما غير يسير وحققه

العلة اى معناها الحقيقي لغة او ماهيتها
المتحققة في الخارج بحسب اللغة ايضا وبذلك اى
وبان الهمزة ليست من حروف العلة الذي هو مذهب
الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافا فلا
بد علينا ان نشير اليه اسم لا محذوف اى لا باس
علينا في ان نشير اليه وليس قوله ان نشير اليه
مبتدأ وعلينا خبره لكون المراد ان الاشارة اليه
ليست واجبة علينا لوجهين احدهما وجوب
تكرار لا والآخر وهو منتف بقوله وهو ان الحكم
لا نسمي حروف المد واللين اى نسمي حروف المد
ولا حروف اللين وهذه حروف العلة المتحركة
في غير الالف هو الواو والياء فان قلت هذه اشارة
على ما قلت الى جمع حروف العلة وغير الالف
حرفان فكيف يخبر عنها بالغير مع عدم المطابقة
قلت الجمع في هذه باعتبار الافراد الشخصية وهي
ممكنة التحقق في افراد الواو وحدها فضلا عن
افرادها وافراد الياء فتامل والسر في قوله
في غير دون قوله غير الالف ان الاشارة تفيد ان
الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة غير حروف

العلة فقط واسقاطها بقيد انه لا يفيد لاحروف
فقط لانها تخرج في لين من خشونة اللين
صفة تقتضي قبول الغمز الى داخل ويقابله الصلابة
والخشونة صفة مبداها عدم استواء الاجزاء
في الوضع ويقابلها الملاسة وهما حقيقة من صفات
الاجسام واستعمل الشارح الخشونة هنا
مقابلة للين فالمراد بها الصلابة فقوله من خشونة
تفسير اللين والمراد باللين باتساع المخرج تقتضي
انها حروف لين وان تحركت تعليل حصول
اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج يعني
ان سكونهما اوجب فيهما لينا لاتساع مخرجهما
بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يصير
سكونها موجبا للين لانضمام الصوت
المقتضي لصلابته واما اذا كانت متحركة فلا
لين لان الحركة توجب قوة وصلابة
للحروف وان اتسع مخرجه فقوله لما فيها اي في حروف
العلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولا يهها
في هذا الكلام بحثا ان احدهما ان الواو مخرجه الشفة
فلا عمل للسان فيه ساكنا ولا متحركا والثاني

انهم

عبوم

انهم نصوا على ان مخرج اللام اوسع المخارج مع
انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن
الاول بان السالبة صادقة بسلب الموضوع او
المراد باللسان المحل تغليبا وقد يجاب عن الثاني بان
انحراف اللسان فيه منع من لينه وتارة حرف
لين ايضا وتارة حرف مد ايضا زيادة ايضا لافادة انه مع
تسميته بما صاحبها يسمى بما قبلها وهذا في اقسام
من يقول فقط كما قال في القسم الاول ونقل
عن المصنف في تسميتها حروف اللين والمداعي تسميتها
بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت
متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها او لا
والناقل ونصبه وقال بعض الفضلاء في شرح
البادي انما سميت لينة وحروف المد وحروف
اللين وساق هذا الكلام بعينه وقال فخر الا
ان الالف اشد امتدادا واستطالة اذ كان اوسع
مخرجا اي حين اذ كان احد حروف الاصول اسم
كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها
ومن المتصل حال من حروف الاصول بخلاف الالف الاسما
الغير المتمكنة يرد على عمومه ذا في الاشارة فانهم

صرحوا بانها منقلبة عن واو او ياء لان حروف العلة
فيه اما ان تكون متعددا اعلم ان ما بعد ما في نحو
هذا التركيب وهو ان يكون مؤول بالكون وهو معنى
وقد وقع خبرا عن حرف وهو اسم عين ومن المعلوم
انه يمتنع ان يقع المعنى خبرا عن العين الا بتاويل كما في زيد
عدل او رضى فيجب التاويل في نحو هذا التركيب اما في
المبتدا بان نقدر له مضافا محذوفا اي لان حال حرف
العلة اما كونه متعددا وهذا اوفق بمذهب البصريين
واما في الخبر بان يؤول المصدر بمشتق اي لان حروف
العلة اما كائن متعددا وهذا اوفق بمذهب الكوفيين
وقريب من هذا ما ذكروه في قوله تعالى وما هذا القرآن
ان يفترى من دون الله اضافة لفظية بدليل صحة
وقوعه صفة للنكرة نحو هذا لفظ معتل الفاء في
احتمال الحركات اي احتمالها حروفه للحركات بخلاف
الاجوف فان عينه لا تحتمل الحركة لان تحريكها مع فتح
ما قبلها لوجب نقلها فلذا انقلب الفاء والناقص
فان لامه لا تحتمل الحركة لما ذكر وان احتملتها مع الف
التثنية لان قبلها يوجب حذفها لالتقاء الساكنين
على غير حده فيحصل لبس بالمفرد لما وقع بين الياء والكسرة
نقل

نقل اذ الياء في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين
كسرتين قبلها وكسر ما بعدها والواقع بين شيئين
يضاده مستثقل كالضمة الواقعة بين الكسرتين
بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام وزن
فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قيل مع اعلال
فعلها اي مع اعلال فعلها اي تغيير حروف العلة فيه
واعلم ان مراد المصنف بقوله يكون على فعله تقييد
المصدر الذي يحذف فاؤه تقييد هو ان يكون ذلك
المصدر مما اي من جنس المصدر الذي حذفت الواو
من مضارعه بان يكون المضارع المعتل الفاء على يفعل
بكسر العين اذ المصدر لا يحذف فاؤه الا اذا كان مضارعه
يفعل المكسورة العين لا غيره كوجل يوجل وجلا ووضح
يوضح وضاءة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد
واستغنى عنه بقوله الذي يكون على فعله بكسر الفاء
لافادة معناه لان مصدر المعتل الفاء اذا لم يكن للحالة
اي للهيئة ليس على فعله الا فيما المضارع منه على يفعل
بكسر العين بحكم الاستقراء والتتبع والوجهة اسم
مصدر قال السمين في اعرابه في قوله تعالى ولكل وجهة
في وجهة قولان احدهما ويعزى للمبرد والفارسي انها

اسم للمكان المتوجه اليه وعلى هذا يكون اثبات الواو
قياسيا اذ هي غير مصدر والثاني انها مصدر وعزي
للمازني وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال بعد ذكر
حذف الواو من المصادر وقد اثبتوا فقالوا وجهة
في الجهة وعلى هذا يكون اثبات الواو شاذا منبها
على ذلك الاصل المتروك في عدة ونحوها والظاهر
ان الذي سوغ اثبات الواو وان كان مصدرا انها
مصدر جاء على حذف الزوائد اذ الفعل المسموع
من هذه المادة توجه واتجه ومصدرها والاتجاه
ولم يسمع في فعله وجه يجه كوعد يعد وان كان الموجب
لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع بوقوع
الواو بين ياء وكسرة ولم يسمع مضارع فيحمل مصدره
عليه فلذلك قلت ان وجهة مصدر على حذف
الزوائد لتوجه او اتجه انتهى اقول وهذا الاخير
الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر
اذ اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله فتأمل
كان عليه ذكر حذفهما في الامر ايضا ليكون
قوله وتسلم في سائر تصاريفه سالما من
النقض والنفي كانه غاير بينه وبين الجحد بان الجحد

نفا

نفا ما علم ثبوته والنفي اعم ويمكن ان يدفع بالعناية
بان يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان الفتحة
اصلها الكسرة ولو اعيدت لزوال هذا الغرض
عطف على قوله قيد فتحذف الصواب ان يقول
على قوله تحذف اي والواو تثبت لو قدر ذلك
بقوله اي وتثبت الواو لتناسب الجملتان والمتعاطفين
وليست هذه من لغة بني اسد من لغتهم كسر
حرف المضارعة حتى الياء اذا كان بعدها ياء
اخرى فما المانع من ان واو يوجل قلبت ياء تخفيفا
فجاز عندهم كسر الياء التي هي حرف مضارعة
في الصحاح في وجل وفي المستقبل منه اربع لغات
يوجل وياجل وييجل بكسر الياء وكذلك فيما اشبهه
من المثال اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو الفا
لفتحة ما قبلها وييجل بكسر الياء فهي لغة بني اسد
فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها
بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم ومن قال
ييجل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح كما فتحوها في
يعلم انتهى فانت تراه صرح في الكسر بانه لغة
بني اسد فقعدد هو بالقاف ثم العين المهملة

ثم الياء التحتية ثم الدال المهملة المنصوب به هو عند
العرب قسم منصوب بفعل القسم محذوف اى
اقسم عليك بقعدك اى بالقاعد عندك الذى
هو موضع حديثك وسرك **متلادب** هذه
اللفظة تقع فى بعض النسخ وهى بالتاء المثناة الفوقية
واللام ثم الهمزة ثم الباء الموحدة التحتية فى الصحاح
وتلادب الامر تهيأ استقام **تقدير الابتداء بها**
ولذلك كتب ابن فى هذا اسك بالالف **والوقف
عليها** ولذلك كتب زيدا بالالف ابدالها فى الوقف
من التنوين وفى جاء زيد ومررت بزيد يترك
الالف لعدم التنوين فيها رفعا وجرا **لكن يرد
على المصنف** تقدم انه اشار الى جوابه بالعناية التى
بيناها فلا وجه لتكرير الايراد **لئلا يلزم جزم فاعلهم**
وهى ان الواو لا تحذف مع المفتوح العين ولا يصح
تفسير القاعدة بقولهم يحذف من يفعل المكسور
العين اذ الحذف من المفتوح لا يخرجهم عن وجوب الحذف من المكسور
لعدم ما تقيد القصر على الكسر **فمن لم يحذ** فقد يقال
استفيد من كلامهم افادة العلم فى الغالب بان الحذف
عليه الكسر والظن الغالب فى غيره بانه مثله والظن
لا يغنى

فى مثله كاف **فى بنائها** اعلم انما ضبطه مكسور
العين فالوجه يقرن بيسع **فلو حكم بانه فى الاصل
يفعل بكسر العين** فقد يقال حكم بذلك لاجل حذف
الواو الذى اعلم انه لا يكون غالبا الا مع الكسر
وكسر عين الماضى لا ينافيه لوروده كذلك فى المعتل
الفا كثيرا كورث يرث وغير ذلك مما مر فى اول
الكتاب وان كان شاذا اى خارجا عن القياس
دون الاستعمال **فعلم** ان المضارع فرع الماضى لما
مر غير مرة فاذا سمع المضارع الذى هو فرع عن وجود
الماضى ولم يسمع الماضى علم من وجود الفرع وجود
الاصل ومن سماع الفرع دون الاصل اماتة الماضى
اى ترك استعماله مع كونه قد وقع وعطف قوله
وتركوا استعمالها يبين ان المراد بقوله اماتوها **اذا اسحنت
ارضه** اسفله والضمير للقرين **من سمائه** اى اعلاه **جرى
وهو مودع** اى متروك لا يحركه احد ولا يبحثه **وذو احد
مصدق** بفتح الميم والدال اى صدق فهو
مصدر ميمى فى الصحاح ويقال للرجل الشجاع والفرس
الجواد انه لذو مصدق بالفتح اى صادق الحملة
وصادق الجرى كانه ذو صدق فيما يعده لك من ذلك انتهى

واصله ذ ريد في الصحاح وذره يذره مثل وسعه
يسعه وقد اميت صدره انتهى ومقتضاه ان امامنه
مكسور العين وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر
بحث لعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع
مودوع في البيت لم يلجئه اليه وزن ولا قافية لان متروكا
يفيد معناه فان كان الامر ذلك فجوابه ان الشعر
مظنة الضرورة وان تخلف المائة ولو اورد هذا
البحث في ودع لكان وجيها لانه قرائة عروة
بن الزبير وابنه هشام ابو حيوة وابن ابي عبلة
قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى لكن ينبغي
ان يقيد لفظ الكتاب على الاول الذي رأيناه في
النسخ كتابته بالاسود من غير شطب بالاحمر وذلك
وضع وهو من الشرح وهذا الكلام صريح في انه من المتن
اجاب بانه لم يحذف هذا الكلام يدل على ثبوت
ما اجاب في المتن كما يدل عليه ايضا قوله وهذا
في بعض النسخ وقوله حاشية الحقت بالمتن لكن
انما رأيناه في النسخ بغير علامة المتن في هذه اللغة التي
تقلب الواو والياء تاء واحترز به من اللغة الاولى لانه
في المتن التي لا تقلب الياء تاء فانه لا يلزم ذلك ولو قلبت

الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء اي لا يجوز ذلك في هذه
اللغة لان الياء التي نقلت فيها تاء هي الاصلية دون المنقلبة
عن غيرها كما في المنقلبة عن الهمزة كايتزر وقد رأيته
بمعنى تدريه لان ظاهر هذه النسخة ان الضمير يدعمان ويقلبان
عايد شيء واحد وهو الواو والياء فساده ظاهر فيحتاج صحتها
الى تاويل بما ذكره الشارح والاولى سالمة من هذا فيكون
اصح معنى من غير ادغام اي من غير قلب الى التاء الفوقية
بل تبقى التاء التحتية اصلية كانت ومنقلبة عن واو
مبدلة من التاء في اتصلت يعني ان اتصلت اصله
اوتصلت ابدلت الواو تاء على اللغة الاولى ثم ابدل احد
حروف التضعيف ياء كما في حسيت بالخبر اي حسبت
به اعلم ان المضاعف المعتل الفاء يعني الواوي لا يكون
مضارعه الا مفتوح العين فلا يكون ماضيه الا مكسورا
اما الضم اي اما انتفاؤه من المضارع المضاعف
المذكور منتف في المثال الواوي الذي هو اعم من المضاعف
والانتفاء من الاعم يستلزم الانتفاء من الاخص فان قيل
قد تقدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعدها كوجه
يوجه مصادرها قلت هو وزن عارض وقع التحول
اليه من الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على

صيرورة معناه كالسجية والطبيعة فليتامل فان قلت
ممكن ان يحمل قوله المثال الواوي على المفتوح العين فلا يعارض
وجه بوجه وان كان وزنا اصليا قلت فلا يكون انتفاء
الضم منه منتجا لانتفائه من مطلق المضاعف
الواوي كما هو المدعى فليتامل وحديث انتفاء الضم زيادة
على ما في الجاربردي ونصه ولما كان حذف الواو في مثله
اي مثل يعد واجبا لم يبن المضاعف معتل الفاء نحو ودت
بفتح العين لانه حينئذ يكون مضارعه مكسور العين
وكان الواجب حذف الواو فلم يدغم لزم خلاف القاعدة
ولو ادغم لزم الاختلال للاعلال لين انتهى **وعلم ايضا**
اي بالقياس **بالاستقراء** فان الاحكام الكليات انما تستفاد
من العلوم الجزئية **جمع المؤنث الغائب** انما قيد بالغائب
لان ما عداه من المؤنث المتكلم والمخاطب داخل فيما
قبله **وليس بشيء** اذ لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر
اعم من الاصلي والمنقول اعم لا اشعار له باخص منه
فلا يوطى عليها المذكورة **ولبعض المتاخرين فيه**
هنا كلام آخر يطلب من كتبهم يعني بهم ابن الحاجب
في شافيته ولما بان سدنه الاخر ما نصه جواب
اعتراض آخر وهو ان يقال سدته وقلته وسودته

وقوله

وقوله بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة
العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد
جاء فعل متعديا والجواب منع انه في الاصل مضموم العين
وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ
في الصحيح فعل بالضم متعديا فهو بالاصل بفتح العين ثم
اختلف العلماء في كيفية صيرورته الى ذلك فقال
بعضهم اصل سدت وبعت سوت وبيعت بفتح
العين ثم لما علم ان العين يحذف لالتقاء الساكنين
عند اتصالها بالفاء وهي لا يتميز الواوي عن اليائي
حولوا الواوي الى فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر
ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء فحذفت لالتقاء
الساكنين فقيل سدت وبعت ورده المصنف
يعني ابن الحاجب بقوله لا للنقل اي ليس الضم فيه
للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من نقل باب
الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فلاختلاف معاني الابواب واشار الى ان الصحيح
ان الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء وتقريره ان
يقال تحركت الواو والياء فيهما وانقلبتا الفا وحذفتا
ثم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما وانما

ارتكب الاولون المحذور لما راوا انهم لم يفرقوا في خفت
وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان
بنات الواو لوجب الضم في خفت لبيان البنية وتقرير
ان الدلالة على البنية اهم بنات الواو والياء لتعلق
الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولم يمكنهم الدلالة على
البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما ذكر حركة العين
لم يتركوا الصابيان بنات الواو والياء حذرا من فوات
المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة
تدل انه مكسور العين فراعوا فيه بيان البنية
والمراد ببنات الواو المعتل الواوي وبنات الياء المعتل
اليائي لبيان انه واوي او يائي انتهى لانه اما واوي
او يائي اي لا المضارع واعلال المبني للمفعول من الجميع
اي من جميع اقسام المضارع المذكور حركة اصلية هي الحركة الاصلية
او مشابهة لها اي الحركات لاجل الضمائر المتصلة
بالفعل المضارع باعادة العين المحذوفة هذا ظاهر في المثال
الاول واما ما عداه فالرجوع اليه لكونه اصل الجميع
فالفعل المتصل به الف الاثنين وهو فعل الواحد متصل
به الف الاثنين وكذا فعل المخاطب هو فعل الواحد
متصلا به ياء المخاطبة فالعلة فيه هي العلة

فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع خفن
بفتح الفاء امر لجماعة الاناث نحو دعت بحذف اللام
لالتاء الساكنة وهما دعنا بحذف اللام ايضا وان كانت
التاء هي محل الساكنين متحركة لاجل الالف هذا لان
هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون تاء التانيث
موضوعة على السكون دون دعانا اي لا يقال دعنا بحذف
اللام لا دعانا باعادة اللام اعتدادا بالحركة لانه لا يجوز
الاعتداد بها كما مر ولا يجب ان يجوز في اغز مسندا الى
ضمير الواحد اغزن مؤكدا بالنون بدون
اعادة اللام الذي هي الواو اذ النون حينئذ مشابهة لواو
الضمير في لصوق الفعل واللام لم تعد مع المتصل
الذي هو واو الضمير فكذا لا تعاد مع مشابهه
نون التاكيد وهذا معنى قوله لانه اي اللام لا تعاد
مع المتصل الذي هو الواو وكذا لا تعاد اللام مع ياء الضمير
كقولك للواحدة اغزن بالكسر واعلم ان ههنا
فيما رأيت نسختين احدهما وهي التي تقدم الان شرحها
ولا يجب ان يجوز في اغز اغزن على ان يجوز مثبت
لا منفي واغز في قوله اغز محذوف الواو والاخرى ولا يجب
ان لا يجوز في اغزوا اغزن ومعناها وان لم يكن

المراد بالمتصل في قوله انما يشبه ضمير الفاعل المتصل
الالف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو والياء
وجب اعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب ان
لا يجوز في اعزو امسندا الى ضمير الجماعة الضمير اعزون
بدون اعادة اللام لاتصال واو الجماعة لكن
اعزون بدون اعادة اللام جائز بل واجب لانه
لا اتعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا اعزن
بالكسر يجب ان لا يجوز لاتصال ياء الضمير به لكنه
جائز لانه لا اتعاد اللام عند المتصل الذي هو الياء
فقد تبين ان كلا من النسختين صحيح المعنى والله اعلم
يقال زاد الشيء ومعناه ازداد **وما زاد**
غيره جعله من زاد وظاهر عبارته ان تعديه
الى واحد فقط واطباق المعربين على ان ايمانا
من زادهم مفعوله يخالفه **حملا له على المجرد**
الذي هو جاب اي قطع ولذا اي ولان الاعلال
في الفرع انما هو بالحمل على الاصل **لم يعلوا نحو عور**
وسود فعلين ماضيين منقولين بالهمزة من
عور وسود كما في قولك اعوره الله اي اسوده
اي عوره وسوده قال المرادي يعد تعد اعلال

يعود ويسيد مضارع وصيد وكذا ما تصرف منه
نحو اعوره الله انتهى وفي الصحاح اساد الرجل واسود
بمعنى اي ولد غلاما سيدا وكذلك اذا ولد غلاما اسود
اللون انتهى ولا يصح ان يقدر اعور واسود صفتين
مشبهتين لان الاسم لا يقبل الاعلال اذا وافق
المضارع في عدد حروفه وحركاته لا بشرط واحد
من اثنين اما موافقته له في وزنه دون زياده
كمقام ومقيم ومبين واما موافقته له في زيادته
دون وزنه كتبيان تحلو من البيع بالاعلال واما الموافق
له فيهما نحو ابيض واسود واطول منه وابين
فيجب تصحيحه **كما لا يعل الاصل** الذي هو فعل
وافعال بتشديد اللام فيهما اما افعال فقال
الجاربردي وصح باب عوار واسواد لان الواو
لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وحذف الالفين
منهما ويقال عار وسار فلم يدر اهما افعال وفاعل انتهى
واما افعل فقال المرادي انما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس
مثال بمثال وذلك ان ابض لو علت عينه بالاعلال
المذكور لقيل باض فكان يظن انه فاعل من البضاضة
وهو نعومة البشرة **اساد واساد** بفتح الهمزة وتخفيف

اللام اصلها اعور اسود المتقدمان وعار وساد معلين
من عور وسود اعارت عينه اي عورت والهمزة للاستفهام
ام لم تعار اي لم تعور مصانع والالف مبدلة
من نون التأكيد ونحو احيلت بضم الباء وفتحها
قال في الصحاح
حيلت الناقة واحيلت ايضا اذا وضعت عن قريب
ولدها احالا ليفرغ منه الذئب فلا يقربه ويجوز
تسكينها قال في الصحاح وقد حالت السحاب
واحيلت وحابلة اذا كانت ترجى المطر واغيلت
المرأة اذا سقت ولدها الغيل والغيل بالفتح اسم
اللبن الذي تطيب صاحبته وهي ترضع واغيمت
السماء اي في الصحاح وقد غامت السماء واغامت واغيمت
وتغيمت وغيمت كله بمعنى واغيم القوم اي اصابهم
غيم والغيم العطش وحده انتهى فيجوز في الياء الضم
والفتح ايضا واطيبت لم يذكره في الصحاح واما فيه
واطابه غيره وطيبه ايضا ولعل معنى اطيبت صرت
ذا طيب او جعلت الشيء طيبا غير خبيث واحولت
في الصحاح واحالت الدار واحولت اي اتى عليها حول
وكذلك الطعام غيره فهو محيل ومحول ومنه طل محول
واحال الرجل بالمكان واحول اي اقام به حولا وفيه

ايضا

ايضا ورجل احول بين الحول وقد حولت عينه واحولت
ايضا بتشديد اللام واحولتها انا واطولت وفي
الصحاح واطلت الشيء واطولت على النقصان والتمام
انتهى لانه اسم المصدر كما مر اي في صدر الشرح عن الصحاح
من ان الاسم الحول لكن ملق الصحاح انه اسم مصدر الحول
بالتضعيف عطف على محاذاته لفعله في عدد الحروف
ولا يلزم منه كونه اسم مصدر للحال كما هنا المحاذاته
له في ذلك ونظيره ما قالوه من ان نباتا اسم مصدر
لان نبت ومصدر انبت لان قياس المصدر هو فعول
او فعول قياس مصدر فعل الفعل اللازم لانا
نقول هو مصدر له للمحاذات المذكورة وكونه قياسا
او لا خارج عن ذلك ولم ينقل حركة الياء المنقلبة
عن الواو في انقياد حتى اي كي تقلب الياء الفا لتحركها في الاصل
وانفتاح ما قبلها الآن كما في اقامة لان ذلك المصدر وهو انقياد
فرع الفعل في الاعلال ولا نقل في فعله اي فعل انقياد وهو
انقاد فلا يجري النقل فيه لانه تابع في فعله في نوع
الاعلال وجودا وعدما وفي نسخ ولا نقل في فعله اي
الاعلال بالنقل والقلب وانقاد لازم تخصيصه
بذكر اللزوم مشعر بان استقام متعد وسيصرح به

في قوله واستقم الامر وتحقيقه ان استقام بمعنى تقوم
لازم وبمعنى طلب تقوم شيء متعد وحمله على المعنى الثاني
ويصح ان لا يعل فسر الصحة بعدم الاعلال
دفعا لتوهم انها عدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقي
بخلاف هذه فانه لا يقبله هذه الجملة في الحقيقة هي
الجواب اذ السؤال عن علة عدم اعلال هذه لا عن علة
اعلالهما واما الواو والياء ظاهره ان العين ما بعدهما
وفي ما تقدم في فعل نقل جواز الوجهين عن سيبويه وعلم
ان الجواب لم يتناول اسود وابيض واسواد وابياض لان
ما قبل العين فيهما ليس احد الثلاثة واسم الفاعل
قال بعض المحققين هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز للبستان
قال صعده لانه في جائز بالجيم والزاء وهي خشبة
تجعل في وسط السقف وايضا تسمية الشيء بالشيء
لا تقتضي تخصيصه به حتى لا يلزم تعليلها بما يختص
بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه
عاما بل يجوز ان يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم
وان لا يسمى به كما القارورة للزجاجة لاستقرار المائع
فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى

بها

به الثنان هما لام الفعل من الناقص هذه الزيادة خصصت
القاعدة بالناقص والتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب
حذفها واجرى لفظ الكتاب على ظاهره ونغروان
ورميان مبنين للمفعول خصصهما بالمثال المذكور
اذ فتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنين للفاعل منتف
اذ هو في نغروان مضموم وفي رهيان مكسور واما رضيان
مضارع رضي بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
مطلقا لادى الى التباس بالمفرد ولو في صورة وهما غزوا ورميا
فالتباسهما مطلق واما عصيان ورحيان فعند الاضافة
واما رضيان ونغروان ورميان فعند دخول الناصب
وارضيا مقتطع من المضارع فهو فرعه وان كانت ضمة
او كسرة تسقطان اي تسقط حركتا اللام المذكورتان
الى ما قبلها بعد سلب حركته لثقلها اي لثقل
لحركتي اللام المذكورتين على اللام فتسقط اللام اي فلاجل
سقوط حركتي اللام او نقلهما تسكن اللام فتحذف لالتقاء
الساكنين وهما اللام وواو الضمير فحركتا اللام المذكورتان
وان كانتا متحدتين بالذات اعني الضمة لا انهما باعتبار
ما قبلهما اثنتان وهو في فعل الاثنين اي والتقاء الساكنين
في فعل الاثنين تقديري وقد عرفت منه اشارة الى هذا

وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في ان المحذوفة
لام الفعل دون واو الضمير ويائه هو ما مر
في البحث المذكور من ان نون التأكيد مع غير الضمير
البارز يشبه الضمير المتصل في كونها كالجزء
من الفعل لاتصالها به لفظا ومعنى فلو كان
المحذوف في تغزون واغزن مثلا واو الضمير لزم
عند اتصال نون التأكيد به ثبوت اللام فقيل اغزون
بثبوت اللام مضمومة لان نون التأكيد حينئذ يشبهه
بالف الاثنين المتصلة بالفعل فتثبت اللام مع
النون كما تثبت مع الالف نحو اغزوا والكل اللازم
غير جائز لانه انما يقال اغزن بحذفها فالملزوم
مثله حكم كل ما كان قبل لامه مكسورا
الثابت فيما رأيته من النسخ مكسورا بالنصب ووجهه
حذف الموصول الذي اسم كان وبقاء صلته والاصل
كل ما كان قبل لامه مكسورا ومعناه كل فعل كان
الحرف الذي قبل لامه مكسورا وسوغ الحذف
استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا
بان قبلا اخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان
والمكان واوقعت عن الحرف المتلو بالاخر فيكون مرفوعه

واما يلزم في المضارع من يدعو ومضموم الواو وهذا
امر مرفوض هذه علة مقدمة على معلولها وهو قوله
لم يقلبوا الواو الاولى الفا وما يقع في بعض النسخ من
قوله ولم يقلبوا الواو خطا لما سنذكره في هذا البحث
في آخره من قوله افعلل افعالل لا انقلب اللام الاولى
لان الاخيرة منقلبة لا محالة فلو انقلبت ايضا لاوقع
في الثقل المهروب عنه لا سيما في المضارع بدليل
ادعوى يدعوى ولكون هذا مقول الشارح قال
هنا سنذكره بالنون والاصل اعرورو يعرورو والظاهر
انه من العرو ان هو بابي وتقدير الشارح له وهو بعيد
ووجهه انه ماخوذ من العروى اي الخال في الصحاح
اذا عرو منه اي خال وذلك لان هذه الحروف
بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف
من الافعال المعتلة الاخر في حالة الامر كما تحذف
الحركة من الصحيح في الامر ايضا بسبب حملها
على الفعل كما في المصادر نحو صيام حملا على صام وعلى
المفرد كما في المجموع كديار وهيل حملا على دار وحيلة وانما الاشكال
في اعلال اغزوا غزوى في اعلاله بالحذف وانما اعلاله
بالقلب لغزوى فلا اشكال فيه ووجه الاشكال

انه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف اللام
ليكون حذفها لعلة يأبى كونها عوضا وانما هو فيه
غير منصرف وان قدر مسبوقا به ليكون عوضا
نافى كون الحذف لان ما قياسا ولبس ملبسا
الا ان نقول الاصل غواري بالتنوين تقدير
الاصل منونا ينافي عدم صرفه الا ان يوجه بان
علم الواضع بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين المفوت مفاعل التي هي علة منع الصرف
سوغ لحوق التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة النصب
لوجوب بقاء الياء لالتقاء الساكنين وحركتها
فيه وعليه فالتنوين للصرف لا للعوض وفي سبب
حذف الياء مذاهب احدها ان حركتها حذفت
تخفيفا وجيء بالتنوين له عوضا عنها فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره
وثانيها كون الياء حرفا ثقيلا اخر اسم مستثقل
لكونه منتهى صيغ الجموع فحذفت ثم جيء بالتنوين
عوضا عنها وظاهر كلامهم اختياره وانه المشهور
عندهم وثالثها انها لما حذفت حركتها التقت ساكنة
مع التنوين المقدر في غير المنصرف بدليل الرجوع اليه

في الضرورة

في الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين ورد بان
حذفها لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا
نظير له ولا بحث لنا معاشر التصريفيين عن انه
منصرف او غيره لان ذلك من ابحاث النحاة
الباحثين عن احوال الكلم اعرابا وبناء ويجب في الواو
اذا كانت اولا بخلاف ما اذا كانت الواو هي الثانية
فيهما فلا يجب فيها وان لا تكون مدة كما اذا ضربت
نحو مفعول نحي وان يكونا في كلمة واحدة ليس معطوفا
على ان لا يكون مدة كما هو ظاهر لفساد المعنى بل هو فاعل
ليجب مقدرا او الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا
ما بعده نحو ايوم هو افعل تفضيل نعتا في قولهم
يوم ايوم كما في قولهم ليل اليل قصدا للمبالغة في
الليلة واليومية والسرفية ان افعل التفضيل تشبيهه
بالاسماء الجامدة فلا يدخله التصريف ولا تكون للاعلام
والسوقية ان الاعلام كالمثال لا تغير عن موردها
وان لا تكون الياء اذا كانت اولا وهي بدلا الاولى حيث
كانت واسمها مستتر عائد الى الياء وبدلا خبر يكون واحترز
به عن معزى فان اصله معزو ابدلت الاخيرة تشبيها
بواو ادل اذا لم يكون الواو طرفا احترز به عن الواو في نحو

عزى وجوى مصغرى عز ووجو هذا امر ممضوف
عليه وارد على قوله ومن اليا نحو مرضى تشبيها بنحو
عتى وجثى مقتضاه ان القلب فى عتى وجثى اصلى
لا بطريق الحمل وبعد ذلك اوجبه اجتماع الواوين
بعد ضمتين متواليتين وذلك غاية الثقل
فلا فرق فيهما بين ان يكونا مصدرين او جمع عات
وجاث خلافا لمن قيدهما بالثانى الاصلى اى المبنى
للفاعل واحترز به عن فعله الفرعى اى المبنى للمفعول
فانه امر اخر يشترك فيه مع مرضى ومعزى معزى
ومعدى على ان العزو علل القلب فيهما بذلك بشبهه
بما هو بمعنى مفعول اى فى الزنة كما فى قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين يحتمل ان يكون مثالا
لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين
اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر بصيغة اسم مفعول
وان يكون مثالا للسببية ما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب
او انه محمول على فعله اى ان نحو معزى حمل على فاعله وهو الماضى
المبنى للمفعول نحو عزى بضم اوله وكسر ثانيه فى قلب الواو
ياء بخلاف علو فانه فعله وهو المبنى للمفعول لكون
فعول بمعنى فاعل لم يقلب الواو فيه ياء وان قلبت الفا

فكل حمل على فعله وبنيه على اختلاف فعليهما بقوله
ما مهم لانه قد تخلف عنه لا على سبيل الكلية فى لام
الفعل بل على سبيل الجزئية فيها احترازا من نحو دعو
ودعوى ونحو ونحوى ونحو نحوى انما هو فى لام الفعل فقط
احترازا عن عينه كما سنقول ومن لام الاسم كمدعو
فى نحو افعال وافعائل يقع هذا فى نسخ بالقاف
وهو مطابق للمثالين الاتيين فى كلامه وفى بعضها
بالادغام والتمثيل بالمثالين طهما انظر اليهما قبل الادغام
لا رفع فى الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين
لكن قد يقال الثقل اللازم ووقوعه اسهل من الثقل
المهروب عنه اذ الياء اخف من الواو ولا سيما فى المضارع
فانه يلزم فيه الوقوع فى الثقل المذكور وزيادة الكسر
على الواو لحرف العلة لوجوب كسر ما قبلها لاجل
فيه وكانهم اهملوا فى اخراج نحو هذه الصورة وتخصيص
هذه الكلية مما عدا ما على راى هذا البحث ولو قلبت الواو
الرابعة الى اخره فى المعتل اللام وهذا مقام خاص
فيكون مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو الواقعة
لام فعل لانها وان كانت منقلبة عن الياء فان قلت
ان الحيوان ماخوذ من الحياة ولامه واو قلت صرحوا

بان الواو منقلبة فيه عن ياء وأصله حييان
لان الالف المنقلبة عن الياء قال الجاربردي كتبوا
كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو
المغزى يغزى تنبيها على انها تقلب ياء فصاعدا
عند التثنية او على انه مما يمال الا فيما قبلها ياء نحو
صديا فانه يكتب الفا كراهة اجتماع اليائين الا في
نحو يحيى علما وريى علما فانه يكتب ياء فرقا بينهما
علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكسوا لاستثقال
الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف
الثالثة فان كانت عن ياء كرحى ليست ياء والا ليست
الفا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
بالالف لانه القياس وانفى للغلط على الكاتب انتهى
فقوله الا في نحو يحيى وريى معناه اذا كانا علمين لا فعلا او صفة
على وزن استقوى بالقاف ماضيا الا بالفاء مقتطعا
من استفعل الا ان قوله بعد ذلك يستحيي على وزن
يستفعي لا يصح الا بالفاء لانه يوهم ان المحذوف
اللام منشأ الوهم قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين
لان الياء الاولى تقلب الفا لان ظاهره ان الياء الاولى
غير الياء المحذوفة منها بالحذف لالتقاء الساكنين والا

قال

لقال لانها لا تقلب الفا وحذف اللام في المجزوم والامر
تمهيد لبيان التشبيه بلا ادر انما هو في مطلق الحذف
لكثرة الاستعمال لم يعد في المصدر الذي هو الاستحياء
ولا في الامر المؤكد بالنون وهو استحيين بياء واحدة
هي اللام لوجود كثرة الاستعمال فيهما واذا ثبت
ان حذف اللام لعلة وان المحذوف لكثرة الاستعمال
هو العين فلا حاجة الى دعوى قلب الياء التي هي العين الفا
لان حذفها لكثرة الاستعمال لا لعلة فلا فائدة في
التكلف عليه واشار بهذا الى رد قول سيبويه لان الياء
الاولى تقلب الفا ولزم من مجموع ما ذكرناه ان
التشبيه بين لا ادر وبين استحى للبس من عين المحذوف
لاختلافه فيهما واللام لا تكون الا ياء لم يستثن لفظة
واو هنا كما استثنيت على ما مر لان لفظة واو ليست
من هذا النوع بل من مطلق ما فاؤه ولامه واو فلذا
استثناه منه كلمة عذاب اي كلمة معناها عذاب
يقال ويل لفلان من الله اي عذاب له من الله ويقال
ضده في ويح اي كلمة معناها كما يقال ويح لفلان اي
رحمة له والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام
هذا بالنظر الى كون حروف العلة ثلاثة وكون الحرف

لا يجب ... لكثرة الاستعمال صح صح

الذي يقع فيه احدها بسيطا اعني فاء او عينا او لاما لان
احرف العلة الثلاثة قد تكون فاء فهذه ثلاثة وقد تكون
عينا وهذه ثلاثة اخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة
اخرى والمجموع تسعة اقسام ثم بالنظر الى اجتماع الحروف
الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلاثة ينتهي الى
سبعة عشر قسما حاصلة من ضرب ثلاثة احوال
الاخر فقد تبين ان لا وهم في كلام الشارح وان توهمه
وهم وهما واو وي الضمير على الحرفين المسميين
بالواو والياء وقوله فان الهمزة الى اخره دليل على
ان واو وياء اسماء الحرفين وليس اياهما وفي بعض
النسخ وهما واو وياء يعود الضمير على واو وياء بتقدير
محذوف اي واصلهما كذا والاول هو الوجه
بخلاف حروف العلة اي المتحرك ما قبلها او لما
الساكن ما قبلها فتقبل الحركات الثلاث كدلو وظبي
يعني ان تصاريف الفعل المهموز اشارة الى ان
الاضافة في قول المتن فعله بيانية فان لفظ المهموز
دليل على ان لفظ قيد الخلو عن التضعيف وحروف
العلة مراد للمصنف من لفظ المهموز والاولى ان يقال
وجه اولويته شمول التسمية لانواع المهموز من المضاعف
والمعتل

المعتل وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرهما على
ما بينه بقوله فان لفظ المهموز الى اخره ان مضاعفا
فمضاعف تقديره ان كان المهموز مضاعفا فحكمه
حكم المضاعف غير المهموز نحو وامر اشارة الى نحو
قوله تعالى وامر اهلك بالصلاة فاما ما يقع في بعض
النسخ فامر فلا وجه له لان الابتداء بحرف شديد
مطلوب هذا يقع في اكثر النسخ وفي كثير انه لا يبتدأ
بحرف شديد قط وهو فاسد الاترى الى زيادتها
عند الوصل اي عند التوصل الى الابتداء بالساكن
وليس المراد بالوصل الدرج ضد الابتداء لانها لا تزاد
حينئذ واما حذف الهمزة اي همزة الوصل وهي الهمزة
الاولى من خذ وللوصل اخذ وهو جواب اعتراض
وارد على قوله اذا وقعت غير اول واما الهمزة الثانية
اخذ فلا يرد التخفيف فيها لانها غير اول ولا ثالثة فيه
قوله فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج
اليها وقوله لكونها عقب حال غير جملة يعني بالحال
غير الجملة قوله في كلمة واحدة وفيه بحث من وجهين
اولهما ان قوله في كلمة لا يتعين كونه حالا لجواز ان يتعلق
بقوله التقيا فيكون ظرفا لغوا بل هذا الوجه هو الظاهر

وعليه فلا مسوغ لترك الواو ونا بنيهما سلمنا انه حال
لكن صاحب هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح
وهو عبد القاهر انما صرح بان ترك الواو من الجملة الحالية
كثير اذا وقعت عقيبه حال مفرد كالبيت المذكور والجار
والمجرور وان لم يكن جعله كما عبر الشارح لكنه انما
اشترط ذلك في كثرة الترك لا في جوازه كما في
كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الاول
بان في كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالا وفي بذلك
فتامل ولم تسكن الثانية اي بل تحركت وسواء
تحرك ما قبلها ايضا او سكن فله احكام اخر وهي
ان المتحركة بعد ساكن تبدل ياء ان وقعت موضع
كبنا نحو قمطر من قرا فنقول فيه قراء والاصل قرا ا
وتصح ان وقعت موضع العين نحو سأال بالادغام
وبعد متحركة تبدل ان وقعت لاما ياء مطلقا فتحا
او ضما او كسرا وكذا تبدل ياء ان وقعت غير لام
مفتوحة بعد كسرة ثم ايم بكسر الياء اصله ائمم
او فتحة نحو ايمة جمع امام اصله اأممة او ضمة نحو اين
مصاوغ انه اي جعلته يئن اصله أان وتبدل واوا
ان وقعت ايضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم ايضا
اصله

اصله أأم او فتحة نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله
أأب او كسرة نحو اوم ايضا اصله أأم ووقعت مفتوحة
بعد فتحة نحو اوادم جمع آدم اصله أادم او ضمة نحو اويدم تصغير
آدم اصله أأيدم والله اعلم لا يليق بهذا الكتاب
وانما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا
اليها فاذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات
ذلك بل نقل حركة الميم اليها قد يجاب عن النظر المذكور
بان الاصل المذكور في المتن عارضه في ايمة الادغام
والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات
الادغام خرجت الهمزة اذن عن الاصل المذكور فان قلت
النقل فيه غير متعين في حصول الادغام لجواز الادغام بحذف
الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها الفا على القاعدة
ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر
اذا كان الادغام مقدما على الاعلال فلو ادغمنا بدون
نقل لزم التقاء الساكنين على حده فتامل ثم رايت
لابن هشام الانصاري في توضيحه قريبا مما ذكرناه
وانه فضل الابدال الالف من اختها والياء بعد نقل
اقوال في اصل ايمة ما نصه ويلزم اولا تقديم الاعلال
على الادغام والمعروف بالعكس بدليل ابدال الهمزة ايمه

بآ لا الفا فتامله في مقابله هذا يقع في بعض النسخ قاله
بدل فان وهي واضحة فليؤدي الذي ائتمن التمثيل بقوله
تعالى ورءيا الوتي افتعل لان قوله بعد وكذا في المنقلبة واوا
يقتضي ان الامثلة قبله مما انقلبت فيه يا، وازر بوزن
ضرب وهو قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى كزرع اخرج شطأه
فازره وقيل هذا اجوف واوي وقيل يائي اي
وكلاهما بمعنى سال بالهمزة واما قوله في الصحاح السوأة
استرخاء ما تحت السرة من البطن فغير مناسب للمقام
والاول مقتضى ما في الكشاف لانه ليس تابع لان فيه
حذفا وهو ثابت في بعض النسخ كما في آية التشبيه في
القلب فقط لا فيه وفي علته المذكورة التي هي عين فعله
اي فعل يرى اي عين راى الذي هو فعل يرى جار في المضارع
في المضارع مطلقا اي سواء كان مبدوا بتاء الغيبة
او غيرها من حروف المضارعة مسندة الى الواحد المذكور
او غيره وضع لزمان او مكان شامل لنحو يوم ومكان
باعتبار وقع الفعل فيه مخرج لنحو يوم مالك ومكان
حسن مطلقا مخرج صمت يوما وجلست امامك
فان يوم وامام فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما
بقيد وقوعهما بعد عامل بخلاف مضرب لزمان

الضرب او مكانه فانه وضع لذلك سواء وقع بعدها
عامل اولا فاصبح العين مركودا على الاوشاز ان يرتجن
في الموحل العين بكسر العين جمع عيناء لعظيمة العين من
بقر الوحش وركودا بضم الراء والاوشاز جمع وشز
وهو المكان المرتفع اي فاصبحت العين مقيمات على الامكنة
المرتفعة مخافة ان يقع في مكان الوحل فلا يتخلص
في تصانيف بعض المتاخرين لعله يشير به الى
الجاربردي في شرح الشافية فانه ذكره فيه قال ابن الحاجب
لم يقل ولو قال بالواو تنبيها على ان ما قدمه من ان المراد
هذا المكان المخصوص تفسير لكلام ابن الحاجب وكان
ينبغي ان ينبه على ان اللفظة ايضا شاذ لعله ترك ذلك
اشارة الى ان مفعلة الاولى ليس من اسم المكان
وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان المفعل ومفعلة
هذا المكان اعيان لا مكان فعل وايضا اسم المكان
للدلالة على انه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة
هذه الكثرة ما فيه تشبيها لالة التي يعمل بها ظاهره انها
ليست باله حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله
لما يرفيه ولما سيأتي من قوله والاحق انها الات فيأول
قوله هنا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست مكانا

للعمل **اخذها انها امكنه** ظاهره في غير مطهر لان
المطهر ان كان المراد بها انا يتطهر فيه فصحيح وان كان
المراد به انا فيه ماء يتطهر به بالاغتراف منه فلا يصح
كونه اسم آلة ولا مكان **فاشار اليها** لا وجه لادخال
الفاء في جواب لما وكذا قوله **ليست من اسم للالة**
يبحث عنها فيه نظر لان يكون على حذف الموصول
اي التي يبحث عنها او تكون الالة معرفا بالجنسية
فهي في المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما
في ولقد امر على اللئيم يسبني ولو قال يبحث عنه
ليعود الضمير على اسم لكان اوجه اذ البحث انما هو
اسم عن اسم الالة لا عنها نعت لاسم الالة باكتساب
التانيث من المضاف اليه والالة المبحوث عنها
اي اسمها هو لا اسم الموضوع لالة باعتبار ان العمل
حاصل بها **موضوعة لالة مخصوصة** وهي الالة
المعروفة بالعمل المعلق والحاصل ان اعتبار العمل
بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج
في غيره **ولكنها جعلت اسما** لهذه الاوعية لا المنخل
والمدق هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو
الصحيح الموافق لقول الشارح في تفسير المدهن انه

الاناء

الاناء الذي يجعل فيه الدهن **و** المسعط
انه الذي يجعل فيه السعوط والمدق ما يدق به والمنخل
انه ما ينخل به فعين في الاولين بقية في الاخيرين
لقوله به فقوله اولا بل هي اسماء موضوعة لالة مخصوصة
مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على ان
المنخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه
فتامل **من مرات الفعل** لما كانت مرات الفعل
تعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة لعوارض بحسب الخصوصيات
اللاحقة الحقيقة كانت الهيئة داخلة في مرات
الفعل وقوله لا باعتبار خصوصية نوع زيادة بيان
وفي كون الهيئة داخلة في المرة من الفعل عند نظر لانك
اذا قلت هو حسن الجلسة فالمراد هو حسن النوع
من الجلوس عن غيره من الجلوس كونه مرة او غيرها
والمرة هي الفعل الواحد **وقال المصنف** لو اسقط
الواو من قال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف
ما قدمه الشارح لان الشارح فسر الفعلة بالنوع والمص
فسر النوع بالحالة المذكورة **يعني ذلك عادته في الركوب**
من هو مقول المصنف وقاعل يعني المتكلم بهذا القول
وقوله ذلك اي الركوب الحسن وفهم كون ذلك

عادته من صيغة فعله لا من الجملة الاسمية وتمام مقول
المصنف قوله وهو حسن الجلسة وقوله يعني ان
ذلك من كلام الشارح وفاعل يعني ضمير المصنف
وقوله ان ذلك اي النوع من الفعل لما كان موجودا
منه اي من الفعل صار ذلك من الفعل حالة له
اي للفاعل اذ الحالة عرض قائم بمحله والقيام بالشئ
اعم من ان يكون قائما فيه كالبياض او صادرا
منه كما هنا ولما كان المتبادر للاوهام من القيام
هو المعنى الاول بين حقيقة ما ذكره ولما
ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع
بالحالة التي عليها الفاعل حسن الله تعالى
احوالنا واصلح انفسنا وقلوبنا ورد الى اجمل الاحوال عقبانا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا قد وقع الفراغ من تسويد حاشية
العلامة اللقاني على شرح تصريف العزي للعلامة التفتازاني
عليهم الرحمة الجميع وذلك في شهر
ربيع الاول سنة ١٢٤٦ عشاء قد مضت منه
ستة ايام على يد افقر العباد واحوجهم الى الله تعالى
محمد حسين عبادة زاده ورزقه الحسنى وزياده